فيليب روبنس

تركيا والشرق الأوسط

ترجمة: ميخائيل نجم خوري

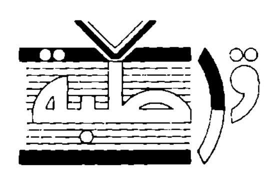


مكتبة مدبولي

فيليب روبنس



ترجمة: ميخائيل نجم خوري



* يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة للنص الانكليزي:

Philip Robins: Turkey and the Middle East.

* الطبعة العربية الأولى، **١٩٩٣**

* الناشر: **دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث.**

133 Makarios Avenue,
Classic House Building - Office No. 4
Tel - (357 - 5) 387463
Fax - (357 - 5) 387464
Limassol - Cyprus

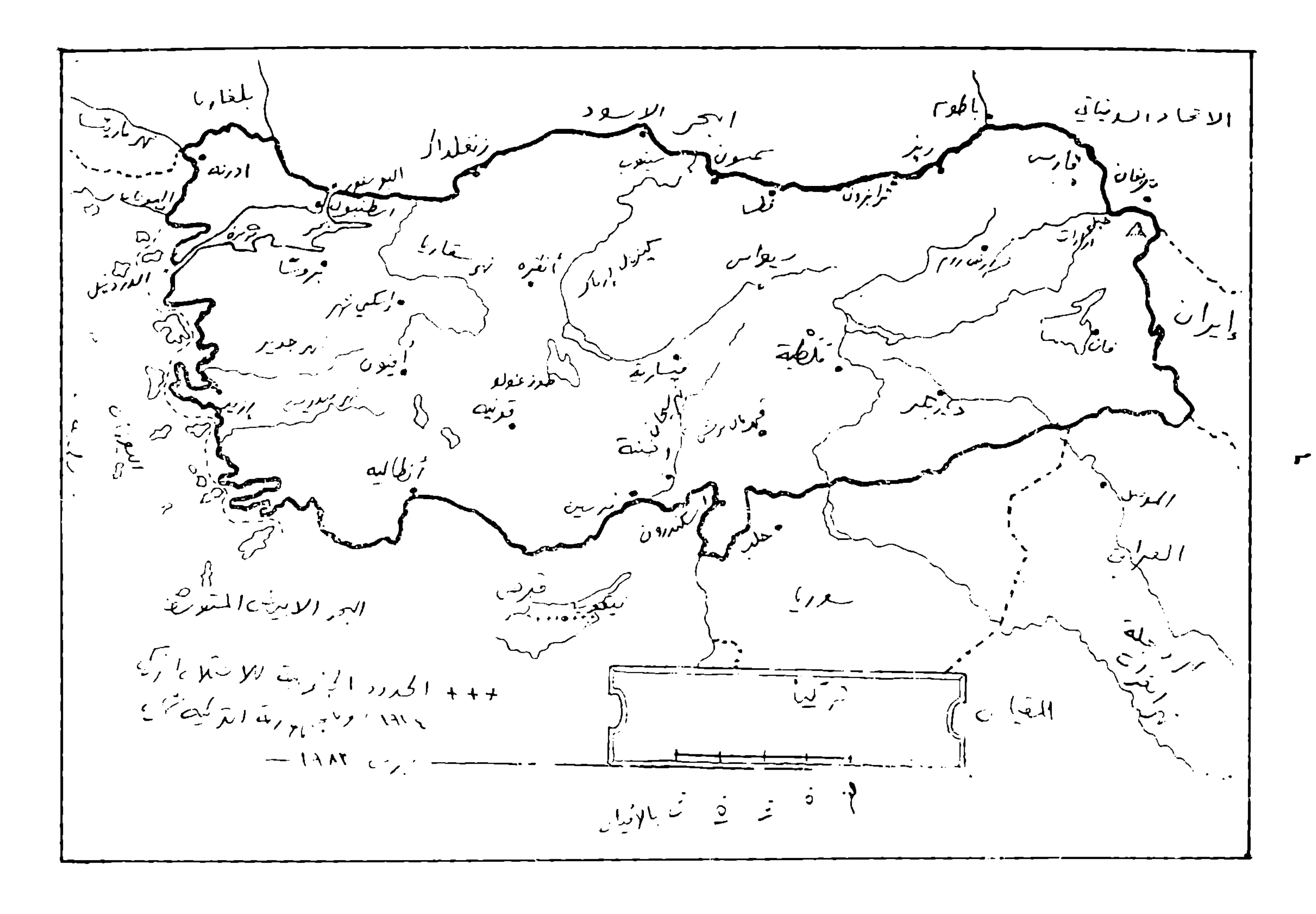
كلمة شكر

كثيرون هم الذين أسدوا النصح وقدموا النظرات الثاقبة أثناء إعداد هذه الدراسة، غير أن السرية التي اقتضتها المناقشات والمقابلات تحول دون ذكر الأسماء، ولو أنني أحب أن أذكّر الأستاذ وليم والاس، ومينا توكسوز، وأندروز مانغو، وأنجيلا جلّان، وهيلين روبنس، وقد قام هؤلاء جميعاً بقراءة مسودات النص وتقدموا بتعليقات قيمة. على أنه لا حاجة للقول انني أتحمل المسؤولية الكاملة عن التحليل الوارد في هذا الكتاب.

ثم أنه عليّ أن أشكر زملائي في برنامج الشرق الأوسط على رفقتهم وخبراتهم المثيرة. السير جون موبرلي يواصل الالتزام بدون ملل بمصير البرنامج، كما أن إرشاداته المدروسة وتجاربه هي ذات فائدة كبيرة بالنسبة لي سواء كواضع هذه الدراسة وكرئيس للبرنامج. وجِلْ قلاوون المساعد في البرنامج، أظهر قدرة في إدارة المشروع، كما في تقديم التبرعات القيمة على مستوى الأبحاث. ثم إن مارغريت ماي تناولت بصبر وبراعة جانب النشر في هذه العملية.

وأخيراً أود أن أتقدم بالشكر من الهيئتين المشرفتين على المشروع وهما المعهد القومي لتطوير البحث في طوكيو، ومؤسسة فورد في نيويورك. إنني أقدر إلى حد كبير اهتمامهما بالدراسة، في حين أن أهمية الموضوع لم تبرز إلاّ بعد مرور بعض الوقت على موافقتهما على تمويله.

ف. ر.



بلغاريا
البحر الاسود
الاتحاد السوفياتي
باطوم
زنغلداك
ادرنه
البوسفور
استانبول
سينوب
سمسون
ريزه
طرابزون
قارص
ايران
انقره
سيواس
ملطية
ديار بكر
قونيه
بروسه
افيون
انطاليه
مرسين
اسكندرون
حلب
سوريا
الموصل
العراق
قبرص
البحر الابيض المتوسط
تركيا

١ - مقدمة

هنالك نقص ملحوظ في الأبحاث العلمية المعمقة بالنسبة لتركيا، وبالنظر إلى كبر مساحتها وعدد سكانها، وحيال استمرارية أهميتها طوال أربعة عقود باعتبارها عضواً في حلف «ناتو»، ودولة «مجابهة» على الحدود السوڤياتية، يبدو أن في ذلك شيئاً من الغرابة. على أن تركيا لا تقع في أية فئة واضحة المعالم من الفئات الجغرافية أو اللغوية ولذلك كانت بصورة دائمة، وبدون أي مبرر، تلقى الإهمال من قبل الباحثين والمعنيين بالشؤون الأوروبية والسوڤياتية والعربية على السواء.

والدراسات التركية من ناحية العلاقات الدولية تضع الباحثين الناطقين بالتركية، من أجانب، أو من أبناء الأناضول، في موقع صعب بسبب ضيق خبراتهم. وهم يفتقرون إلى أفق العلاقات الدولية الأوسع الذي يملكه الاختصاصي في الدراسات التي تتناول المنطقة. والغالب لدى الباحثين الناطقين بالتركية والمفكرين الدوليين أن يعنوا بقضايا أيسر تناولاً، كقضية قبرص، واليونان، والخطر السوڤياتي، ثم عضوية الأسرة الأوروبية في الفترة الأخيرة. أما العلاقات التركية بالشرق الأوسط، (كما بالبلقان حقاً) فتلقى الإهمال باستمرار، حتى في تركيا بالذات. إن هذا الموضوع لا يلقى أية عناية، ومرد ذلك، من ناحية، إلى عدم توفر المصادر في البلاد، ثم إلى عدم اهتمام الباحثين الأتراك بذلك، من ناحية أخرى. ويُعَدُّ السببان معاً دلالة على النظرة الكمالية (نسبة إلى مصطفى كمال) لأولويات سياسة تركيا الخارجية، وعلى قيم الكماليين في الجمهورية. وفي السببين معاً ما يوضح، إلى حد ما، انعدام تفهم تركيا، بين الحين والآخر، لجاراتها في الشرق الأوسط، والمشاكل السياسية التي تنشأ عن ذلك.

وقد نشأت هذه الدراسة عن رغبة بسدّ هذه الثغرة في الأدبيات السياسية الحالية. وبصورة أدق، تعود هذه الدراسة إلى عدد من الأسئلة التي طرحت حول اهتمامات

وسياسات تركيا في إطار عمل سابق تناول الحرب الإيرانية العراقية. ولم يؤد وقف إطلاق النار في آب ١٩٨٨ إلى وقف طرح مثل هذه الأسئلة، إذ أن قضايا المياه، والأكراد وانتشار الروحية الإسلامية كانت كلها تؤدي إلى توثيق ارتباط تركيا بنظام الدول في الشرق الأوسط. ثم جاءت أزمة الخليج التي نشأت عن غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠ تؤكد مرة أخرى على الدور التركي الهام في المنطقة. ولئن كانت التغيرات التي تقع في أوروبا وفي الاتحاد السوڤياتي لا تدفع إلى إعادة توجيه أنظار تركيا بصورة أوثق نحو الشرق الأوسط، فإن انبعاث الازدهار في الخليج قائم على أساس ارتفاع أكيد في سوق النفط، لا بدّ له حين يتحقق، أن يفعل ذلك بكل تأكيد.

وتبدأ هذه الدراسة بالنظر في كيف أن «ظاهرات معينة في الشرق الأوسط» تؤثر في سياسة تركيا الداخلية وفي مجتمعها. إن قضاياها المحلية مرتبطة بالعلاقات الخارجية مما يؤكد ترابطاً «وثيقاً» لا فكاك له بين تركيا والشرق الأوسط والمجتمع الإسلامي الأوسع. وقد جرى تفصيل هذه الموضوعات في الفصول اللاحقة.

ومن المؤكد أن حصر نظرنا في الشرق الأوسط فقط غير ممكن، وهو في كل حال خاطىء كالنظر في علاقات تركيا بأوروبا وحدها، مثلاً. الواقع أن تركيا. كما جاء على لسان أحد الدبلوماسيين، «مجموعة من ارتباطات وعلاقات». والمقررات المتخذة في أحد الاتجاهات الجغرافية لا بدّ أن تترك أثرها الفوري في الاتجاهات الأخرى. وإذا كان مثل هذا القول صحيحاً بالنسبة لغالبية الدول في الوقت الحاضر، فهو بكل بساطة أكثر صحة بالنسبة لتركيا. على أن مكانة تركيا في النظام الدولي تقع خارج إطار هذا الكتاب الذي يهدف إلى دحض الافتراض الشائع بأن علاقاتها بالشرق الأوسط ليست بذات أهمية.

٢ - هوية تركيا الغامضة

إن انعدام وجود الكتابات التحليلية عن تركيا يعني أن دراسة علاقاتها بالشرق الأوسط لا يمكن أن تبدأ بافتراض أنها أمر معروف. نظرة سريعة إلى الخريطة توضح السبب في ذلك. إنها تقع في آسيا، ولكن القسم الأكثر شهرة وعاصمتها التجارية يقعان في القسم الأوروبي. وهي دولة متوسطية، على أن سواحلها على البحر الأسود هي مثل ذلك طولاً. ولا تقع في أية فئة جغرافية من الفئات التي حدَّدها علماء الغرب في عملية تنظيم هذا العالم الواسع. إن الحقائق الجغرافية تشير إلى الغموض والالتباس بالنسبة لموقع البلاد ولدورها.

ثم إن هذا الشعور بالارتباك بالنسبة لتركيا لا ينحصر بأية حال في أوضاعها الخارجية. هنالك، على ما يبدو، شك كبير بين أتراك من خلفية اجتماعية اقتصادية متشابهة بشأن الطبيعة الحقيقية للبلاد وشعبها، وبشأن كيفية ظهور ذلك في علاقات الدولة الخارجية. ولعل النقاش والالتباس بشأن العضوية في الأسرة الأوروبية يمثلان مثل هذا الإبهام داخل الجمهورية، خير تمثيل.

هوية الشعب:

تركت الحرب العالمية الأولى شعب الأناضول المتباين محطماً، مثبط الهمة، كالدولة العثمانية التي كان جزءاً من رعيتها. وكان هنالك احتمال بتجزئة آسيا الصغرى بين الدول الحليفة. إن محادثات السلام لم تعد الشعب التركي بأكثر من دولة هشة لا أهمية لها «تضم مناطق قليلة في الأناضول. . . ليس لها غير منفذ واحد على بحر إيجه»[١].

(١) لورد كنروس Atatürk: the Rebirth of a Nation. (لندن، وايدنفيلد ونيكولسون، ١٩٦٤) ص ١٤٠.

مثـل هذه الحـالة القلقـة الخطرة، لم يصلحهـا غير تصميم متين من مجمـوعـة من ضباط قوميين في الجيش بقيادة مصطفى كمال أتاتـورك. ونجح الكمـاليون هؤلاء أولاً في إنشاء دولة شملت كل الأناضول، ثم عملوا بعد ذلك بعزم وقوة على توطيد الدولة وتحقيق السيادة الوطنية، وانتقلوا بقيادة أتـاتورك نفسـه بالـدرجة الأولى إلى تحـديد قـواعد الـدولة وقيمها.

وفي شعور أتاتورك بالحاجة إلى تحديد إيديولوجية جديدة[٢] للدولة، وقد نجـح في ذلك، على ما يظهر، تأكيد على الفراغ الإيديولوجي الذي كان يعمل فيه. الوحدة الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية التي كان فيها الأتراك أقلية عرقيـة ولغويـة قد انهـارت مع الإمبراطورية. وكانت التيارات الثلاثة الباقية المتنافسة هي الأناضولية التي كان أتاتورك يـدعو إليهـا بصورة عـامة، والـطورانية أو الـوحدة التـركية، والـوحدة الإسـلامية التي تلت الإمبراطورية. غير أن هذه الحركات لم تكن منصهرة في المجتمع، لاسيّما في الأوساط الريفية الواسعة. وفي مدى الإصلاحات التي جاء بها أتاتورك وفي قدرته على القضاء على المعارضة لها، دليل على الصعوبة التي عاناها خصومـه في تحريـك الشعب. وكان ذلـك في النهاية دليـلاً على التباين وانعـدام الإجماع بين أكثـرية السكـان، كما كـان دليلاً على اهتماماتهم المحلية دون القومية.

ومنذ لحظة تسلّمه السلطة حتى وفاته سنة ١٩٣٨ وضـع أتاتـورك نصب عينيه مهمـة تحديد طبيعـة الشعب التركي، وبـالتالي، طبيعـة الدولـة التركيـة. كان دقيق الـرؤية للقيم والمبـادىء التي ينبغي أن تقوم عليهـا هذه الـدولة. ينبغي لهـا أن تكون مستقلة، حـديثة، صناعية، أوروبية التوجّه، علمانية، تركية تمتد على إقليم الأناضول وحـده فقط، تقريبـاً. وبأشكال عديدة كانت هذه العناصر متبادلة الدعم، يعزز بعضهـا بعضاً. كـان لا بدّ لتـركيا أن تتخلى عن فكـرة إنشاء إمبـراطوريـة في الشرق الأوسط إذا كـانت أناضـولية الأسـاس، علمانية مقنعة في ذلك، وهما بدورهما شرطان للهوية الأوروبية. وبـالتالي، فـإن المواطن

---

(٢) يقوم نقاش حول مدى جواز إطلاق تعبير أيديـولوجيـة على أفكار مصطفى كمال. وعلى سبيـل المثال، يقول محمود بـالي أيكـن في أطروحتـه غير المنشـورة لنيل درجـة الدكتـوراة بعنوان: «الايـديولـوجية والمصلحـة القوميـة في السياسـة التركيـة الخارجيـة نحو العـالم الإسلامي: ١٩٦٠ ـ ٨٧» (جـامعـة فرجينيا، ١٩٨٧) أن الكمالية لا تمثل أيديولوجية لأنها ليست شاملة (باقتصارها على تـركيا وحـدها)، ولا هي صارمة (ص ٢٠) ولئن كان أتاتورك فضل مجمـوعة من الأفكـار العامـة، الممثلة على أفضل وجه «بالاسهم الستة» للكمالية، فإنه واضح أنه وضع أسس الفكر الذي وجّه الدولـة التركيـة الحديثة فكرياً منذ تأسيسها.

التركي المثالي هو المقيم في الأناضول، القومي، الأوروبي التوجّه، العلماني، الذي يشعر، وهذا هو الأهم، بأنه تركي.

وعند وفاته بدا أن أتاتورك قد نجح في تحقيق غايته. الدولة التركية كانت بكل تأكيد موطدة، مقبولة كعضو في النظام العالمي. كانت، بالتأكيد، مستقلة، وقد تنازلت عن أقاليمها الإمبراطورية السابقة، كما كانت علمانية، رسمياً. كذلك بدا أن أتاتورك حقّق النجاح في إيجاد المواطن التركي الجديد الذي أراده. إن سيطرته على تركيا خلال هذه الفترة، بفضل قوة شخصيته من جهة، ثم بواسطة البنى السياسية الاستبدادية من جهة أخرى، ساعدت على إيجاد مثل هذا الوهم. إن سيلاً من التشريعات الاجتماعية والثقافية أدّى إلى تغيير المظهر التركي الخارجي. من الناحيتين المجازية والواقعية. ملابس شرقية معينة منعت، والأبجدية اللاتينية حلّت محل الأبجدية العربية. كذلك دعي إلى الابتعاد عن التعبير الظاهري عن التقوى. والأهم من ذلك أن أتاتورك أكّد على مركزية الهوية التركية بصرف النظر عن أصل الشعب وبذلك صار إعلان الفرد نفسه مواطناً تركياً شارة اعتزاز ومفتاح الانتساب الكامل للدولة، لا الوصمة الاجتماعية الذي مثّله ذلك في ظل العثمانيين[٣].

لقد مضى الآن ما يزيد عن خمسين سنة على وفاة أتاتورك. وأكثر من أربعين سنة على تنازل عصمت إينونو عن السلطة. ومنذ ذلك الحين بقيت تركيا بعيدة عن السياسة الاستبدادية، باتجاه المزيد من المشاركة السياسية الأوسع، والتعددية. ومع ذلك فإن استبعاد البنى السياسية البالغة التشدد والتقييد ساعدت في نسف الحقائق القديمة عن صورة التركي، إذ كان المزيد من القيود والتناقضات في الهوية التركية كما أرادها الكماليون، يبرز إلى الوجود. وأبرز ما في ذلك مع انتقال تركيا إلى التسعينات ما يتصل بقضايا العرقية والقومية والإقليم من ناحية، ثم مسألة الدين والعلمانية من ناحية ثانية.

وقد سبق أن ذكرنا أن الفكرة التركية كانت أساسية في صياغة هوية جديدة للدولة التركية. وكان التأكيد على الهوية التركية بغض النظر عن الخلفية العرقية بالغ الأهمية في البداية في مقاومة إنشاء دول أخرى من شأنه أن يحطم تماسك الأناضول الإقليمي. ومرد هذا الخطر بالدرجة الأولى إلى مخططات إنشاء دولة أرمنية ودولة كردية بعد الحرب العالمية الأولى. وبإحباط الطموحات القومية الأرمنية والكردية، لم يكن من المتوقع لهاتين المجموعتين العرقيتين أن ترضيا بالهوية التركية أو أن تكونا عضوين متحمسين في الدولة

---

(٣) راجع جفري لويس: Modern Turkey (لندن، بن، ١٩٧٤) ص ٥٥ وبرنارد لويس: the Emergence of modern Turkey وأكسفورد: RIIA/ مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٨) ص ٣٣٣.

التركية. لم يكن من المتوقع لهما القبول بقول أتاتورك المأثور: سعيد هو ذاك الذي يصف نفسه بالتركي. وبذلك كانت الهوية التركية هي القاسم المشترك فقط لأولئك الذين ينتظر منهم أن يؤيدوا إنشاء دولة تشمل منطقة الأناضول كلها. هنا كان هذا التأكيد المتواصل على «التركية» يمثل محاولة تمويه الإنقسامات العرقية التي تكاد أن لا تكون خافية، وبوسعها أن تترك أثراً تقسيمياً على الدولة التركية الحديثة.

وطبيعة هذا التنافر المثيرة للمشاكل واضحة من الحساسية التي بها عولجت القضية في الأوساط الرسمية فقد التفّ دستور ١٩٦١ حول مشكلة الانقسام العرقي بالقول بأن كل مواطن في الدولة التركية هو تركي[٤]. وصيغت تعابير ملطفة «كالأتراك الجبليين»، ثم «المواطنين الشرقيين»، منذ فترة وجيزة، للإشارة إلى الأكراد[٥]. ومع أن الإشارة إلى وجود الأكراد في تركيا أصبح أكثر سهولة، فإنه لا وجود لاعتراف رسمي بأنهم متمايزون عن الأتراك ثقافيا، لا بل عرقياً أيضاً[٦]. ويعود الإنكار الرسمي للحقوق الثقافية ثم الحقوق اللغوية، حتى وقت قريب، إلى شعور بعدم الإطمئنان أكثر منه إلى حماقات الأكثرية.

ومن شأن تجمّع الكثيرين من الشعب الكردي في بقعة جغرافية واحدة أن يجذب الأنظار إليه باعتباره مجموعة مميزة. ويصعب من حيث السياسة تجاهل وجود هذه المجموعة. والواقع أن الأكراد يمثلون الأكثرية في ثمان ولايات في الجنوب الشرقي من تركيا، بجوار الحدود العراقية والإيرانية. وحساسية مشكلة الأقليات متمثلة بوضوح شديد بما هنالك من عدم تيقن بالنسبة لعدد السكان الأكراد في تركيا، ولو أن ذلك يعود جزئياً إلى ثنائية لغة الكثيرين من الأكراد[٧]. وتختلف التقديرات لنسبة الأكراد في تركيا بين ٧,١٪[٨] و١٧٪ أو ١٨٪ وهو الأقرب للمعقول، وما يقارب نسبة ٢٤٪ لدى المصادر الكردية. وبتقدير سكان تركيا بما يقارب ٥٧ مليون نسمة سنة ١٩٩٠، يمكن القول ان العنصر الكردي قد يتدنى إلى ٤,٥ ملايين نسمة، أو يرتفع إلى ١٣,٢ مليون نسمة، ولكن الرقم الأقرب للمعقول هو نحو عشرة ملايين نسمة.

ولئن كان الأكراد هم الأقلية الكبرى في الأناضول فإن هنالك أقليات أخرى ذات

---

(٤) جفري لويس، المصدر السابق ص ١٦٥.

(٥) دايفيد هوثام the Turks (لندن، جون موري، ١٩٧٤)، ص ١٧٨.

(٦) المصدر السابق ص ١٧٩.

(٧) أندرو مانغو Turkey: a Delicately poised ally. (بيفرلي هيلز، لندن: CSIS Washington paper، رقم ٢٨ مع سايج، ١٩٧٥)، ص ٥٢.

(٨) إحصاء ١٩٦٥ على اللغة المذكورة في برنارد لويس، مصدر مذكور سابقاً. ص ٢٢١ - ٢.

أهمية. في تركيا أقلية عربية صغيرة، لكنها هامة. وفي إحصاء سنة ١٩٦٥ بلغ عدد الذين تمثل اللغة العربية لهم اللغة الأم نحو ١,٢٪ من مجموع السكان. وبالنظر إلى تتريك لغة غير الأتراك وترددهم في الاستجابة إلى مسح تقوم به الدولة التركية، يمكن للمرء أن يفترض أن عدد السكان العرب هو أكثر من ذلك. ثم إن توزّع العرب الجغرافي يزيد أهميتهم. إن أكثر من ٤٠٪ من الناطقين بالعربية يسكنون على مقربة من الحدود السورية، في هاتاي، وهي الولاية التي لا تزال سوريا تطالب بها (أنظر الفصل الثالث).

ولا يمكن حصر المسألة العرقية بالوضع داخل الدولة التركية. وكما أن جميع المواطنين الذين يعيشون في تركيا ليسوا أتراكاً، كذلك ان جميع الأتراك غير مقيمين في الدولة التركية. الأمة التركية والدولة التركية غير متطابقتين من حيث الحدود. هنالك أتراك إلى الغرب من تركيا، في بلغاريا، ويوغوسلافيا، واليونان وقبرص. والأهم من ذلك، من ناحية عددية على الأقل، أن هنالك أعداداً كبيرة من الأتراك المقيمين في الشرق، في البلدان العربية كالعراق مثلاً، وفي الجمهوريات السوڤياتية الجنوبية. وفي كل حال نشأت الدعوة للوحدة التركية أصلاً في بداية القرن الحالي في أوساط الأقلية التركية في الإمبراطورية الروسية.

وفي الماضي القريب كانت الدولة التركية أكثر إنهماكاً بمصير أنسبائها في الغرب. وكان ذلك بنتيجة الإضطراب في قبرص في الستينات من القرن الحالي، وقد أعقبه الاحتلال التركي للقسم الشمالي من قبرص سنة ١٩٧٤، والاحتكاكات الدورية التي أحاطت بالأتراك في تراقيا الغربية، ومحاولة صهر الأقلية التركية في بلغاريا بالإكراه ثم إن احتمال انهيار الدولة السوڤياتية وإمكانية إنشاء روابط ثقافية واقتصادية مع الأتراك في الشرق، يمكن لهما أن يسهما في تغيير توجّه الوحدة التركية التي تتركز حول تركيا. وبالتالي فإن آسيا الوسطى أكثر أهمية للأتراك في تركيا بسبب التصور الشائع بين الكثيرين بأن هذه البقعة هي منشأهم الأول.

ولم تكن مهمة أتاتورك أن يغرس الزهو بالهوية التركية فقط، بل أن ينسف الإسلام كقوة في إطار السياسة والمجتمع في الجمهورية التركية الجديدة. وقد عمل على تحقيق هذه المهمة بعزم ونشاط، وهاجم الروحية الإسلامية من ثلاثة جوانب. أولاً، أسكت المؤسسات والمنظمات التي قامت لتعزيز سيطرة الإسلام على مختلف نواحي الحياة. ولهذه الغاية أغلقت المدارس الإسلامية وألغيت الجمعيات الدينية. ثانياً، استبدل

---

(٩) دايفيد بارشارد: Turkey and the west (لندن: RIIA/ RKP, chatham House paper رقم ٢٧، ١٩٨٥) ص ١٣، ٣١.

الإشارات والرموز الشكلية للإسلام أو للطبيعة الشرقية بإشارات ورموز ذات طبيعة مسيحية أو أوروبية ومن التدابير العديدة التي اتخذها نقل عطلة نهاية الأسبوع من يوم الجمعة المقدس عند المسلمين إلى يوم الأحد المسيحي، وقضى بإحلال التقويم الغريغوري محل التقويم القمري الإسلامي. (ثالثاً: غير النظام القانوني التركي الذي كان يقوم على أساس الإسلام إلى النظام المدني السويسري.

لم يسع أتاتورك للقضاء على الإيمان الإسلامي مع أنه يمكن له أن يكون قد تمنى في سرّه لو أن الأتراك كانوا نصارى ـ لم يحاول إغلاق الجوامع، مثلاً، مع أن الموظفين المدنيين كانوا لا يشجعون على الحضور إليها. لقد كان أتاتورك سياسياً كما كان جندياً. كان واضح الرؤية لما يمكن تنفيذه سياسياً داخل الدولة التركية الجديدة. كان يدرك أنه في بلد ريفي في الغالب، محافظ اجتماعياً، لا يمكن لإغلاق الجوامع أن يكون خياراً مقبولاً، وأن إلغاء الدين كلياً لم يكن ممكناً. ولذلك سعى لربط الدين وإخضاعه لحاجات الدولة العلمانية. الدين استبعد من الميدان العام إلى الناحية الشخصية الخاصة، وفي الإطار الريفي بالدرجة الأولى، لا في إطار المدينة. على أنه كان إذا ما وجد ذلك أكثر جدوى على استعداد لإدخال بعض النواحي الدينية في الحياة العامة. وعلى سبيل المثال، دمج المناسبتين الدينيتين العامتين بأيام الجمهورية العامة، إلى جانب مناسبات ذكرى الحركة القومية وبذلك كان أتاتورك على استعداد للسماح «بقدر من التوليف»[١٠] وهي خطوة يسهل تفسيرها بأنها من قائد يستفيد من الوضع المتردي إلى أبعد حدود الاستفادة، لا بأنها خطوة من إنسان يؤمن بشركة جديدة بين الدين والمجتمع. ويمكن للمرء أن يفترض أن الإسلام كان لأتاتورك الذي لم يكن يملك إيماناً شخصياً، بغيضاً إليه كظاهرة تنسك شرقية تزعج القومية الأوروبية المتشددة.

وكان هنالك سبب آخر، عملي، حمل أتاتورك على جعل الإسلام مجرد إيمان شخصي خاص، وهو التأثير التقسيمي للقضية الدينية في تركيا. ولم يعرف المجتمع التركي وجود أقلية هامة من الناحية العرقية وحسب، بل إن هنالك العلويين وهم أقلية دينية أوثق صلة بالشيعة منها بالأكثرية السنية في تركيا، إلى جانب العديد من مجموعات (طرق) الدراويش أو الجماعات الصوفية التي تجمع بين عناصر وثنية مما قبل الإسلام وتفسيرات غيبية للإسلام السّني.

ثم إن الخلافات بخصوص العلويين طالما تجدّدت عبر النزاعات حول نسبتهم إلى

---

(١٠) دانكوارت أية رستو Turkey: America's Forgotten Alley (نيويورك، Council on Freign Relations ١٩٨٧) ص ٢٧.

السكان. بعض المصادر العلوية تزعم أنهم يمثلون حتى ٤٠٪ من السكان في تركيا[١١]، وهو تقدير يرفضه الباحثون، والنسبة الأكثر قبولاً هي أن عددهم يتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪[١٢] بحيث أن عددهم يبلغ حالياً نحو ١١,٧ مليون نسمة. لا وجود لإحصاء رسمي معترف به لعدد السكان إذ لا اعتراف رسمياً بالعلويين بعد أن حظرت ممارساتهم منذ أن أصدر أتاتورك سنة ١٩٢٥ قانوناً حظّر فيه هذه الطرق أو المجموعات الدينية. هنا مرة أخرى، كما بالنسبة للأكراد، تناولت الحكومة التركية أقلية لها أثر تقسيمي محتمل، بأن اعتبرتها غير موجودة.

ويعود إنكار وجود العلويين بالدرجة الأولى إلى الكراهية الدائمة نحوهم من قبل السكان السنّة. والعلويون بالنسبة للسنّة معتبرون أشد سوءاً من الكفار، منحطين خلقياً، لا بدّ من تجنبهم بأي ثمن[١٣]. وبين القرن السادس عشر وأواخر السبعينات من القرن الحالي تكررت مجازر دورية بحق العلويين، بعد أن أخذ هؤلاء ينظرون إلى أنفسهم كمجموعة ذات هوية. وحظرت الدولة حزباً علوياً سياسياً نظّم حوالي هذه الفترة، ثم إن العداء السنّي أدّى إلى دفع العلويين الناشطين سياسياً باتجاه العلمانية واليسارية اللتين اندمجتا في ما عرف عادة بالوعي القومي. ومن أشد هذه الجماعات تطرفاً مجموعة «الممر الأحمر»/ كيزل يول، التي اتخذت من المانيا مركزاً لها، وهي تدعو إلى إقامة دولة العلويين، على غرار محاولة الأكراد الإنفصالية لتأسيس الدولة الكردية[١٤].

على أن أهداف كيزيل يول لا تحظى، على ما يرجح، بدعم غالبية العلويين في تركيا، لأسباب عديدة. أولاً: إن هذه المجموعة لا تزال غير منظمة تنظيماً جيداً، فيما لا يزال الوعي التكتلي محصوراً بمناطق محددة. يضاف إلى ذلك أن العلويين اتجهوا في السابق إلى مواجهة اضطهادهم لا بالتأكيد على خصوصيتهم وهويتهم، بل بممارسة التقيّة أو الإنكار العلني لمعتقداتهم بقصد التضليل. ثانياً: إن العلويين يمثلون مجموعة مذهبية أكثر منهم مجموعة عرقية. ولا يزال أمامنا أن نرى ما إذا كان ذلك يمثل أرضية صلبة لحركة قومية الطابع. ومقارنتهم بالأكراد سابقة لأوانها، ولعلها مضللة. ثالثاً: إن العلويين

---

(١١) جفري لويس. مصدر مذكور سابقاً، ص ٢١٣.

(١٢) بارشارد، مصدر مذكور سابقاً ص ٢٥.

(١٣) روث ماندل «الطرابيش التركية و «مشكلة الأجنبي»: إدراك الفروق بواسطة شعارات الهوية». في New German Critique، فصل الشتاء ١٩٨٩، ص ٣٥.

(١٤) روث ماندل: «المراكز المتنقلة والهويات الناشئة: تركيا وألمانيا في حياة Gastarbeiter التركي. في دايل اف. إيكلمان وجايمس بيسكاتوري (محققين): Muslim Travellers (لندن: روتلدج، ١٩٩٠) ص ١٦٦.

بعيدون عن أن يكونوا مجموعة متجانسة، إذ أنهم يمثلون جماعات عرقية، مختلفة اللغات. هنالك بينهم أربع مجموعات لغوية هي التركية، والعربية، والظاظا، والكرمانسية. وللغتين الأخيرتين صلة باللغتين الفارسية والكردية[١٥].

والطرق الدرويشية متعددة، ومتنوعة، وهي تعود إلى قرون بعيدة في الأناضول، حيث ازدهرت في المناطق الريفية الوسطى. ومن الناحية الروحية، يبدو أن هذه الطرق أرضت المشاعر الدينية الشعبية المتزهدة، فيما كانت كذلك تقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية مما يفسر مرونتها أمام الاضطهاد، وولاء أنصارها لها. ثم إن هذه الطرق لا تزال مزدهرة، وقد تحولت إلى شيء شبيه بالماسونية الحرة. وللطرق الكبيرة، المعروفة، كطريقتي النقشبندية ونورشو، شبكات منتشرة في البلاد، ويمكن لها أن تعتمد على دعم عشرات الألوف من المناصرين. ثم إن طبيعة هذه التنظيمات تضعها في مواجهة الدولة فيما تجعلها مشاعرها الدينية القوية في مواجهة العقلانية العقيمة لدى الكمالية.

حتى السبعينات من القرن الحالي، أثبتت الدولة التركية أنها قادرة على التعامل مع هذه القوى النابذة، لكنها بعد ذلك أخذت تتعثر. لقد أخذت تكافح في سبيل الحفاظ على علمانية الدولة في وجه تنامي التقوى الشخصية الدينية، وتزايد الاهتمام بالإسلام كقوة سياسية. ولقد سعت للحفاظ على أمن الدولة الداخلي، لا سيّما في الجنوب الشرقي الكردي. ولعلها على وشك الإضطرار للتعامل مع الدعوة المتجددة للوحدة التركية التي تتجه نحو المنشأ الجغرافي للشعب التركي في الأناضول. وإذا كان الحفاظ على أمن الدولة ووحدتها هو الذي يتوقع له أن ينتصر في النهاية، فإن هذا الصراع يجري على أرضية من القلق والارتباك المتزايدين بالنسبة لهوية الشعب التركي ولأساس الدولة التركية.

هوية الدولة:

في ذروة الإمبراطورية العثمانية، كانت إسطنبول والأراضي الداخلية التركية تقعان في قلب منطقة هامة سياسياً، وتشكلان مركز القوة لإحدى القوى الدولية الرئيسية آنذاك. إلى الغرب تقع ولايات الإمبراطورية الأوروبية، وإلى الجنوب والشرق تقع مناطقها الشرق أوسطية. وقد عنت أهمية الإمبراطورية العثمانية وممتلكاتها في أوروبا والشرق الأوسط أنها، كروما وبيزنطية من قبلها، تتحدى الجغرافيا من الناحيتين الطبيعية والسياسية.

وعنى زوال الإمبراطورية ونشوء الدولة القومية أن تركيا رضخت للعامل الجغرافي.

---

(١٥) المصدر السابق ص ١٧٠.

لم تعد الأناضول قلب الدولة، بل صارت هي الدولة نفسها. وصحيح أن ذلك زاد أهمية داخلية الأناضول التي لم تكن الأساس في الإمبراطورية، ولو أنها كانت في قلبها إلّا أنه أدّى إلى تهميش هذه الدولة من الناحية الدولية. وبرغم اتساع أراضيها التي بلغت نحو ٧٧٠٧٦٠ كلم٢، فإن تركيا واقعة على طرف قارات ثلاث هامة سياسياً هي أوروبا، والشرق الأوسط والكتلة الروسية في الاتحاد السوفياتي. ولئن كانت كبيرة، وذات أهمية لا يمكن لأي من المناطق الثلاث أن تتجاهلها، فإن تركيا كانت محكومة بأن لا تلعب دوراً مركزياً في شؤون هذه المناطق.

ومن نواح كثيرة أسهمت الإيديولوجية الكمالية للدولة التركية في إحداث هذا التهميش السياسي. لقد وضع أتاتورك أهمية كبيرة على تماسك الشعب التركي، وعلى مغايرته لشعوب الدول المجاورة. مثل هذه الفلسفة انعكست في الدبلوماسية التركية. في العشرينات من القرن الحالي كانت تركيا منعزلة إلى حد كبير. ثم إن السياسة الاقتصادية لهذه الدولة الجديدة كانت قائمة على أساس التشدد في اعتماد الاكتفاء الذاتي، برغم بيانات أتاتورك بأنه سيجعل من تركيا دولة أوروبية. طبعاً إن هذه الدولة لم يمكن لها أن تكون، ولا هي كانت بالفعل، بعيدة عن التطورات الأخرى في أنحاء أخرى من العالم. فقد حقّق أتاتورك علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي في العشرينات من القرن الحالي، وأدخل تركيا في تحالف رئيسي هو حلف البلقان سنة ١٩٣٤، ومع ذلك فإن تركيا جهدت منذ معاهدة لوزان ١٩٢٣، حتى المعاهدة الفرنسية البريطانية في ١٩ تشرين الأول، سنة ١٩٣٩، على الحفاظ على وضعها غير المنحاز. وبرغم الإقرار بحاجتها إلى «الأصدقاء الأقوياء» فإنها تمكنت من أن تبقى غير منهمكة مباشرة في الحرب العالمية الثانية[١٦].

كانت سياسة أتاتورك الثابتة القائمة على الإنطواء على العمق التركي هي أساس فلسفته، وكان الأسلوب السياسي آنذاك يوفّر له إمكانية تحقيق هذه القومية الجديدة. وكاد تأكيده على الروابط بين أتراك الأناضول والحثيين البطوليين في العصور القديمة يبلغ حد الأسطورة. ثم إن مثل هذه الأفكار التي قاربت المغالاة القومية بقيت في المواقع الكمالية، كالجيش مثلاً، إلى وقت طويل بعد انتهاء الحركات المشابهة لها في المانيا وإيطاليا.

ورواسب هذا الإيمان الذاتي المتشدد والعزلة القاسية التي نتجت عنه لا تزال موجودة في الدبلوماسية التركية في الوقت الحاضر. والمقاربة التركية للعلاقات الدولية

---

(١٦) سليم ديرنجيل: Turkish Foreign Policy During the Second World War (كمبردج، مطبعة جامعة كمبردج، ١٩٨٩) ص ٧١.

مميزة بوضوح بالريبة بجميع الدول، المعادية والصديقة على السواء. كذلك إن التقيد المتشدد بحرفية القانون في السنوات الأولى من عهد الجمهورية لا يزال طافياً على سطح الدبلوماسية التركية.

وزادت هامشية تركيا الجغرافية، واتجاهات العزلة المتشددة أثناء العهد الكمالي بروزاً مع الشكوك التي راودت جارات تركيا. ونظرة سريعة إلى علاقاتها مع جاراتها المتاخمة تبين مدى غرابة مواجهة تركيا لأوضاعها الجغرافية. إيران، باعتبارها إمبراطورية سابقة وقوة إقليمية ذات حجم مماثل بصورة عامة، لا تزال تنظر إلى تركيا كدولة يحتمل لها أن تنافسها على السلطة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. والنظرة العربية إلى تركيا متشددة في إزدرائها لها، وهي نابعة من شعور عميق بتخلفها وبالمرارة بسبب الخضوع للمركز العثماني مدى قرون طويلة. والكثير من نظم العالم الإسلامي التي تستند في شرعيتها إلى دعم الإيمان، كالعربية السعودية مثلا، ينظر إلى العلمانية التركية في أفضل الحالات باعتبارها موضع شك، أو في أسوأ الأحوال كنموذج لحكومة قادرة على نسف سلطة النظم التقليدية.

ولا تنحصر علاقات تركيا القلقة بالشرق الأوسط. في الغرب، مثلاً، ساءت علاقاتها مع اليونان سنة ١٩٩٠ مجدداً على أثر الإستياء حول معاملة الأتراك في تراقيا الغربية. بذلك عادت العلاقات إلى شيء من العداء والريبة، كما كانت عليه روابطهما الثنائية خلال معظم القرن الحالي. وإلتماعة الأمل التي ظهرت مع اتفاقية دافوس في كانون الثاني ١٩٨٨ عادت إلى الإنطفاء. ثم إن المشكلة القبرصية، لا سيّما الاحتلال التركي لشمالي الجزيرة ودعمها وحدها للدولة المستقلة التي أعلنها القبارصة الأتراك، لا تزال تمثل مركز الحقد الذي يكنه لها اليونان في قبرص واليونان، وأنصار الهلينية في العالم كله.

وفي مكان آخر في البلقان، عانت تركيا من توترات شديدة مع النظام البلغاري بسبب سياسة تودور جيفكوف القاضية «بالبلغرة». وفي صيف ١٩٨٩ بلغت المسائل ذروتها حين فرّت أعداد كبيرة من البلغاريين الأتراك عبر الحدود وخلع جيفكوف من السلطة بعد وقت قليل، وألغيت سياسته نحو الأقلية التركية، مما أثار إستياء كبيراً في أوساط الأكثرية البلغارية غير التركية. وقد دلّ ذلك على شعور من القلق العميق لدى البلغار بالنسبة لتنامي الأقلية التركية في البلاد. وحيال التأييد الشعبي للتشريع المعادي للأتراك، والطبيعة القديمة الراسخة للشكوك المتبادلة بين الجماعتين، فإنه لا يمكن ضمان استمرار التحسّن في العلاقات التركية البلغارية.

وبصورة أكثر عمومية يمكن للانقسام المسيحي الإسلامي في البلقان أن يعود إلى الظهور بقوة واضعاً تركيا في موقع صعب. وفي أفضل الحالات يمكن للانفصام أن يشير إلى المشاكل العرقية القائمة ثم إن التوترات من الجانبين قد تتحول إلى صراع في بلغاريا، أو في يوغوسلافيا، حول ولاية توحّوة، ذات الأكثرية الإسلامية الساحقة. ويمكن لمثل هذا الصراع أن يشتد مع تورط ألبانيا. وباعتبارها الدولة الإسلامية الكبرى في المنطقة، يمكن لتركيا أن تجد علاقاتها مع جاراتها من الدول المسيحية آخذة في البرودة بحال نشوء عدم الاستقرار. ثم إن حقيقة كون الكثيرين من الأتراك متحدرين من مهاجرين جدد من البلقان تزيد مشاكل تركيا في محاولتها معالجة ما يعتبره الكثيرون واجباً عليها.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظلّت تركيا معنية إلى أبعد حد بالتوسع السوڤياتي الذي بدا وكأنه يهدد السيادة التركية مباشرة. والواقع أن توجه ستالين نحو المضايق كان أحد الأسباب الرئيسية للحرب الباردة سنة ١٩٤٧. ثم إن ثقل وطأة موسكو هو الذي دفع تركيا إلى عضوية «الناتو»، وحدَّد التفكير الاستراتيجي لدى جيل من القادة الأتراك. ومنذ ذلك الحين راحت السياسة السوڤياتية نحو تركيا تحاول إلغاء الأذى الذي ألحقه ستالين بها[١٧]. وإذا كانت العلاقات السوڤياتية التركية أخذت في التحسن في الستينات حتى أنها أصبحت دافئة في السبعينات، فقد عاد غزو أفغانستان يحيي المخاوف من التوسّع السوڤياتي. وبنتيجة ذلك كانت السلطات التركية أكثر بطئاً من كل شريكاتها في الناتو في الإستجابة لتفكير ميخائيل غورباتشوف الجديد في السياسة الخارجية. وبصفتها دولة إقليمية مجاورة لدولة عظمى، كان تلكؤ تركيا نحو جارتها القوية مفهوماً. والمتوقع لاستخدام القوات السوڤياتية المسلحة ضد مدينة باكو التركية في أذربيجان في كانون الثاني ١٩٩٠ أن يطيل هذا الموقف المتردد. يضاف إلى ذلك، إلى جانب موقف الأسرة الأوروبية السلبي حيال الطلب التركي لعضويتها، وموقف الغرب من التدخل في باكو، تزايد المخاوف التركية من ترسيخ التضامن المسيحي الأوروبي في وجه الشعوب الإسلامية على أطراف أوروبا.

وقد قوي الشعور بالعزلة الدبلوماسية المنبثقة من المصاعب التي تواجهها تركيا مع جاراتها، بفعل ارتباك العلاقات التركية مع صديقاتها. وجاء رفض تركيا من قبل أوروبا الغربية أبلغ دليل على هذا الانسحاق. صحيح أن رأي اللجنة الأوروبية في كانون الأول ١٩٨٩ بشأن طلب انتساب تركيا المقدم سنة ١٩٨٧ مصوغ بلغة دبلوماسية، لكن

---

(١٧) روبرت إس. إيتون: Soviet Relations With Greece and Turkey (أثينا: Hellenic Foundation for Defence and Foreign Policy، ١٩٨٧) ص ٧.

مغزى ذلك بالنسبة لتركيا هو استحالة مباشرة مفاوضات الانتساب قبل سنة ١٩٩٣، على أقرب تقدير، واستمرارية وجود مجموعة من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي لا بدّ لها من حلول. وحاولت الحكومة التركية أن تواجه رأي اللجنة بشجاعة[١٨]، حتى إن الرئيس أوزال وصفه بالإيجابية إلى حد أبعد مما توقعته تركيا[١٩]، ولكن هذا الرأي اعتبر من قبل الولايات المتحدة، حليفة الجانبين، وهي في أفضل وضع لإعطاء الحكم في هذا المجال، بأنه رفض صريح[٢٠]. كذلك نظر إليه، من زاوية إسلامية، بأنه آخر مثل على توجيه «ضربة عنيفة» إلى تركيا[٢١]. وأسرَّ رجال المعارضة التركية، بصورة خاصة، إن هذا الرأي يشير إلى استبعاد احتمال قبول تركيا عضواً في الأسرة الأوروبية.

ولتركيا علاقات متقلبة حتى مع أهم حليفة لها، أي الولايات المتحدة. ومرد ذلك بالدرجة الأولى إلى ما للمجموعات الناشطة من اليونان والأرمن من تأثير في الولايات المتحدة. واشتد هذا التقلب حيال عجز أنقرة عن إدراك التعددية الفوضوية في النظام السياسي في الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، قامت تركيا في شباط ١٩٩٠، حين كان الكونغرس الأميركي ينظر في قانون بالنسبة ليوم الذكرى الأرمنية بالتشريع لمجموعة عقوبات بحق الولايات المتحدة. وبذلك وقع الأتراك في شرك مؤيدي اليوم الأرمني بلفت النظر إليه من جهة، وبالإساءة إلى العلاقات الثنائية من جهة ثانية. وعلى أساس عضوية تركيا في «الناتو» ووجود قواعد عسكرية أميركية تركية مشتركة، أثار القلق والدهشة أن يسفر استفتاء للرأي العام التركي في شباط ١٩٩٠ عن تسمية الولايات المتحدة من قبل أكثر من ٣٠٪ من الذين ردّوا على أسئلة الاستفتاء، بأنها بلاد غير ودية نحو تركيا[٢٢]. وجاء الرد بالنسبة لليونان وبلغاريا فقط بنسبة ٣٥٪ و ٣٢,٥٪ على التوالي، أعلى من ذلك. ومن الهام هنا أن نذكر أن الدولة التي لتركيا أفضل علاقات معها، على ما يظن، هي الباكستان. والظاهر أن هذا الرأي هو السائد على مستوى النخبة، وعلى المستوى الشعبي معاً. وفي هذا الاستفتاء نفسه أطلق ٢٨,٣٪ من الذين ردّوا على الأسئلة على الباكستان صفة الدولة الأكثر ودية نحو تركيا، لتأتي بعد ذلك الجمهورية التركية في شمالي قبرص بنتيجة ١٥,٣٪. والباكستان شبيهة بتركيا بموقعها على طرف الشرق الأوسط، وهي مثلها تتأثر بالتطورات في تلك المنطقة. يضاف إلى ذلك أنها مثلها دولة إقليمية واقعة على

(١٨) Jordan Times، ٢٤ كانون الأول، ١٩٨٩.

(١٩) Turkish Press Review، ٢٠ كانون الأول، ١٩٨٩.

(٢٠) مقابلة مع مسؤول في وزارة الخارجية، ١٨ نيسان، ١٩٨٩.

(٢١) New Horizon، شباط، ١٩٩٠.

(٢٢) Turkish Daily News، ١٥ شباط، ١٩٩٠.

مقربة من دولة عظمى، أي الاتحاد السوفياتي، الذي ينظر إليه باستمرار باعتباره خطراً. كذلك لدى الدولتين قوات مسلحة كبيرة. مثل هذا الشبه هو الذي يفسّر التعاطف الذي يتجاوز السياسيين والحكومات. زد إلى ذلك أنه ليست بين تركيا والباكستان أية مصاعب ثنائية كالتي تلطخ العلاقات التركية مع دول المنطقة الأخرى. وأهم ما في ذلك أنه لا حدود مشتركة، بين تركيا والباكستان.

إن نظرة تركيا إلى ما ترى فيه عداء ضمنياً نحوها تتمثل في ناحيتين، أولهما أنها سعت للدخول في عدد من التجمعات في الشرق والغرب. وهي بذلك عضو في المجلس الأوروبي وفي «ناتو» من ناحية، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية ثانية. وبهذه الطريقة، بالزعم أنها جزء من العالمين الإسلامي والعلماني، عملت تركيا على الإستفادة من ذلك إلى أقصى حد. وأدَّت عضويتها في المجلس الأوروبي وفي منظمة المؤتمر الإسلامي إلى القول بأنها جسر بين قارتين، بين ثقافتين. مثل هذا الزعم ضعيف وغير مقنع. صحيح بالطبع أن تركيا تمثل جسراً واقعياً بين أوروبا وآسيا، حيث الاتصالات والمواصلات الواسعة، لكن هذا القول لا أساس له من الناحيتين السياسية والفلسفية. وبدلاً من أن تدرك القارتين وثقافتيهما ليكون لها بالتالي دور الواصل الفريد، فإن تركيا لا تدرك القارتين ولا ثقافتيهما إدراكاً وافياً لتستطيع القيام بهذا الدور. علاقاتها مع العرب والفرس وأكثرية الدول الإسلامية مرتبكة وغير مستقرة، وعلاقتها بالغرب مشوبة بالمزيد من الشك والحقد. يضاف إلى ذلك أن الانقسامات في تركيا نفسها بين المثقفين ورجال الأعمال الذين درسوا في الغرب من جهة، والفلاحين الريفيين الأتقياء من جهة أخرى، تتراءى في الإنقسامات القائمة في القارتين اللتين تصل تركيا بينهما.

يضاف إلى ذلك أن العضوية التركية في هذه المنظمات لم تؤد إلى فهم أفضل من قبل تركيا للدول الأخرى في هذه المنظمات. كما أن ذلك لم يكن بطاقة انتساب آلية في منظمات دولية أخرى. وأهم ما في ذلك أن عضوية تركيا في «ناتو» لم تؤد إلى عضويتها في اتحاد أوروبا الغربية ولا في الأسرة الأوروبية، اللتين تطمح تركيا إلى الإنتساب إليهما. ومع ذلك فقد كان لذلك تأثير نفسي على الدولة التركية ومجموعات النخبة فيها. العضوية التي تحققت عوضت جزئياً عن الشعور بالعزلة النفسية التي كانت لولا ذلك أكثر حدة. على أن هذه الفائدة معرضة للخطر. إن واقع رفض تركيا من قبل الهيئة التي تستحق الانتساب إليها، أي الأسرة الأوروبية، بالإضافة إلى انخفاض أهمية الناتو، ينسفان بسرعة فعالية هذه الإستراتيجية في حين أن الإنتساب إلى الهيئات الدولية يتحول إلى عادة مرغوبة.

والطريقة الثانية التي بها استجابت تركيا إلى هذه العزلة السياسية هي الاعتماد على

مـواردها الخـاصة، والعمـل من أجـل الاعتمـاد على نفسهـا إلى درجـة أكبـر. مثـل هـذه الاستراتيجية ما زالت متبعة إلى ذرجات متباينة منذ قيام دولة تركيا الحديثة. وكثيراً ما كتب حتى الآن عن كيفية التعامل مع ذلك من ناحية ثقافية وإيديولوجية. ثم إن هذا الاتجاه نحو الاعتماد على الذات كـان واضحاً أيضـاً سياسيـاً في السنوات الأولى من قيـام الجمهوريـة وفي الحـرب العالميـة الثانيـة. ولم تتخل عن سيـاسـة عـدم الإنحيـاز إلاّ بسبب التهـديـد الحقيقي الوشيك من قبل الاتحاد السوڤياتي. حتى بالنسبة لقضيـة الدفـاع عن النفس، لم تتخل تركيا عن قدرتها الخاصة للدفاع عن نفسها لمصلحة «مـظلة ناتـو» الشاملة. ولـذلك احتفظت بجيش كبير، بـالغ القـوة، منذ حـرب الاستقلال حتى التهـديد الأخيـر الواسـع، الخطير نسبياً، كما تراه، من قبل الاتحاد السوڤياتي.

حتى بالنسبة لقضية محببة لقلوب النخبة التركيـة كقضية عضـوية الأسـرة الأوروبية، لم تنهج أنقرة نحوها سيـاسة واضحـة، لا لَبْسَ فيها بـاستمرار، وممـا له أهميتـه أن تركيـا واليونان عقدتا اتفاقيات زمالة مـع الأسرة الأوروبيـة في ذات الوقت بمـوجب معاهـدة أنقرة المـوقعة في كـانون الأول سنـة ١٩٦٤. ومـع ذلـك فـإن تـركيـا أخـذت تتـردد في أواخـر السبعينات أثناء سعي اليـونان لـلانضمام إلى الأسـرة وبذلـك فقدت فـرصة حيـوية لتعـزيز أملهـا بالانتساب إلى الأسرة.

وظهرت فلسفة الاعتماد على الذات في سيـاستها الاقتصـادية حتى الثمـانينات على الأقـل. وفي السنوات الأولى من قيـام الـدولـة كـان اعتمـاد السيـادة المـطلقـة في مـرتبـة الاستقـلال الـوطني. وأخـذت التجـارب السلبيـة التي نجمت عن التجـارة الحـــرة بفعـل الإمتيازات المعروفة أثناء العهد العثماني ومعاهدة لـوزان[٢٣]، معاً، وقتـاً طويـلاً للتخلص من آثارها. وشهدت العقود الأولى من قيام الجمهورية نشوء فلسفة إستيراد بديلة أدّت إلى توسّع البيروقراطية الرسمية. الأعمال الاقتصادية الحكومية أصبحت السـائدة ولا سيّمـا في القطاع التصنيعي. وهنا كـان تغيير بـارز في الإستراتيجيـة خلال العقـد الأخير. الاقتصـاد التركي ازدهر، إنما على حساب دين متزايد بحدة، وتضخم مرتفع، وبطالة متناميـة. على أن هنالك في كل حال نـواحي واسعة في الاقتصـاد التركي لا تـزال بعيدة جـداً عن التأثـر بفلسفة الليبرالية الاقتصادية التي سادت منذ أوائل الثمانينات.

ويمكن أن ينشـأ في المستقبـل ردّ ثـالث في هـذا الإطـار، على أسـاس مصيـر الجمهوريات السوڤياتية في آسيا الوسطى، وأذربيجان. فهي مأهولة إلى حـد كبير من قبـل

---

(٢٣) مينـا توكسـوز: Turkey to 1992: Missing another chance. (لنـدن، Economist Intelligence Unit Economist)، تقرير خاص، رقم ١١٣٦، ١٩٨٨) ص ١.

شعوب تركية، وهي توفّر احتمال قيام رابطة من الدول على أساس خصائص مشتركة قوية أعوزت تركيا، مما أضرّ بها في العقود الماضية. وإذا قدّر للجمهوريات السوڤياتية الجنوبية أن تستقل، فإن قيام رابطة شعوب تركية قد يصبح احتمالاً ممكناً. هنالك مراقبون يعتقدون أن ذلك قد يكون جذاباً بالنسبة لتركيا، لا سيّما بعد عزلتها المتكررة، الواقعية والمتصورة، بخصوص قضايا دولية عديدة. وهنا يمكن للدولة السوڤياتية المتبقية التي ستكون، ولا ريب قلقة من قيام دول ضعيفة على أطرافها الجنوبية، أن ترحب بدور لتركيا في هذا الإطار. إن الحذر والنضج اللذين مارستهما موسكو حيال تركيا في السنوات الأخيرة يمكن لهما أن يسهما في ذلك.

أما إذا ما وقف الاتحاد السوڤياتي بحزم في طريق استقلال جمهورياته الجنوبية، فإن ذلك بدوره قد يخدم المصالح التركية. والظاهر أن الدولة السوڤياتية هي الخاسرة في المستقبل، حيال سعي كل جمهورية من الجمهوريات إلى تعهّد علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع الخارج، وترسيخها. ومن شأن ذلك أن يعطي الجمهوريات التركية القدرة على تطوير علاقاتها مع تركيا على عدة مستويات. والواقع أن هذه العملية بدأت بالفعل. وفي كانون الثاني ١٩٩٠ أعدت تركيا ميثاقاً للتعاون الثقافي والعلمي مع أذربيجان، بالاستقلال عن البرنامج الموقع سابقاً بين أنقرة وموسكو، وهو الاتفاق الأول الموقع بين تركيا وجمهورية سوڤياتية[٢٤]. وفي الوقت نفسه يمكن لاستمرار عضوية الجمهوريات التركية في الاتحاد السوڤياتي أن يجنب تركيا طلبات المساعدة الاقتصادية التي يعجز اقتصادها الضعيف أن يقدمها.

وفي هذه الأثناء تبقى تركيا خارج رابطة دول طبيعية، يمكن لها أن تشعر أنها جزء منها. هي لا تملك الرباط الأخوي العربي القوي، عبر الحدود الفاصلة، ولا أمل الملاّت الإيرانيين بإنشاء دور قيادي دولي مستند إلى الدين. هي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولكنها غير مندمجة فيه تمام الإندماج. ثم إن علمانيتها المعلنة يصعب تحمّلها من قبل دين يستحيل فيه الفصل بين الإيمان الشخصي وأسلوب الحياة.

وللعديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والثقافية المعقدة تحرص الأسرة الأوروبية التي تحصر نفسها بالقارة الأوروبية إلى حد متزايد، على إبقاء تركيا بعيدة عنها بعض الشيء. والدول الجديدة المستقلة في أوروبا الشرقية والوسطى أقرب إلى التطلع

---

(٢٤) Newspot، ١١ كانون الثاني، ١٩٩٠.

إلى بروكسيل في الميدانين الاقتصادي والدبلوماسي منها إلى محاولة إقامة أسرة ثانية في أوروبا. والمحتمل أن ترفض اشتراك تركيا للأسباب التي دفعت زميلاتها من دول الأسرة الأوروبية إلى ذلك، بالإضافة إلى سبب آخر هو رغبتها بتأمين اليد العاملة لأوروبا الغربية خلال العقدين القادمين. والظاهر أن تركيا ستبقى الدولة الغريبة غير المقبولة، على أطراف أوروبا والشرق الأوسط خلال المستقبل المنظور.

٣ ـ مسائل تاريخية أساسية

العلاقات بين الأناضول والشرق الأوسط ما زالت حتى وقت قريب، متشابكة، مترابطة. ومنذ القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت غالبية بلدان الشرق الأوسط، باستثناء إيران، جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. ولئن كانت السلطة العثمانية اسمية في حالات كثيرة، فإن نفوذها في المدن الكبرى القريبة من الأناضول كان كبيراً[١]. ومنذ انحلال الامبراطورية أصبحت العلاقة بين تركيا ودول الشرق الاوسط أكثر تعقيداً ورسمية، وتمايزاً. والمسلمون الذين كانوا يقطنون الإمبراطورية أصبحوا متمايزين لا بسبب الفروقات التقليدية المحدودة، كالقربى، والأعمال الاقتصادية، والفروق بين المدينة والقرية، بل بسبب القومية الثقافية القائمة على اللغة كالعروبة والتركية أيضاً، وبسبب الوطنية الإقليمية في كل دولة من الدول العربية.

التراث العثماني:

لم تكن الإمبراطورية العثمانية على غرار الإمبراطوريات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، متميزة في الأساس بشعب مميز في مركز أساسي، مدفوع بإيديولوجية قومية، عامل على إخضاع شعوب موجودة على الأطراف. وإذا كان الإندماج بين القلب والأطراف في دولة واحدة، قد تحقق أحياناً، كما في أنحاء الإمبراطورية الفرنسية، فإن الإندماج النخبوي كان في الغالب ضئيلاً. الإمبراطورية العثمانية، بالمقارنة مع الإمبراطوريات الأخرى لم تكن إمبراطورية تركية قائمة على دافع إيديولوجي من القومية

---

(١) لخلاصة عن العلاقة بين حلب والأناضول، مثلاً، راجع فيليب إس. خوري Syria and the French Mandate (برنستون، نيوجرسي، مطبعة جامعة برنستون، ١٩٨٧)، ص ١٠٣ ـ ٥.

التركية. وفي العديد من النواحي كانت الأناضول الريفية جزءاً من الإمبراطورية كالأجزاء الأخرى من البلقان والشرق الأوسط. الإيديولوجية الرئيسية المحركة كانت الإسلام بصورة خاصة، فيما كانت صورة الإمبراطورية تضعف لدى أوروبا المسيحية. يضاف إلى ذلك، إن الإمبراطورية العثمانية كانت، على غرار الإمبراطورية الرومانية، تؤمن بإمكانية صهر أقاليمها وشعوبها ونخبتها مع أجزاء الإمبراطورية الأخرى العديدة التي تبعث بممثلين لها إلى المجلس النيابي العثماني. فيما كانت النخبة العثمانية ناشئة على أساس ثقافة إمبراطورية، لا على أساس فكرة العرقية أو العنصرية الضيقة.

ومع قرب نهاية وجودها، في زمن تزايد الضعف والأزمة، أخذت طبيعة الإمبراطورية بالتغير.

وبالنسبة للعرب، كان ذلك يحدث بطريقتين. أولاً: حاولت الإمبراطورية أن تكون أكثر مركزية وتدخلاً، وكان تنفيذ هذه الإستراتيجية عبر «التنظيمات» وبالإضافة إلى تزايد مركزية الإدارة، حاولت الدولة أن تعزز تغلغلها في مناطق الإمبراطورية النائية، بواسطة تحسين مواصلاتها وتعزيز وجودها العسكري. وأدّى ذلك بالنهاية إلى استعداد أكبر لاستخدام الجيش الحديث لفرض سلطة المركز بصورة أشد حزماً. ومع أن الإصلاحات صيغت في أوائل القرن التاسع عشر، فإن الفترة الواقعة بين منتصف القرن وأواخره هي المعروفة، على شكل أفضل، بفترة التنظيمات[٢]. وعلى سبيل المثال، تمّ مد خط الحجاز الحديدي، الذي يعتبر أحد أفضل نتائج فلسفة التنظيمات، سنة ١٩٠٨. وبذلك كانت تأثيرات الإستراتيجية الجديدة تظهر على الأرض في الفترة التي كانت أفكار القومية العربية آخذة بالتجذر بين المثقفين العرب في المدن. وفي الوقت الذي أخذ العرب فيه يكتشفون أنفسهم كأمة، كانت الإمبراطورية العثمانية أقل تساهلاً إلى درجة متزايدة.

وكان التغير الكبير الآخر في الإمبراطورية، نشوء حركة تركيا (العثمانية) الفتاة. وبرغم الميول الوحدوية العثمانية والليبرالية في البداية لدى لجنة الاتحاد والترقي، سرعان ما ظهر أن هذه الحركة كانت أكثر اهتماماً بالشعوب التركية في الإمبراطورية. وقد ذكر كاتب يعطف على الرؤية العربية، «أن لجنة الاتحاد والترقي كانت معنية في الحقيقة بتعزيز السياسة العنصرية لدى الأتراك، أو وحدة جميع الشعوب الناطقة بالتركية في آسيا»[٣]. ومع خسارة ما تبقى من الولايات الأوروبية في الإمبراطورية أثناء عهد تركيا الفتاة، كانت الاحتكاكات داخل الإمبراطورية تتخذ بعداً عربياً تركيا متزايداً. السياسة

---

(٢) ال. كارل براون: .Internatinal Politics and the Middle East (لندن: توريس، ١٩٨٤) ص ٣٩.

(٣) بيتر مانسفيلد: The Arabs (لندن، بنغوين، ١٩٨٣)، ص ١٨١.

الحكومية أصبحت أشد قمعاً وعداء لليبرالية، وحمل العرب الناشطون سياسياً معظم ثقل هذه السياسة[٤]. وبنتيجة ذلك اضطر العديد من التكتلات السياسية العربية الناشئة إلى العمل سراً، بحيث أن فترة العقدين الأخيرين من عمر الإمبراطورية العثمانية كانت وبالاً بصورة متفاقمة بالنسبة للحركة العربية القومية.

وفي أوائل القرن العشرين صارت العلاقات العربية التركية تتزايد قلقاً وإرتباكاً. حقدُ العرب بفعل الأجواء السياسية الفاسدة في الإمبراطورية، راح يتزايد إلى جانب اشتداد إنطواء النخبة التركية الناشئة على ذاتها. مثل هذا الاهتمام الذاتي المتنامي وما أدَّى إليه من تضاؤل الاهتمام بغايات وطموحات العرب في الإمبراطورية، كان بصورة عامة خالياً من أية نظرات سلبية نحو العرب كأمة، لكن ذلك تغير مع بداية الحرب العالمية الأولى.

وحين نشبت الحرب العالمية الأولى عملت الإمبراطورية العثمانية على تصوير النزاع بأنه صراع بين النزعة الوحدوية الإسلامية في الإمبراطورية والقوى المسيحية في التفاهم الثلاثي. ومالت غالبية الرعايا العثمانيين، بصرف النظر عن الخلفية العرقية، إلى قبول هذا التصنيف على علّاته. على أن الإستثناء الهام كان موقف شريف مكّة الذي استغل الصراع لتعزيز طموحاته السلالية لقيادة دولة عربية مستقلة. وبعد مراسلات سرية مع البريطانيين، أعلن «الثورة العربية الكبرى» سنة ١٩١٦. وجاء ذلك نكسة استراتيجية رئيسية للعثمانيين، إذ نشأت بنتيجته جبهة جديدة بعيدة عن مناطق النزاع الرئيسية. وأدّى ذلك إلى نشر القوى العثمانية العسكرية بفتح ميدان صراع في منطقة معادية حيث كان الحفاظ على خطوط التموين والمواصلات صعباً. وكان الإسهام الملموس الرئيسي لثورة الشريف هو الإستيلاء على العقبة ودعم زحف اللنبي باتجاه دمشق. يضاف إلى ذلك أن تدخل القوات العربية غير النظامية التابعة للشريف قضت على الزعم العثماني بأن الحرب هي صراع بين دار الإسلام ودار الحرب.

وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية قد انهارت بسرعة بعد نهاية الحرب، وظهرت بالتالي جمهورية تركية جديدة بقيادات مختلفة، وبإيديولوجية شديدة الاختلاف، فإن الشعب التركي لا يزال يميل إلى النظر إلى النهضة العربية كعمل خيانة كبير. وفي أعقاب إنشاء الدولة التركية الحديثة، كان قادتها، كما أكّد الرئيس السابق جلال بايار، بقوة «غير مستعدين... لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع أمة (هي العرب) طعنت الأمة التركية في

(٤) خطر الإخاء العربي العثماني سنة ١٩٠٩، مثلاً.

الظهر»[٥]. وبعد نحو سبعين سنة من ذلك، لا يزال المألوف بين المتعلمين الأتراك أن يشيروا إلى خبرات الحرب العالمية الأولى بأنها برهان قاطع على عدم موثوقية العرب[٦].

ثم إن النظرة العربية إلى الإمبراطورية العثمانية كانت، مع مرور الزمن، تزيد عداء. وكان العرب أقل استعداداً للنظر إلى هذه الفترة بأنها فترة تعايش شعبين على أساس المساواة بين إخوة مسلمين. وبعد الاستقلال العربي، كانت نظرتهم إلى الإمبراطورية تتزايد اشمئزازاً، لاسيّما وقد كان عليهم أن يواجهوا القضايا الاستراتيجية الاقتصادية. كان هنالك أتجاه لإلقاء مسؤولية تخلّف الدول العربية الناشئة على السياسة العثمانية التي حرمت الأقاليم العربية من أية اعتمادات، إذ كانت تحولها إلى أنحاء أخرى من الإمبراطورية. وحاول عدد من البحاثين الأتراك أن يوضحوا هذه التصورات بقولهم ان الأقاليم العربية عرفت في النصف الأول من عمر الإمبراطورية فترة ازدهار ونمو[٧]. وقد جاءت إعادة فتح النقاش في تركيا حول الأثر الإمبراطوري على الأقاليم العربية استجابة لمثل هذه النظرة السلبية المتزايدة. على أن هذه الكتابات تميل إلى التأكيد على التصور العربي بأن الاستغلال الاقتصادي حدث بالفعل في المراحل الأخيرة من عمر الإمبراطورية.

وكان التراث العثماني بالنسبة للعلاقات الإيرانية التركية أكثر حدة وخبثاً. فقد طبع التوتر والتنافس هذه العلاقات أثناء العهد الإمبراطوري، كما وقعت صراعات بين الفنية والأخرى. وبرغم العديد من المحاولات، فقد عجز العثمانيون، في كل حال، عن إخضاع بلاد فارس. والواقع أن وجود دولة فارس القوية على الجانب الشرقي من الإمبراطورية أدّى إلى تبديد الموارد العسكرية في وقت كان العثمانيون فيه يتوسعون باتجاه أوروبا. وأخيراً «أدّى ذلك، بصورة غير مباشرة، بالتالي، إلى وقف» التقدم العثماني في أوروبا[٨]. وتستند العلاقات التركية الإيرانية المعاصرة حالياً إلى هذا التاريخ الطويل من الصراع في سبيل الهيمنة الإقليمية. ثم إن ما تبقى من الإمبراطوريتين السابقتين ما يزال

---

(٥) بيولنت علي رضا: Foreign policy of Turkey Toward the arab states 1930-60، أطروحة غير منشورة للدكتوراة، St antony's College، أكسفورد ص ١٧ ناقلاً اتصالاً شخصياً بالرئيس السابق بايار.

(٦) عمر كوركشوغلو: Arab and Turkish public opinion attitudes towards questions of the two nations; Dis Politika (Foreign Policy) مجلد ١٢، العددان ١ ـ ٢، حزيران، ١٩٨٥، ص ٢٦.

(٧) على سبيل المثال: الأستاذ الدكتور خليل إينالتشيك: Arab- Turkish Relations in historical perspective 1260- 1914 Arab Relations, في studies on Turkish Arab Relations Istanbul: Foundation for studies on Turkish ١٩٨٦ ص ١٥٥.

(٨) وليم إس. هاس: Iran (نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٤٦)، ص ٢٧.

في الوقت الحاضر يبذل نفوذاً إقليمياً كبيراً، ويترك أثره في العلاقات المعاصرة. والتركي والفارسي معاً يحسان بالتفوق في المنطقة، مما يضعهما بالتالي في وضع تنافسي أكيد.

على أن تراث التفاعل العثماني الفارسي ليس سلبياً بوجه عام. أولاً، إن الطبيعة المتوازنة للعلاقة التاريخية توفر أساساً لعلاقة معاصرة متوازنة طالما أن كل جانب من الجانبين يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الجانب الآخر. والنجاح بقيام فارس والدولة العثمانية في منطقتين متجاورتين منذ أوائل العهد الصفوي، قبل القرن السادس عشر، دليل على الإستقلالية الذاتية لكل من الكيانين. والأكثر احتمالاً بالتالي إن العلاقات الثنائية قابلة للتطور على أساس الاحترام المتبادل من قبل دولتين مستقلتين وقويتين. ولا وجود هنا لعلاقة حقد، كما بين الترك والعرب، ينبغي التخلص منها في العلاقات المعاصرة. وبنتيجة ذلك تمكنت تركيا وإيران، منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية، من الدخول مرتين في تحالفات قائمة على التلاقي الإستراتيجي، أولاهما سنة ١٩٣٧ (ميثاق سعد أباد) وثانيهما سنة ١٩٥٥ (ميثاق بغداد). ولئن كانت الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩ أدّت إلى تعقيد العلاقات، خالقة مستوى جديداً من العداء والتشكيك، مما جعل التعاون الثنائي أقل يسراً، فإن التراث العام من التنافس بين متساويين لا يزال قائماً.

ثانياً، ومن وجهة نظر سياسية أكثر عملانية، إن توازن القوى التاريخي الواسع بين الكيانين العثماني والفارسي ضمن بقاء مشاكل الحدود في حدّها الأدنى. والواقع أن الحد التركي العثماني هو أحد أقدم الحدود بين أية دولتين في العالم[٩]. ومن الهام أنه بقي حد الدولة العثمانية الوحيد الذي لم يتغير مع قيام الدولة التركية الحديثة[١٠]. وبالنظر إلى أن لتركيا مشاكل حدودية كامنة مع سوريا والعراق معاً، فإن متانة الحد التركي الإيراني يوفر الدعم لبلد ألف العلاقات الصعبة مع جاراته، من كل جانب.

أقاليم موضع نزاع:

أثناء العقدين الأولين من عمر الدولة التركية الحديثة برزت إلى السطح مشكلتان إقليميتان رئيسيتان. الأولى تناولت الحد بين تركيا والعراق حول وضع الموصل. والثانية بين تركيا وسوريا وقد تركزت حول سنجق اسكندرونة، أو هاتاي، كما دعي باللغة التركية في وقت لاحق. وأدّت المشكلتان إلى نقاش مرير آنذاك ولئن لم تكن لهما بالضرورة

(٩) جنكيز شندر: «Turco Iranian Relations» في الأستاذ إرول مانيسلي: (محقق) Turkey's place with Middle East Istanbul: Middle East Busines and Banking Publications، ١٩٨٩) ص ٤٠.

(١٠) المصدر السابق ص ٤١.

أهمية سياسية مركزية في الوقت الحاضر، فإنهما تحملان توتراً خفياً كبيراً، مستمرتـان في توليد الشـك والحقد نحو تركيا لدى الدولتين العربيتين المعنيتين.

المـوصـل:

لقـد سبق أن لحظنـا أن الدولـة التركيـة التي نشأت من الإمبـراطوريـة العثمانيـة في إحدى المراحـل وعدت بـأن تكون صغيـرة، وضعيفة. غيـر أن عجز الـدول المنتصرة عن فـرض تسويـة سيفر سنـة ١٩٢٠ على الأتراك، يعـود في الكثير منـه إلى القوة العسكـريـة وتصميم قـادة الحركـة الجمهوريـة. وقبـل معـاهـدة لـوزان في تمـوز سنـة ١٩٢٣ لم يتم الاعتراف بالحدود التركية من قبل المجتمع الدولي، وفقاً للقانـون الدولي. وكـان هنالـك استثناء واحد، وهو أن المفاوضات عجزت عن حل قضية مستقبل الموصل بين تركيـا التي طالبت بالمنطقة، وبريطانيا العظمى التي كانت منتدبة على العراق من قبـل عصبـة الأمم، عـاملة لدمـج الموصـل بالمنـطقة الـواقعة تحت الإنتـداب. وأحيل مستقبـل الموصـل إلى المفاوضات الثنائية التي استمرت حامية تسعة أشهر.

كانت حجة تـركيا لضم المـوصل أن أكثـرية سكـانها من الأكـراد، كسكان المنـطقة التركية المجاورة. وشعرت حكومة أنقرة أن دمج الأكـراد في الأناضـول يواجـه عقبة بسبب وجود نحو نصف مليون كردي غير مندمجين في منطقة متاخمة[11]. يضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من السكان الأتراك في الموصل. والواقع أن حدة النقاش على الجانبين عكست الاهتمام بحقول نفط الموصل في أذهـان المفاوضين من الـطرفين. وبوصـول المحادثـات إلى درب مسـدود، رفعـت القضية إلى مجلس عصبـة الأمم الـذي أصـدر، على مـا كـان متـوقعاً على أسـاس وضع الـدولتين، قراره لصـالح بـريطانيـا. وأخيراً قبلت تـركيـا وضـع الموصل، ولو بتردد، ووقعت معاهدة بذلك مع بريطانيا والعراق في حزيران ١٩٢٦.

وتزعم تركيا حالياً أنها لا تطمع بالموصل، مع العلم أن خسـارتها لا تـزال مـوضـع أسف عميق. ولا ريب أن خسـارة تـركيـا الاقتصـاديـة كبيـرة جـداً بسبب عـدم ملكيتهـا للموصل. يضاف إلى ذلك أن قلق تركيا بنتيجة إنقسام المنطقة الكردية له ما يبرره. ثم إن اهتمام تركيا بأوضاع الأقلية التركية في العراق له ما يبرره أيضـاً على أساس المعـاملة التي يلقونها حيناً بعد حين في ظل الحكم البعثي.

ثم إن المضامين الاقتصادية والأمنية والديموغرافية لفقـد الموصـل بالنسبـة لتركيـا لا تزال تثير شكوك العراق بشأن مطامع أنقرة بـالمنطقـة. ومن شأن اشتـداد المشاعـر التركيـة

---

(١١) جفري لويس، مصدر مذكور سابقاً، ص ١٣٠.

الوحدوية والتنظيم السياسي في تركيا، أو حتى في الجمهورية التركية في الاتحاد السوفياتي، أن يؤدي إلى إثارة قلق نظام بغداد. وأساس هذه المشاكل كلها هو السؤال المربك بشأن مدى الإندماج في العراق كأمة. وفي فترة السنوات الخمس من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠ أثيرت قضية تماسك الدولة العراقية مرتين، أولاهما في ذروة القتال في الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٥، وسنة ١٩٨٦، حين بدا احتمال إنهيار الدولة العراقية بوجه الهجوم الخارجي القوي حقيقياً، وثانيهما في عقب الغزو العراقي للكويت، حين تجمعت قوة دولية ضخمة في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. وجاءت الضربات العسكرية المدمرة المتكررة للعراق تثير مرة ثانية إمكانية تفكيك السلطة المركزية في بغداد.

وبحال انهيار الدولة العراقية، فإن ردَّة فعل تركيا حيال ذلك غير واضحة أبداً. وبين ١٩٨٦ وأوائل سنة ١٩٨٨ كان هنالك شك كبير في الغرب بشأن هذه المسألة. ثم زاد هذا الشك بفعل ظهور بعض الآراء العنيفة والتصريحات التركية الغامضة من قبل سياسيين أتراك معينين. وعلى سبيل المثال، أشار رئيس الوزارة التركية تورغوت أوزال في تشرين الثاني ١٩٨٦ في معرض النفي القاطع بأن لدى بلاده أية مطامع بخصوص كركوك، إن أنقرة باستطاعتها أن تعتمد نهجاً أكثر فعالية إذا ما تعرض أمنها للخطر[١٢]. وبعد آب ١٩٩٠، ظهر مثل هذا الغموض، مما دفع إلى التكهن بأن انهيار السلطة المركزية في العراق قد يؤدي إلى احتلال الشمال من قبل تركيا بموافقة دولية، لضمان حقول النفط وطرق المواصلات. وساد الغموض كذلك بخصوص مدى التدخل التركي بحال قام الأكراد في شمالي العراق بإعلان دولة مستقلة.

الإسكندرونة / هاتاي:

كانت تركيا أكثر توفيقاً بخصوص قضية سنجق الإسكندورنة الذي ضمّ إلى الدولة الحديثة بعد نحو عقدين من الجمهورية[١٣]. لعل النتيجة المادية لذلك كانت تحقيق هدف تركيا، إلاَّ أنه نظر إليه بصورة سلبية من قبل سوريا التي كان السنجق جزءاً منها من قبل، ومن قبل العرب بوجه عام.

وكما حدث بالنسبة للبريطانيين بخصوص الموصل، لم تلاحق تركيا قضية السنجق أصلاً إلى حد إثارة الخصومة الدولية. وفي سنة ١٩٢١ عقدت تركيا تسوية مع الفرنسيين الذين نالوا من عصبة الأمم الانتداب على سوريا بكاملها. أقرّت تركيا بوجوب إدارة

---

(١٢) سوها بولوكباشي: Turkey's Policies challenged by Iraq and Syria: the Euphrates dispute and the kurdish question»، دراسة غير منشورة.

(١٣) لمناقشة جيدة عن «خسارة السنجق» راجع خوري مصدر مذكور سابقاً ص ٤٩٤ ـ ٥١٤.

السنجق بموجب شروط الانتداب مقابل التنازلات الثقافية الواسعة للسكان الأتراك في السنجق (والنقاش لازال دائراً حتى الآن حول مسألة المجموعة الواحدة الأكبر ـ العرب أم الترك ـ في الإسكندرونة/هاتاي عند الدمج بتركيا[١٤]). وبفعل هذا الاتفاق اعترفت الإتفاقية أيضاً بأهمية ميناء الإسكندرونة لتركيا، وبمنفذها الصالح للعمل على ساحل البحر الأبيض المتوسط[١٥]. ثم إن وضع السنجق السياسي كان مشوشاً إلى حد في الإتفاقية حول وجوب رفع علمه الخاص (الذي يضم العلم التركي)[١٦]، مع أن البقعة أديرت بالتالي كأنها جزء مدموج بسوريا. ومقابل هذه التساهلات أعلنت الحكومة التركية في لوزان أنها تتخلى عن كل الحقوق في المناطق الواقعة للجنوب من الحدود التي كانت تضم السنجق أيضاً[١٧].

وبقيت الاتفاقية نافذة بصورة مرضية حتى سنة ١٩٣٦ حين اقترح الفرنسيون منح الاستقلال لسوريا التي تشمل السنجق. وأدّى ذلك إلى إرباك أنقرة. وبالمقارنة مع الوضع سنة ١٩٢١، كان دمج تركيا في مجموعة الدول في العالم قد اكتمل منذ زمن. بذلك كانت هنالك قيود خارجية على السياسة التركية أقل منها عند إثارة قضية السنجق لأول مرة. يضاف إلى ذلك أن فرنسا أثبتت أنها متساهلة ومسالمة في سياستها الخارجية بالإمتناع عن استخدام القوة بخصوص احتلال أراضي الراين من قبل المانيا. ومن حسن الحظ بالنسبة لتركيا كان مفتاح مستقبل السنجق تدهور الموقف السياسي في أوروبا. وبدأت فرنسا وبريطانيا تداعبان تركيا التي لم تكن منحازة إلى أية دولة أوروبية رئيسية. وحيال الإنشغال بالمسرح الأوروبي، والرغبة بتهدئة تركيا، أوجد الفرنسيون الظروف التي يمكن في ظلّها للجيش التركي أن يزحف إلى السنجق، وأن يدمجه رسمياً بالجمهورية سنة ١٩٣٩، باسم هاتاي.

ونظرت سوريا التي لم تكن قد استقلت عن فرنسا إلى هذا الضم كخرق فاضح

---

(١٤) على سبيل المثال، ان السفير المتقاعد والبحاثة إسماعيل سويسال يقول «ان أكثرية السكان أتراك». راجع: Turkish- Arab diplomatic Relations after the Second World war (1941- 1986) Studies on Turkish -Arab Relations، مصدر مذكور سابقاً ص ٢٥٠، وبالمقارنة يقول خوري، مصدر مذكور سابقاً ص ٤٩٥ أن الأتراك كانوا نحو ٣٩٪ من السكان سنة ١٩٣٦، بناء على تقديرات المفوضية الفرنسية العليا. ولعل العرب كانوا يمثلون نحو ٤٦٪ على أنهم كانوا منقسمين دينياً بين علويين (٢٨٪) وسنة (١٠٪)، ومسيحيين عرب (٨٪).

(١٥) لورد كنروس. مصدر مذكور سابقاً ص ٤٨٢.

(١٦) نوري إرن: Turkey Today- and Tomorrow (لندن، مطبعة پول مول، ١٩٦٣) ص ٢٣٨.

(١٧) خوري، مصدر مذكور سابقاً، ص ٤٩٦.

للإنتداب. كذلك قوبل هذا العمل بحقد شديد من قبل العرب عامة[18]. وذلك فضح الإدعاءات السامية من قبل الدول الكبرى، والموقف الاستعماري القائم على خدمة الذات في الشرق الأدنى. وتركيا التي استفادت من الخديعة الفرنسية، واجهت نفس النظرة إليها. وكانت أنقرة قد نفذت معيارين مختلفين بالنسبة للإدارة الخارجية للشعب التركي في السنجق. كانت مستعدة للحكم الفرنسي للأتراك هناك بموجب شروط الإنتداب، لكنها عارضت الحكم العربي. يضاف إلى ذلك أن الأتراك أثبتوا للسوريين أن قضايا الاهتمام الوطني، كالحاجة إلى الحفاظ على السيطرة على الميناء، هي أكثر أهمية من المبادىء العامة بشأن ترسيم الحدود التركية. الواقع أن المبرر لتوسّع الدولة التركية كان قائماً في كل مكان يوجد فيه عدد هام من السكان الأتراك.

ورفض السوريون القبول بخسارة السنجق. ولا تزال بقعة هاتاي تظهر وكأنها سورية على طوابع البريد والخرائط المصنوعة في سوريا. ثم إن القضية لا تزال تشتعل تحت الرماد، عاملة على الإضرار بالعلاقات الثنائية. حتى الكتّاب الأتراك الذين يعملون للتخفيف من المشاكل الناشئة عن هذه القضية، يعترفون أن السنجق لا يزال موضوع نزاع في العلاقات الثنائية[19]. وهنالك بين القوميين العرب والسوريين شعور قوي بالرغبة باستعادة السنجق. وبين الفترة والثانية كانت دمشق تشجع الإضطراب في هاتاي[20]. يضاف إلى ذلك أن فقد السنجق بالنسبة لدولة تطمح بأن تكون دولة إقليمية هو إثبات دائم على الحد من القوة السورية وهيمنة القوة التركية. وبالنسبة للقوميين العرب بوجه الإجمال ولتعلقهم الراسخ بالأرض العربية تمثل السيطرة التركية على السنجق ظلماً يجب أن يمحى. وبرغم الإستياء والمشاعر الحارة، يستبعد في كل حال أن يصار إلى أية محاولة لإنتزاع البقعة بالقوة، في المستقبل المنظور، على الأقل. وبإنشغال سوريا في لبنان، ويكون خسارة فلسطين قضية أشد إذلالاً للكبرياء العربية، فإن هاتاي لا تزال تمثل محض مصدر للإستياء العربي بصورة عامة وللإستياء السوري بصورة خاصة من تركيا والأتراك.

---

(١٨) رضا، مصدر مذكور سابقاً ص ٢٠.

(١٩) عمر كوركوشوغلو، مثلا يذكر «إن العلاقات التركية السورية كانت باستمرار تنتابها صورة قضية هاتاي» مصدر مذكور سابقاً ص ٣٠.

(٢٠) في أوائل ١٩٥٤، مثلاً، راجع Political Summary رقم ٥، ٢٥ شباط - ١٠ آذار، ١٩٥٤، إعداد السفارة البريطانية. أنقرة FO 371/112 922.

ميثاق بغداد:

أثناء الخمسينات من القرن الحالي نشطت السياسة التركية الخارجية إلى أبعد حد بالنسبة للشرق الأوسط. وفي سنة ١٩٤٠، ثم سنة ١٩٦٥ تعرضت تركيا لطلبات مركزة من قبل الاتحاد السوفياتي للتخلي عن سيطرتها على المضايق. ولذلك كانت أنقرة مستعدة للمساهمة في الحرب الباردة إلى جانب الغرب. من وجهة نظر تركية هنالك هدفان. الأول إتقاء هجوم سوفياتي مباشر، ولذلك انضمت إلى الناتو، ورأت مبرراً قوياً للتكتل مع دول إقليمية أخرى إلى الجهة الشمالية للتأكد من أن موسكو لن تتمكن من ضربها واحدة واحدة. والثاني هو الاحتراس من تهديدات غير مباشرة من قبل دول تفعل ذلك بالنيابة عن موسكو. وبالنسبة لغالبية أوروبا الغربية كان الخطر الشيوعي ينبعث في الأساس من الشرق. أما بالنسبة لتركيا فالأمر غير ذلك. هنالك إلى الجنوب عدد من الدل المستقلة حديثاً، وهي بالتالي معنية بضمان حريتها من النفوذ السوفياتي لخفض أي خطر محتمل من ذلك الاتجاه. بالنسبة للسلطات التركية كان الشرق الأوسط «ثغرة في خط الدفاع، ينبغي ردمها»[٢١].

وكعضو وحيد في الناتو من الشرق الأوسط، كانت تركيا، على ما يبدو، تنظر إلى شؤون المنطقة بشعور من التفوق الأدبي والسياسي. الظاهر أنها كانت ترى نفسها أداة للناتو في المنطقة، ولا ريب أنها بذلك كانت تتجاوز بريطانيا نفسها في محاولات اجتذاب الشرق الأوسط إلى تحالف معاد للسوفيات. والمشكلة في هذه النظرة الوحيدة الاتجاه هي أنها لم تكن تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات وتصورات الدول العربية. وباستمرار عجزت تركيا عن أن تدرك أن بريطانيا وفرنسا هما بالنسبة للعرب دولتان استعماريتان، وأن هنالك في الخمسينات دولاً عربية لا تزال تسعى للتحرر منهما. كذلك عجزت تركيا عن أن تدرك أن الولايات المتحدة تبدو الضامنة الرئيسية لدولة إسرائيل، وأنها أخذت تفقد شعبيتها بصورة متزايدة بعد أن حلّت محل بريطانيا باعتبارها الدولة الأكثر نفوذاً في المنطقة.

وأدّت الدبلوماسية التركية الناشطة إلى عقد ميثاق تعاون مع العراق، موقع في شباط ١٩٥٥. وكان العراق في ظل الملكية الهاشمية التي يعود موقعها إلى البريطانيين، محكوماً بواسطة نوري السعيد الميال إلى الغرب، مستعداً لمشاركة أنقرة. وصار هذا التحالف نواة

---

(٢١) ملخص خطاب ألقاه الرئيس بايار في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٥، ونقلته السفارة البريطانية في أنقرة FO 371/117722 وأشار رئيس الوزارة التركية آنذاك إلى القضية بلهجة مماثلة إلى وجود «ثغرة في الشرق الأوسط» في شبكة الدفاع الجماعية راجع رضا، مصدر مذكور سابقاً ص ١٧٧.

ميثاق بغداد الذي اتسع ليضم بريطانيا، وإيران، والباكستان في وقت لاحق من السنة نفسها. وكان المتوقع أن تنضم الأردن أيضاً سنة ١٩٥٥ لولا ضعفها الداخلي، وكان هنالك أمل باحتمال إقناع سوريا. وكان الأتراك مزهوين بإنجازهم، إذ أنشأوا خطاً للشمال، ويربط الناتو بمعاهدة منظمة جنوبي شرقي آسيا عبر عضوية الباكستان وتركيا في تحالف واحد[٢٢]. ولم تستطيع الحكومة التركية أن تدرك الشعور بالإستياء، لا بل الخطر الذي تحس به أنظمة عربية أكثر تقدمية وأقل توجهاً نحو الغرب، بعد توسيع الميثاق. وبصورة خاصة لم تدرك تركيا المشاعر السياسية التي كانت تكتسح العالم العربي، بصرف النظر عن طبيعة الأنظمة الحاكمة، وعلى سبيل المثال، جاءت محاولة تخويف الأردن بقصد ضمّها إلى التحالف، إسهاماً من قبل تركيا في أحداث مشاكل للحكم هناك.

وإلى هذا الوقت كانت تركيا تصرّ كل الإصرار على أن ميثاق بغداد غير موجه ضد الجامعة العربية أو ضد أية مجموعة من المجموعات السياسية في المنطقة. هدفه الوحيد هو «ردع معتد محتمل»[٢٣]. على أن تركيا أصبحت بعد سنة ١٩٥٦ أكثر تدخلاً في سياستها الشرق أوسطية إلى حد ملحوظ. لعله لم يكن هنالك أي سبب واحد لذلك، لكنه يعود إلى تزايد قلق أنقرة من مدى التطورات المستجدة في المنطقة. صفقة السلاح التشيكوسلوفاكية إلى مصر، ثم الوعد السوڤياتي بتمويل بناء سد أسوان العالي نبّها تركيا، ولا ريب، إلى التغلغل الشيوعي في العالم العربي. ثم إن نشوء علاقة اقتصادية وسلاحية بين سوريا والاتحاد السوڤياتي، بسرعة، نقل تورط موسكو إلى جنوبي الحدود التركية. وجاءت هزائم بريطانيا وفرنسا على يدي مصر، سواء من حيث تأميم قناة السويس، ثم المأزق اللاحق، تزيد الشعور بأن قبضة الغرب على الشرق الأوسط آخذة بالتلاشي. كذلك أدّى الإضطراب المزمن في الأردن، ثم أحداث لبنان سنة ١٩٥٨ لزيادة حدة الأزمة التي انتهت بقلب النظام العراقي في منتصف تلك السنة.

وبين ١٩٥٧ و ١٩٥٩ راحت تركيا تحبذ بصورة متزايدة انتهاج سياسة مواجهة لما تصورته خطراً شيوعياً. ولعل الوضع الأكثر خطورة هو ذاك الذي نشأ في سوريا في صيف وخريف ١٩٥٧، آنذاك حاولت تركيا دفع الولايات المتحدة والدول العربية إلى مواجهة ما رأت فيه تطويقاً خطراً لجناح الناتو الشرقي. وبنتيجة تردد العرب في الضغط على سوريا،

---

(٢٢) ملخص الملاحظات بخصوص الشؤون الخارجية لدى افتتاح المجلس الوطني الكبير في أول تشرين الثاني ١٩٥٥ من قبل الرئيس بايار؛ موجود في تقرير السفارة البريطانية في أنقرة، FO 371/117722.

(٢٣) المصدر السابق.

بدا كأن تركيا نظرت في احتمال القيام بذلك بمفردها في وجه سوريا[٢٤]. غير أن الموقف التركي الفظ خدم السوفيات. بذلك أصبحت سوريا أكثر اعتماداً على موسكو مع تزايد الخطر التركي. وعلى سبيل المثال قام الاتحاد السوفياتي بخطوة رئيسية هي إرسال وحدة بحرية صغيرة إلى سوريا، «كعرض قوة لا سابق له في أزمة الشرق الأوسط»[٢٥]. كذلك وجهت موسكو تحذيراً بأن أي اعتداء على سوريا «لن يبقى محصوراً بهذه المنطقة وحدها»[٢٦]. هذه الحالة أتاحت للاتحاد السوفياتي أن يقوم بعرض نفسه «كصديق للنظام الوطني السوري المهدد من قبل الاستعماريين العاملين على تأجيج الحروب، وأدواتهم»[٢٧]. كذلك أدّى ذلك إلى تدعيم مكانة الاتحاد السوفياتي في سوريا، وفي تشرين الأول ١٩٥٧ عقد السوفيات معها اتفاقية مساعدة اقتصادية وتقنية بقيمة ٥٧٩ مليون دولار.

كذلك بدا أن تركيا على استعداد للتدخل عسكرياً في العراق، في أعقاب الثورة المضادة للملكية، ثم في وقت لاحق. لقد كان القضاء على العائلة الملكية العراقية ونوري السعيد، الخادم الأمين للغرب، أثناء ثورة تموز ١٩٥٨ الجمهورية شديد الإزعاج للحكومة التركية. ذلك أنهى حليف تركيا الموثوق الوحيد في العالم العربي، كما أخرج بغداد من ميثاق بغداد. والأسوأ من ذلك أنه هدد بإضافة بلاد شيوعية أخرى، أو بلاد خاضعة للشيوعية إلى الحدود التركية الطويلة مع دول الستار الحديدي. وأسفر اجتماع الدول الإقلمية الثلاث الباقية في حلف بغداد فور الإنقلاب مباشرة، عن اقتراحات غير واقعية أبداً لكي تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بعمل عسكري[٢٨]. غير أن الرد جاء غير مشجع، ولذا إن الدول الثلاث تلقت بعض التطمين بنقل قوات أميركية وبريطانية جواً إلى لبنان والأردن لدعم النظامين القائمين في البلدين. وتحققت رغبة تركيا بتقديم العون العملي باستخدام قاعدة أضنة الجوية لتسهيل نقل القوات الأميركية. على أن أنقرة ظلّت

---

(٢٤) لائحة الأحداث السنوية في تركيا، ١٩٥٧، إعداد السفارة البريطانية، أنقرة، FO 371/136450، ٤ شباط ١٩٥٨.

(٢٥) افرايم كرش؛ the Soviet Union and Syria (لندن: RIIA/ روتلدج، ١٩٨٨، Chatham House paper) ص ٣.

(٢٦) مصدر مذكور سابقاً.

(٢٧) راجع رقم ٢٤ أعلاه.

(٢٨) لائحة الأحداث السنوية في تركيا، ١٩٥٨، إعداد السفارة البريطانية. أنقرة، Fo 371/144739، ١٧ شباط، ١٩٥٩.

برغم خبراتها مع سوريا والعراق في أعقاب الثورة مصممة كلياً على القيام بمغامرة عسكرية. وفي الأسابيع الأولى القليلة من سنة ١٩٥٩ كانت تركيا مذعورة من تنامي النفوذ الشيوعي في العراق، وتنامي الاعتماد الظاهر عليهم من قبل الزعيم العراقي الجديد، عبد الكريم قاسم. مرة أخرى اضطرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى الإعلان بدون لبس أو إبهام أن «أية فكرة تدخل (في العراق) من قبل إيران أو تركيا ستكون عملاً مشؤوماً إلى أبعد حد»[٢٩].

وانتهت سياسة تركيا القلقة الناشطة إلى حد بالنسبة للشرق الأوسط مع سقوط حكومة رئيس الوزارة عدنان مندريس سنة ١٩٦٠. والواقع أن النظرة الثنائية التركية إلى السياسة الخارجية كانت في أواخر الخمسينات قد بدأت تتفكك بسبب تحفظات المعارضة على تعامل الحكومة مع الشرق الأوسط[٣٠]. وطوال ثلاثة عقود لاحقة بقيت السياسة التركية نحو المنطقة تتسم إلى حد ظاهر، بالمزيد من الحذر، حتى حد الخنوع. لقد كانت أنقرة تحرص بصورة خاصة على الابتعاد حيث يلزم عن سياسة حلفائها في الناتو. ولكن سياسة تركيا في الخمسينات لا تزال قريبة العهد بحيث أنها باقية في أذهان العرب. والحقيقة أن تلك السنوات كانت فترة التكوين السياسي لغالبية زعماء العرب في الآونة الحاضرة. ولا ريب أن أعمال ودبلوماسية الحكومة التركية الناشطة، التي لم تكن تراعي العرب لا تزال حية في الأذهان إلى درجة قوية. إن التنافر الخفي المتبادل بين العرب والأتراك، إذا ما نظر إليه بعين الحقد العربي العميق على الأتراك بحكم المراحل الأخيرة من الفترة العثمانية، وبتركيزه بصورة خاصة على قضيتي الموصل وهاتاي، قابل للتفسير، كما هو باق راسخ أيضاً.

---

(٢٩) بند من السير إف. هوير ميلر، Southern Department، Fo 371/144 745، ٢٦ آذار، ١٩٥٩.

(٣٠) مثلاً أنظر رسالة من المستشارية في السفارة البريطانية، أنقرة إلى Southern Department، Fco، Fo 371/136456 ٢٦ أيلول، ١٩٥٨.

٤ ـ قضايا شرق أوسطية واستقرار داخلي

في تركيا مشاكل وقضايا تعرف بصورة عامة بأنها تعود إلى أصول شرق أوسطية، مما يشير بوضوح شديد إلى أن تركيا لا تستطيع أن تبقي تلك المنطقة بعيدة عنها. وأهم قضيتين شرق أوسطيتين، لا يمكن فصلهما عن السياسة الداخلية التركية هما المسألة الكردية وانتشار الإسلام الراديكالي. وفي هذا الفصل نتناول بصورة خاصة ما تمثله القضيتان من خطر على الدولة التركية.

الأكـراد:

المجتمع الكردي: يعتبر الأكراد في الجنوب الشرقي من تركيا مجموعة لا تزال تشكل البنية الأكثر تقليدية في البلاد. هنا مجتمع ريفي في الغالب، حيث علاقات النسب لا تزال الرابط الأقوى اجتماعياً. والبنية الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة موزعة بين عدد كبير من الفلاحين من صغار المالكين، وطبقة صغيرة من كبار المالكين الذين يستخدمون الاجراء. وبناء على إحصاءات ١٩٨٥ يملك ٢٪ من الملاكين نحو ٣٠,٥٪ من الأرض الصالحة للحراثة[١]. وبوجه عام، إن هؤلاء الملاكين الكبار هم كذلك زعماء القبائل التقليديون أو الآغات الذين سجلوا مساحات شاسعة من الأراضي القبلية بأسمائهم. وفي السنوات الأخيرة استطاع هؤلاء الملاكون الكبار أن يعززوا ثرواتهم وأن ينوعوها بتطوير مصالح تجارية أشد اتساعاً وتنوعاً. والدولة سواء في ذلك العثمانية أو التركية، عملت هنا عبر الآغات، ممّا ساعد على الحفاظ على أهميتهم السياسية في حين أن الدولة دون القبيلة أصبحت الشكل الطاغي من التنظيم السياسي. وبذلك يظهر أن هنالك في المناطق

(١) نقلاً عن دايفيد ماك دوال The Kurds (لندن: the minority Rights Group Report رقم ٢٣، ١٩٨٥) ص ٩.

الكردية تلاقياً قوياً بين المكانة الاجتماعية والسلطة السياسية والاقتصادية، يؤدي إلى دعم مكانة الآغات والاحتفاظ بولاء أفراد المجتمع الذي حكموه تاريخياً.

والطبيعة المستمرة لهذه النماذج الاجتماعية السابقة ليست بالأمر المثير بحكم كون التغير الاجتماعي في هذه المنطقة هامشياً. وقد بقيت المناطق الكردية في الجنوب الشرقي من تركيا في أقصى درجات التخلف من حيث التنمية الاقتصادية في الجمهورية. وكأن الزيادة السريعة في ازدهار تركيا أثناء الثمانينات لم تضيق الثغرة بين المناطق الريفية الكردية وبقية البلاد. ولا يتجاوز دخل الفرد في شرقي تركيا ٤٠٪ من المعدل القومي[٢]. ثم إن الفروق بين المناطق الفقيرة والغنية هي أكثر من ذلك صراحة. وعلى سبيل المثال، كان الدخل العام في ولاية هاكاري الجنوبية الشرقية، سنة ١٩٨٦، دون ٦٪ منه في ولاية كوكا إيلي على البوسفور[٣]. ثم إن هذا التخلف الاقتصادي كان يزداد حدة بفعل البنية التحتية الفقيرة في الجنوب الشرقي. وفي بلاد حققت في الفترة الأخيرة خطوات كبيرة في الإنتاج الصناعي، تزداد دهشتنا حين نجد أن الصناعة تكاد تكون معدومة كلياً في مركز إقليمي كديار بكر[٤]. وباستثناء الآغات، يبدو أن الأكراد الوحيدين الذين حققوا الازدهار في العقد الماضي هم الذين نزحوا من الريف إلى المدن. (والملاحظ هنا أن اسطنبول هي المدينة التركية التي تضم في الآونة الحاضرة أكبر مجموعة من الأكراد).

والمناطق الريفية الكردية متخلفة كذلك في تطورها الاجتماعي. المستويات التربوية، مثلاً، هي في شرقي الأناضول والجنوب الشرقي منها أدنى إلى حد كبير مما هي في بقية أنحاء تركيا[٥]. ويعود ذلك إلى حد كبير، إلى الموارد القليلة المتوفرة هناك، وإلى الاستثمار المتخفض فيها. الكثير من القرى الكردية النائية لا توجد فيها أية مدارسة. والمدرسون المدربون غير مستعدين للعمل في هذه المناطق الجبلية، القليلة السكان، حيث يحتمل، إلى جانب ذلك، أن يكون المردود في الاستثمار التربوي أدنى منه في المناطق الأخرى الأكثف سكاناً[٦]. ثم إن تأرجح الكثيرين من الأكراد في موقفهم من الدولة التركية، والعنجهية التركية الاجتماعية حيال مثل هذه المناطق المتخلفة، وسكانها، يزيدان صعوبة استخدام هذه المناطق للعملية السياسية للحصول على المزيد من الموارد

---

(٢) فاينانشال تايمز ٢٤ أيار، ١٩٩٠.

(٣) غرفة التجارة في اسطنبول، نقلاً عن Turkish Daily News، ٢٥ أيار، ١٩٩٠.

(٤) الغارديان، ٣ أيار، ١٩٩٠.

(٥) وليم هايل: The political and Economic Development of modern Turkey (لندن، Groom Helm، ١٩٨١). ص ٢٢٤ ـ ٥.

(٦) المصدر السابق.

من أجل المشروعات الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن الدولة هي بدورها أشد إهمالاً منها سوء نية وضعف الاستعداد بوجه عام لتقديم حوافز إيجابية لتطوير المنطقة مباشرة. وصحيح أن العوامل التي سببت تخلف الشرق والجنوب الشرقي، واستمرارية هذا التخلف، كثيرة ومعقدة، ولكن المصالح المترسخة للآغات ولمشايخ المؤسسة الدينية عامل طاغ في ذلك. ثم إن استمرارية قيام الأحزاب السياسية الرئيسية بمحاولة كسب الأصوات في هذه المناطق بالعمل، بكل بساطة، عبر الزعامات الاجتماعية الاقتصادية والدينية التقليدية أسهمت في ديمومة التخلف البنيوي. الأحزاب تدعو الآغات والمشايخ لتأمين الأصوات. ومقابل ذلك توزع موارد الدولة النقدية والعينية عبر هذه الشبكات التقليدية. ولذلك يصعب إلى حد كبير على أي حزب سياسي أن ينادي بالإصلاح السياسي في الجنوب الشرقي لأن المصالح المنظمة هناك سترد على ذلك عبر صناديق الاقتراع. وأية محاولات إصلاحية يتم تنفيذها بطريقة تجعلها غير مجدية، ولا ذات أهمية. وقد جاء فشل الإصلاح الزراعي الذي حاولته السلطات سنة ١٩٧٨ دليلاً على عجز الإرادة السياسية لدى الوسط عن نسف سلطة الملاكين.

وإذا كان التحالف بين الدولة والمراكز التقليدية للسلطة في المناطق الكردية يمر عبر الانقسام العرقي، فإن المناطق التركية ذات الأكثرية الكردية معروفة بأنها المناطق المحرومة اقتصادياً وإنمائياً. ومن الهام هنا أن «الفاصل الاقتصادي بين الأقاليم الأقل تطوراً وبقية المناطق التركية يتفق بصورة عامة مع الفاصل العرقي بين الأكثرية التركية والأقلية الناطقة بالكردية في شرقي الأناضول والجنوب الشرقي منها»[٧]. مثل هذه المصادفة الاقتصادية والجغرافية البشرية لم تخف، على ما يبدو على الحركة الكردية القومية.

الانتفاضة:

هنالك باستمرار شعور بالتأرجح من قبل السكان الأكراد نحو الدولة التركية الحديثة. وفي السنوات الأولى من عهد الجمهورية أخذ هذا التأرجح صورة انتفاضة في أوساط الدراويش احتجاجاً على إلغاء الخلافة وضرب جميع مظاهر الهوية الكردية[٨]. وفي

---

(٧) المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(٨) قامت الدولة التركية في الوقت نفسه في مواجهة الهوية الدينية والقومية الكردية. وفي اليوم نفسه الذي ألغيت فيه الخلافة، ٣ آذار، ١٩٢٤، حظرت الأخويات الدينية والمؤسسات التعليمية، كما أوقفت المدارس والجمعيات والمنشورات الكردية.

الخميسنات وأوائل الستينات من القرن الحالي، حققت الدولة التركية، كما سيتبين لنا أدناه، توافقاً واسعاً مع القيادة التقليدية في المناطق الريفية الكردية بإعطائها مجال الحصول على السلطة السياسية الرسمية عبر عضوية الأحزاب التركية السياسية، على سبيل المثال.

وأدت استمالة النخبة الكردية التقليدية من قبل الدولة إلى دفع المنشقين الأكراد نحو الأفكار شبه اليسارية. وفي أواخر الستينات، أسفر هذا التوليف بين الوعي الكردي القومي والإيديولوجية الراديكالية اليسارية عن توسيع النشاط السياسي وقيام المظاهرات الشعبية الضخمة. وفي آذار ١٩٧١ قضى التدخل العسكري على المجموعات السياسية الثقافية التي كانت قد أخذت تتكاثر. وجاء إعلان الأحكام العسكرية في الأقاليم الكردية سنة ١٩٧٩، ثم التدخل العسكري في أيلول ١٩٨٠ بمثابة تأكيد على أن الدولة «لا تنوي أن تقبل إطلاقاً بأي تعبير عن الحركة أو الهوية الكردية بأي شكل من الأشكال»[٩].

وتجري الانتفاضة الحالية بقيادة حزب العمال الكردي (پ. كيه. كيه.) وهي منظمة نشأت بفعل الجمع بين القومية الكردية والماركسية الجديدة. وقد تأسس هذا الحزب رسمياً سنة ١٩٧٩ بقيادة عبد الله أوكالان[١٠]، وغايته هي إنشاء دولة كردستان الكبرى المستقلة التي تشمل المناطق الكردية في تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا. على أن هدفه القريب المعلن أكثر واقعية. وبناء على تصريحات زعيم الحزب: «لا نية بالإنفصال عن تركيا. شعبي بحاجة إلى تركيا. اننا لا نستطيع الإنفصال طوال أربعين سنة على الأقل»[١١]. وقد كانت أساليب هذا الحزب تنطوي على إعلان النضال المسلح بوجه «الاستعمار» التركي و«الإقطاعية» الكردية التي تدعمه. وكانت له في بعض الأحيان مجالات للجوء إلى سوريا، وإلى المناطق التي لا سلطة فيها في شمالي العراق، وإيران، ثم في لبنان حيث توجد قواعده الرئيسية للتدريب. ومن الصعب تقدير طاقة حزب العمال الكردي العاملة. وقد سبق لها أن تراوحت بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ رجل، لكن التقارير الأخيرة ترفع العدد إلى نحو خمسة آلاف[١٢].

بدأ حزب العمال الكردي الحملة في آب ١٩٨٤. وقامت بعملياته مجموعات

---

(٩) ماك دوال، مصدر مذكور سابقاً ص ١٣.

(١٠) لتاريخ موجز لحزب العمال الكردي راجع: مايكل إم. غنتر: The Kurdish problem in Turkey، في The Middle East Journal مجلد ٤٢، رقم ٣، صيف ١٩٨٨، ص ٣٩٤ ـ ٧.

(١١) نقلاً عن The Undependent، ٧ نيسان، ١٩٩٠.

(١٢) نيوزويك، ٢١ أيار، ١٩٩٠.

صغيرة من الناشطين فيه في هجمات موجهة مباشرة إلى أهداف سهلة، بشرية ومادية، بأن تضربها، ثم تفر. وكانت غالبية الضحايا من الموظفين الأكراد في الدولة، في القطاعين العسكري أو المدني، كالمدرسين في المدارس، والمهندسين، أو عائلاتهم[١٣]. والغاية هي إرهاب الناس لقطع علاقاتهم بالدولة التركية. وتعكس النسبة العالية من الضحايا الأكراد حقيقة هي أن ٧٠٪ من رجال الخدمة المدنية في الجنوب الشرقي من البلاد من العنصر الكردي، وأن هنالك حرساً مدنياً مسلحاً يعد نحو ١٨٠٠٠[١٤]. وتختلف تقديرات الضحايا اختلافاً كبيراً. وفي أواخر ربيع ١٩٩٠ تراوحت تقديرات القتلى أثناء الانتفاضة بين ١٢٤٥ و ٥٠٠٠[١٥]. وقد تركزت نشاطات حزب العمال الكردي على الحدود الجنوبية الشرقية من تركيا، من حيث الحيز، أما من حيث الزمن، ففي الربيع والصيف. وهنا كانت الأرض الجبلية تجعل منع الإقتحامات من قبل قوى الأمن بالغة الصعوبة.

وشهدت بداية التسعينات تطورين قد يكونان بالغي الأهمية. الأول هو زيادة كميّة في حدة الصراع في الجنوب الشرقي من البلاد، كما تدل خسائر الأرواح البشرية التي بلغت ٥٥ وفاة في آذار فقط، مقابل ١٦ ضحية فقط في الربع الأول من السنة السابقة[١٦]. وليست زيادة عدد الضحايا محض نتيجة لزيادة نشاط حزب العمال الكردي، إذ أنها تشير إلى جهد أكثر تركيزاً من قبل قوات الأمن التركية من أجل القضاء على العمليات التي يقوم بها مسلحو الحزب، وإلى توسّع دور الجيش التركي بالمقارنة مع دور الشرطة في قمع العمليات.

ثانياً: لقد وقع تغير نوعي في طبيعة الصراع، مع أول ظاهرة من الدعم الشعبي للثوّار بوجه الحكومة التركية[١٧]. المظاهرات الشعبية جرت في مدينة نصيبين الحدودية

---

(١٣) حزب العمال الكردي مسؤول عن «مقتل مئات النساء والأطفال من أقارب رجال الميليشا المؤيدين للحكومة» في الجنوب الشرقي، وفقاً لما جاء في The Undependent، ٧ نيسان، ١٩٩٠.

(١٤) الحاكم خيري كوزاكشيوغلو. نقلاً عن Turkey Confidential، رقم ٩، أيار، ١٩٩٠، ص ٣.

(١٥) العدد الأدنى مذكور في نيوزويك، ٢١ أيار، ١٩٩٠. والعدد الأعلى في تقرير للحزب الشعبي الديمقراطي الاشتراكي، منشور في ١٥ تموز، ١٩٩٠، استناداً إلى مصادر رسمية. أنظر التغطية في الصحافة التركية. الأعداد التي نشرتها السلطات التركية، وهي الأعلى كثيراً، دفعت إلى شيء من التشكيك في أوساط المراقبين الأجانب. على أن هذا العدد المرتفع يمكن تفسيره بأنه يشمل الوفيات المدنية. وليس من غير المألوف عند الأكراد أن يملكوا أسلحة نارية للصيد، في مناطق البلاد الجبلية خاصة.

(١٦) التايمز ٤ نيسان. ١٩٩٠.

(١٧) غارديان، ٣ أيار، ١٩٩٠.

في ١٥ آذار ١٩٩٠، ثم تبعها إضراب من قبل أصحاب الدكاكين. وبعد خمسة أيام امتدت الإضطرابات إلى مدينة سيزرة، المماثلة من حيث الحجم، على مسافة ٩٠ كلم للشرق. وقتل أربعة أشخاص وجرح تسعة في الصدام مع قوات الأمن، واحترقت مكاتب الحكومة، ليعقب ذلك إضراب تجاري آخر. وفي اسطنبول جرت مظاهرات صغيرة، وأغلقت المحلات لفترة قصيرة في مدينة ديار بكر الكردية.

ووصفت هذه الأعمال الإحتجاجية من قبل الأكراد في تركيا بالإنتفاضة، وهي إشارة إلى الإنتفاضة التي قام بها الفلسطينيون المسلحون بالحجارة في الأرض المحتلة في وجه الجيش الإسرائيلي والعنف الذي حدث في سيزرة، سقط فيه عشرون قتيلاً، كما تقول المصادر الكردية، أدَّى إلى وصفها بأنها «بتيميسوار» الكردية[١٨]، إشارة إلى المدينة التي وقعت فيها المظاهرات الشعبية ضد الرئيس الروماني نيقولاي تشاوشيسكو، بدءاً من كانون الأول. على أن الطبيعه المتقطعة للمظاهرات الشعبية تشير إلى أن المقارنة بالإنتفاضة الفلسطينية مبالغ فيها. وللحكم على أنها سابقة لأوانها لا بدّ للمرء أن ينظر في استجابة الدولة التركية لنشاطات حزب العمال الكردي ولتأثيراتها البعيدة المدى.

استجابة الدولة التركية:

لقد حاولت الدولة التركية أن تتناول المشكلة الكردية بثلاث طرق. أولاً: سعت لدمج السكان الأكراد في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد على أساس الشروط التركية. ثانياً: لقد ردت على قضية العنف السياسي الكردي. ثالثاً: لقد سعت لمواجهة التخلف الاقتصادي في الشرق الكردي وفي الجنوب الشرقي.

وقد كان دمج الأكراد سياسة متبعة علناً في الميدان السياسي، وضمناً في الميدان الاقتصادي وقد سبقت الإشارة إلى أنه في الخمسينات والستينات كان هنالك جهد واع من قبل الدولة لجذب النبلاء الأكراد إلى العملية السياسية. وكانت استجابة الأكراد جيدة في الانتخاب العام الأول الحر سنة ١٩٥٠. ونال الحزب الديمقراطي المنتصر دعماً واسعاً في المناطق الريفية الكردية. وكان ذلك بداية شراكة ناشطة بين الدولة الكمالية والقيادة التقليدية، مع العلم أن الدولة كانت الشريك المسيطر. وبرغم ذلك انتخب كثيرون من هؤلاء الاشراف إلى المجلس النيابي، ولعل البعض منهم أصبحوا وزراء.

ودفعت الفوارق الإقليمية في الاقتصاد التركي إلى نزوح العمال داخلياً، بصورة كبيرة. وحدّد تركيز الاستثمار الصناعي وغير الصناعي في غربي البلاد، والإهمال النسبي

---

(١٨) أنظر Kurdish News، رقم ٣ نيسان ١٩٩٠، ص ١.

للشرق اتجاهات هذا النزوح. وعنى الفقر السائد في المناطق الكردية الريفية أن الأكراد كانوا في الغالب أول الذين غادروا هذه المناطق وسعوا للبحث عن عمل في سواحل الأناضول التركية ومدنها. وكان هذا الاتجاه قوياً حتى أن أكثرية الأكراد في تركيا لم تعد مقيمة في الجنوب الشرقي من البلاد[١٩]. وقد أعرب أحد الدبلوماسيين الأجانب عن ذلك بقوله: «إن نزوح الأكراد من المناطق الريفية إلى المدن بسبب الفقر شبيه بهجرة السود الكثيفة من الجنوب إلى الشمال الصناعي في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية»[٢٠].

وفي التعامل مع مشكلة العنف السياسي الكردي، لم تتردد الدولة التركية من مواجهة العنف بالعنف والإرهاب بالإرهاب. كذلك نهجت سياسة لا هوادة فيها استهدفت نشاطات المتهمين بالتعاون مع حزب العمال الكردي ومناصريه. نشاطات الاستخبارات توسعت، ومنذ ١٩٨٩ أصبح العسكريون الأتراك أكثر تورطاً في محاولات إعادة فرض الهدوء والأمن في الجنوب الشرقي، إذ نقل ما يقدر بـ ٦٥٠٠٠ جندي تركي إلى المنطقة قبل بدء أزمة الخليج في آب ١٩٩٠. بعد ذلك أصبحت التدابير المتخذة بحق المدنيين أشد قسوة، وغير مفيدة في كل حال. وعمدت السلطات إلى اعتقال أعداد كبيرة من المتهمين بالتعاون مع حزب العمال الكردي، ومن المتظاهرين، وكثيراً ما بقي المعتقلون في السجن أياماً عديدة، وتعرضوا للتعذيب والضرب. كذلك زادت العقوبات الجماعية باتخاذ التدابير بحق القرى المتهمة بمد يد العون للثوار. وبحجة أزمة الخليج، أدخلت السلطات في الواقع سياسة أشد تصلباً، إذ قامت بتدمير المستوطنات الزراعية بانتظام. وفي آب وأيلول، ١٩٩٠، دمر ما يقرب من ٢٧ قرية و ٨٠ دسكرة في منطقة جيماكر.

على أن فعالية هذا اللجوء إلى استخدام الأساليب الفظّة بصورة واسعة لإرهاب الناس هي موضع نقاش. والظاهر أن هذه التدابير أسهمت في تسييس العديد من مناطق الشعب الكردي، ودفعهم إلى الراديكالية، لا سيّما الشباب الذين كانوا في طليعة المتظاهرين. ثم إن هذا الامتداد الراديكالي انتقل كذلك من مناطق الحدود ليشمل بعض المدن الكردية الرئيسية. وبدفع المجتمع الكردي إلى هذه الراديكالية، وتوحيده بفعل القمع، يكون جهاز الدولة التركية قد خدم قضية حزب العمال الكردي إذ أن استخدام العنف استقطب الأكراد من ناحية وأثار الحقد على السلطات العسكرية التركية من ناحية أخرى.

---

(١٩) أندبندنت، ٧ نيسان ١٩٩٠.

(٢٠) مقابلة مع المؤلف، ٩ أيار، ١٩٩٠.

وعلى أثر التظاهرات الشعبية، نشرت الدولة التركية مرسوماً بالغ القسوة، قرار نامة رقم ٤١٣[٢١] سندت فيه الموقف العسكري من الصراع بعدد من التدابير الإضافية. ومما توخاه هذا القرار الاحتفاظ بولاء موظفي الدولة من الأكراد في المنطقة المعنية بإعطائهم مرتبات أعلى، غير أن الأثر كان مزدوجاً، الأول زيادة مفعول التدابير التي تطبق في مناطق الانتفاضة، والثاني الحد من انتشار المعلومات عن الأحداث بفرض قيود متشددة على الإعلام. وقد شملت السلطات الموسعة للحاكم الإقليمي إمكانية فرض عقوبات أشد قسوة على الثوار والذين يناصرونهم، وإبعاد الناس عن المنطقة، وحظر الإضرابات.

وجاءت القيود على الإعلام متشددة كاسحة. فقد أصبحت الإذاعة الرسمية، تي. آر. تي.، خاضعة لمقررات وزارة الداخلية ومجلس الأمن القومي. ثم إنه من المتوقع للقيود على الصحافة التي كانت بوجه عام مستقلة، باحثة، في تركيا، أن تكون ذات تأثيرات بعيدة المدى. لوزارة الداخلية صلاحية حظر ومصادرة أية منشورات، ووقف أية مطابع عن العمل، بصرف النظر عن موقعها، بحال إعطاء معلومات خاطئة عن الأحداث في منطقة الإضطرابات في الجنوب الشرقي، مما يثير الذعر واليأس، أو يعرقل عمليات قوات الأمن. الوزارة بالذات هي السلطة العليا بالنسبة لهذه القضايا. ومعنى هذه السيطرة الدقيقة هو زيادة صعوبة الحصول على المعلومات عن المنطقة، إن لم نقل زيادة تقييمها تقييماً صحيحاً.

إن اهتمام الدولة التركية بقضية التخلف الاقتصادي في المنطقة ظهر في وقت متأخر نسبياً، وكانت أداته الرئيسية مشروع الجنوب الشرقي الأناضولي (غ. أيه. بي.) وهو مشروع متكامل بعشرين بليون دولار لإنشاء[٢١] سداً و ١٧ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية[٢٢]. والغاية هي إنشاء بنية تحتية زراعية متقدمة، ذات منفعة عامة، تؤدي إلى توسيع فرص العمل وتأمين قدر أكبر من الازدهار لسكان المنطقة، وعددهم ٤,٥ ملايين نسمة. والأساس السياسي المركزي الذي تستند إليه هذه البادرة هو أنه طالما بقيت المناطق الكردية الريفية فقيرة، فإن سكانها سيكونون عرضة لتأثيرات الإيديولوجية الماركسية الجديدة والقومية المخربة. وبدلاً من ذلك، إن الاقتصاد المحلي المزدهر، الذي تتوفر فيه فرص العمل والمداخيل المرتفعة، سيحول بقوة دون تأثّر السكان المحليين بمثل هذه القوى الراديكالية المثيرة للإضطراب.

---

(٢١) من أجل ترجمة منقحة للقرار نامه ٤١٣، الذي روجع بعد ذلك بالقرار نامه ٤٢٤، راجع Turkey Briefing، مجلد ٤، رقم ٣، حزيران، ١٩٩٠.

(٢٢) Newspot، أول شباط ١٩٩٠.

وعلى افتراض صحة هذه المقولة السياسية، تبقى هنالك عدة مشاكل بالنسبة للمشروع. الأولى هي نطاقه ومداه. وبرغم ضخامة طبيعة هذا الإلتزام، من حيث مساحته والمال المستثمر، فإن المشروع لن يؤدي إلّا إلى أحداث التحوّل في اقتصاد ستة أقاليم فقط (هي أديامان، وديار بكر، وغازيانتيب، وماردين، وصنليورفا، وسييرت، أما إقليم هاتاري حيث جرى العديد من عمليات حزب العمال الكردي، فلا يشمله المشروع). وإذا كان يتوقع للتحسينات أن تمتد في اتجاهات أخرى، فإن التجدد الاقتصادي في المناطق الريفية الكردية الأخرى سيظل محدوداً.

وتتصل المشكلة الثانية بمدى الاستثمار الذي ستقوم به الدولة. لقد قطع العمل شوطاً في مشروعات هندسية بارزة، كسد أتاتورك، وقناة أورفا للري. ويتحدث المسؤولون ورجال الأعمال في أنقرة وإسطنبول بزهو وإعجاب عن هذه المنجزات على نطاق واسع، إلّا أنه لا يمكن الإفتراض أن جميع السدود ستبنى. هنالك الكثير مما يعتمد على واقع الاقتصاد التركي حين يحين وقت التوظيفات التالية. يضاف إلى ذلك أن البنى الهندسية الكبيرة، والخزانات الضخمة لن تكون لها التأثير الوافي على السكان المحليين. وبالنسبة إليهم إن مد الخطوط الكهربائية، وشق الطرقات، وتوفير مياه الري هي المقاييس التي تقاس بها السياسة الرسمية. وفي هذه المجالات كانت أقل فعالية وتفهماً. وفي ربيع ١٩٩٠ أخذ كبار الساسة المعارضين في تركيا يدركون ذلك، كما أخذوا يستغلونه في نشاطاتهم السياسية المحلية[٢٣].

وتتصل المشكلة الثالثة بملكية الأرض التي سيتناولها مشروع غ. أيه. بي. في السابق كان الكثير منها يخص كبار الملاكين. ثم إن قضية ملكية الأرض وإعادة توزيعها لا تزال غير واضحة. والظاهر أن المسؤولين يترددون في مناقشتها بصورة مفصلة. والشائعات متكاثرة بشأن مضاربين يشترون الأراضي في المناطق المعنية على أساس أنها ستكون أكثر إنتاجية بعد تنفيذ المشروع. وبحال بقاء الأراضي في أيدي قلة من الملاكين، التقليديين أو الجدد، فإن التأثيرات لا بدّ أن تكون هزيلة. إن الوعود بمستويات مرتفعة من الازدهار لن تتحقق في هذه الظروف، إن التوقعات سوف تكون غير واقعية.

أما المشكلة الرابعة فتتصل بتوقيت المشروع، إن الإمكانات التركية في الميدانين الزراعي والزراعي الصناعي لن تظهر بفعل هذا المشروع قبل منتصف التسعينات، حين

---

(٢٣) في زيارة قام بها سليمان ديميريل إلى الجنوب الشرقي في أيار ١٩٩٠، أكدّ، على سبيل المثال، أن مشروع جنوب شرقي الأناضول، لم يكن يتضمن السدود فقط. راجع Turkish Daily News ، ٨ أيار، ١٩٩٠.

«يمكن للاستعمار الجديد الزراعي الصناعي أن يبدأ في منطقة المشروع»[٢٤]. وليس يعرف موعد إنجذاب الاستثمار في القطاع الخاص إلى هذه المنطقة، كما أن الفترة اللازمة لبدء الحصول على أرباح، وتأمين التحسن العام في ثروات المنطقة، لا تزال قضية تكهن. الواضح حتى الآن هو أن المنافع الاقتصادية الكبرى المتوقعة لن تتيسر قبل ١٩٩٥، وربما تأخر ذلك إلى ما بعد نهاية القرن. وهكذا فإن هذا المشروع لا يوفر غير أمل ضئيل بتحسين الظروف التي أدّت إلى نشوء العداء العميق الواسع في المناطق الكردية ضد الدولة التركية مع بدايات التسعينات.

الآفاق المستقبلية:

يبدو أنه لا شك باستمرارية الإنتفاضة في الجنوب الشرقي من تركيا، طوال الوقت الذي يستطيع فيه حزب العمال الكردي أن يتمكن من اللجوء إلى البلدان المجاورة، وأن يحظى بالمساعدة السلبية في تركيا من قطاعات من الشعب الكردي. والظاهر حالياً أن هذين العاملين متوفران. والواقع أن انفجار المشاعر الشعبية في ربيع ١٩٩٠ يشير إلى أن أعداداً متزايدة من الشبان الأكراد في المدن ينفرون من الدولة التركية نفوراً شديداً. ومن شأن ذلك أن يؤمن الأرضية الخصبة لتجنيد المجموعات القومية الكردية والقوى المعارضة ثم إن ذلك يوحي بأن العنف الذي اتسمت به الأحداث في الأشهر الأولى من سنة ١٩٩٠، يمكن له أن يكون الطابع العام الجديد الذي قد يقع بين الحين والآخر. وقد دلّ الحقد الذي رافق هذه الأحداث أن الدولة التركية خسرت المعركة بالنسبة لإجتذاب عواطف قسم كبير من السكان الأكراد في هذا الجزء من البلاد. وأدّت خطة القوات المسلحة والحكومة التركية بقسوتها الشاملة إلى ترسيخ هذا الإستياء العميق.

ومع ذلك فإن الإنتفاضة وانعدام الاستقرار الناجم عنها لا يمثلان في الوقت الحاضر خطراً حقيقياً على وحدة الدولة التركية. عدد الثوار قليل جداً والجيش التركي قوي جداً. ومن الصعب أن نتصور حزب العمال الكردي في وضع يمكنه من إعلان أي قطاع من الجنوب الشرقي من تركيا منطقة محررة. وما البيانات الإعلامية عن عدم السعي للإنفصال غير أحاديث فرضتها الضرورة. وليس من المحتمل أن تكون أية دولة من الدول المجاورة لتركيا تريد أن ترى هذه الدولة معرضة للخطر. بالنسبة للعراق ولإيران، يمكن أن تكون لذلك تأثيرات خطرة. ثم إن دعم سوريا يبلغ أقصاه حين يعتمدها حزب العمال الكردي قاعدة لإنطلاقه.

---

(٢٤) نتيجة مايكل فيلد في تقريره الخاص:

Turkey: Its Economy and Prospects (لندن، لجنة تجارة الشرق الأوسط، ١٩٨٩)، ص ٤١.

على أن الإستياء وانعدام الاستقرار في المناطق الريفية الكردية من شأنهما، في كل حال، إنزال الضرر بالإيديولوجية الكمالية للدولة التركية. وفي تزايد «اغتراب» أعداد كبيرة من الأكراد عن مؤسسات الدولة التركية والهوية التركية التي تسمها تكشف بقوة خرافة الإجماع القومي على أساس ثقافي تركي. ثم إن استقطاب الطموحات الثقافية والسياسية التركية والكردية يمكن له أن يؤدي إلى المزيد من الإضطراب والمواجهة. وإذا ما حدث ذلك، فإن تركيا تكون قد غامرت بإنجاز عملية خلق حركة قومية كردية من مجموعة من قبائل متفرقة، على غرار ما فعلته الدولة العراقية في هذا المجال كذلك، على ما يبدو. وإذا ما ترسخت هذه الحركة، فإن التفجرات قد تمتد إلى المجموعات الكردية في أماكن أخرى في الأناضول، لا سيّما في المدن الكبرى والجامعات.

ويتوقع للدولة التركية أن تواجه هزائم أبعد أثراً من تلك التي تنزل بإيديولوجيتها. إن سمعة القوة العسكرية، خالقة الدولة وضامنتها هي في خطر. إن احترام الجيش في تركيا يتوقف بصورة متزايدة على مستوى العنف في المناطق الكردية مع تزايد تشدّد القوة العسكرية في قمع الإنتفاضة. وإذا ما تبين أن الجيش غير فعّال في وجه حملة من الأنصار، فإن سمعته ستتضرر بذلك. ثم إن الإنقسامات العميقة قد تظهر داخل الجيش، وبين الجيش والحكومة المدنية، بسبب مسار حملة القمع وتوفير الأمن. يضاف إلى ذلك أن سمعة تركيا في الخارج قد تتضرر إذا ما اشتد التوجّه نحو حل مبني على القمع، وما يتصل به، من خرق لحقوق الإنسان.

ويأمل بعض المعلقين أن تحاول الدولة التركية أن تنزع الطابع السياسي عن مثل هذه الحركة بالإقرار بمجموعة من التنازلات الثقافية واللغوية للأكراد. وهنالك على الأقل حزب سياسي رئيسي، هو حزب الشعب الديمقراطي الإشتراكي (إس. إتش. بي.) ألمح إلى أنه قد يدعم مثل هذا الإتجاه، ولو أن الكثيرين بين النخبة السياسية والثقافية التركية لا يزال لديهم، على ما يبدو، شوط كبير ينبغي أن يقطعوه قبل القبول بمثل هذه التسوية. وفي مثل هذه الحالة إن القبول بمثل هذه المجموعة الثقافية قد يكون متأخراً بعض الشيء. وبالإمكان القيام باستثمارات اقتصادية جديدة في الجنوب الشرقي للإسهام في تخفيف أثر البؤس والبطالة هناك في سبيل حمل الناس على الشعور بأن هنالك شيئاً هاماً لهم في هذا النظام. الوقت هنا له أهميته الكبرى. مشروع غ. أيه. بي لا يمثل استجابة كافية. ظهور فوائده بحاجة إلى وقت طويل ولا تعالج القضايا السياسية الحالية. يضاف إلى ذلك، أن المنافع المفترضة للمزارع الصغير، وللشغيل، من هذا المشروع الضخم لا تظهر للعيان فوراً.

السياسة والإسلام:

أتاتورك والدين: عند تأسيس الجمهورية التركية الحديثة لم يكن هنالك أي مخطط لفصل الحكومة العلمانية عن السلطة الزمنية في العالم الإسلامي. وسار أتاتورك في تنفيذ أهدافه على هدي عنصرين اثنين: خبرة أوروبا المسيحية، ثم، وهو الأهم، إحساسه السياسي النابه بما يمكن تحقيقه في دولة تركيا الجديدة. وكان العنصر الأول، على ما فيه من إبهام وغموض كنموذج، هاماً بالنسبة لأتاتورك لأنه كان يعتقد أن الفصل بين الكنيسة والدولة سمح بظهور العقلانية والعلم كمعلمين بارزين في الحضارة الغربية. وهو تطور قارنه بإيجابية بالدور الطاغي الذي لعبه «الدين المحرف» في عهد الإمبراطورية العثمانية. وبالنسبة لأتاتورك كان الدرس بسيطاً: «الذهن المنفتح على العلم خلّاق مبدع، والذهن المتمسك بالدين محدد ومتخلف»[٢٥] وفي أية حال كان إدراكه لما يمكن تحقيقه بالغ الأهمية لا سيّما أمام غياب نموذج للفصل بين العلماني والروحاني في ظل الإسلام. والعلاقة بين الدين والعلمانية في تركيا مائعة، وما زالت طوال الأعوام السبعين الماضية تتسرب ضعيفة في الاتجاهين، من غير أن تحقق أي دفع.

وللدين بالنسبة لأتاتورك هدفان، أحدهما تكتيكي بالمعنى السياسي الضيق، وثانيهما استراتيجي يستهدف تعزيز التغيّر الثوري في تصورات الشعب التركي. أولاً: سعى أتاتورك بصفته سياسياً عملياً مهتماً بالاحتفاظ بالسلطة إلى «فكرة ارتباط (الإسلام) بشرط كونه أداة سياسية»[٢٦]. ثانياً: أراد جعل الإسلام «ديناً مدنياً» بسبب ما رآه فيه من طغيان على القيم والعمليات التفكيرية لدى الشعب التركي. وقد آمن، كما قال شريف ماردين، «إن الإسلام بصفته دين دولة... أنكر على المواطن استقلاليته الذاتية»[٢٧]. بذلك كانت غايته لا تقل عن تحويل ما بدا له أنه مجموعة من خائفين متوهمين لله، إلى مجتمع من مواطنين أفراد.

إذا كان يمكن لأي قائد أن يحقق ذلك، فإن أتاتورك يمكنه تحقيق ذلك، ولا ريب. حاول تحقيق هدفه بجمع سياسي قوي بين الحذر التكتيكي والشجاعة الوقحة. لم يعمل على إدخال إصلاحاته كلها في وقت واحد[٢٨]. وحين قرّر أن الوقت ملائم، أثبت أنه

(٢٥) محمود بالي أيكن، مصدر مذكور سابقاً ص ٢٦.

(٢٦) نقلاً عن لورد كنروس: مصدر مذكور سابقاً ص ٤١٢.

(٢٧) شريف ماردين: Religion and Politics in modern Turkey في جايمس بي. بيسكاتوري (محقق) Islam in the Political Process (كمبريدج/ RIIA، مطبعة جامعة كمبردج، ١٩٨٣) ص ١٤٢.

(٢٨) في عهد أتاتورك جرت ثلاث موجات من الإصلاح الديني: في ربيع ١٩٢٤، إلغاء الخلافة ووزارة الشؤون الاجتماعية؛ المدارس الدينية؛ والمحاكم الدينية. صيف ١٩٢٥ حظر الاخويات الدينية؛ =

شجاع وملتزم في تحقيق الإصلاح. ومع ذلك فإن نجاحه في تحقيق الهدفين كان سطحياً وغير متساو.

فقد نجح في ضمان أن الإسلام لا يستطيع أن يُستَخْدَم أثناء حياته في العملية السياسية لتهديد مكانته أو لتعريض إصلاحاته للخطر. وقد حقق ذلك بقوة شخصيته فقط، بإبعاد الرموز والأفكار الإسلامية إلى ما وراء أجواء الحوار السياسي، وبضرب «الطرق». غير أن الإسلام كمصدر سياسي ظلّ ضعيفاً. الطرق الدينية أكرهت على اللجوء إلى السرية، ولم تزل. وجاء إبعاد الدين كأداة سياسية أكثر إيحاء بما أظهره من سلطة أتاتورك الشخصية وإرادة سياسية، منه دليلاً على أي تغيّر في الإسلام والعملية السياسية أثناء الجيل الأول من الدولة الجديدة.

أما بالنسبة للهدف الإستراتيجي، أي خلق المواطن المستقل ذاتياً، فكان أثر أتاتورك مزيجاً غريباً من نجاح كلي وفشل كلي معاً. بين العسكريين، والمثقفين وفي المدن الكبرى، كان تأثير أتاتورك عميقاً. هنا في هذه المجموعات لا يزال معبوداً. على أن الفارق كبير وحاد بين الفلاحين في المناطق الريفية، ومتزايد بين النازحين الريفيين إلى المدن الكبيرة، لا سيّما في أوساط الفقراء البائسين. لعل الطربوش لم يعد يلبس، ولو أن الوشاح لا يزال، ولعل الحرف اللاتيني لا يزال معمولاً به، غير أن القيم والمعتقدات في أوساط هذه المجتمعات لم تتأثر بأتاتورك وأفكاره وإصلاحاته.

طيّ الإصلاح العلماني:

بعد وفاة أتاتورك بما يقارب تسع سنوات بدأ طيّ إصلاحاته الدينية، مما يوحي بأن على المرء أن ينظر إلى العقدين الأولين من عمر الجمهورية، باعتبارهما استثناء، لا الحالة المألوفة التي تتعرَّض للخطر حالياً. وما أن قرّر الرئيس عصمت إينونو سنة ١٩٤٥ التخلص من حكم الحزب الواحد، حتى عاد الإسلام إلى المسرح السياسي كمتغير هام في التنافس على السلطة[٢٩]. وأعقب ذلك، بعد عامين، أول ثغرة في سد أتاتورك الإصلاحي العلماني، حين قبلت وزارة التربية بالإرشادات الجديدة لتدريس الدين خارج المدارس. ثم تبعت ذلك تغيرات جزئية لا تحصى، ومنها مبدأ توفير النقد الأجنبي للذين يقومون بفريضة الحج إلى مكّة، وإعادة فتح مزارات الأولياء المسلمين.

إقفال الاضرحة كأمكنة للعبادة وإلغاء الطربوش؛ في تشرين الثاني ١٩٢٨ إدخال الحرف اللاتيني رسمياً.

(٢٩) إن الحزب الديمقراطي الذي قام بسبب هذا التراخي وهو حزب كمالي، دعا إلى إعادة المعهد الديني والتعليم الديني بوجه الإجمال.

ومما كانت له قيمته الرمزية الكبيرة إلغاء وجوب الدعوة إلى الصلاة بالتركية، لا العربية، سنة ١٩٥٠. وقد دلّ هذا الإبطال على اعتراف ضمني بمحدودية التريك، كما رآه مصطفى كمال، وبالقبول بأنه ليس للدولة أن تعمل لتنظيم المظاهر العامة للعبادة الإسلامية. وجاء اختيار المؤسسة الدينية والرأي العام، بصورة علنية وقوية، للغة العربية كلغة مفضلة لممارسة الشعائر الدينية دليلاً على الاتجاه المحتمل في غياب القيادة القوية من قبل الدولة الكمالية.

مثل هذه التغيرات، إذا أخذت منفردة، قد تبدو غير ذات أهمية، لا سيّما في أعين الغربيين. ولكنها إذا أخذت مجتمعة، تشير إلى توجّه إسلامي عارم عاد منذ أواخر الأربعينات من القرن الحالي يقوى في وجه العلمانية. ثم إنها تشير كذلك إلى التأثير القوي للتجدد الإسلامي على تقرير السياسة الخارجية التركية، وإلى العجز العام من المؤسسة الكمالية، المدنية والعسكرية، في مقاومة تنفيذها.

ولم تبق هذه الفورة من التغيرات محصورة بالفترة المباشرة في أعقاب نشوء الديمقراطية في تركيا على أساس تعدد الأحزاب. ولم تكن عملية تسوية تخفف من حدة «الكمالية المتطرفة»، لتعود بتركيا إلى وضع أكثر إتزاناً بين تقاليدها الإسلامية وإصلاحاتها العلمانية الحديثة[٣٠]. ويمكن لطبيعة إعادة «أسلمة» المجتمع التركي بصورة ثابتة، لا هوادة فيها، أن تلحظ في التغيرات التي دخلت القطاع التربوي خلال العقود الأربعة الماضية. وكالمتحمسين الدينيين الآخرين في العالم أجمع، استهدف الإسلاميون في تركيا التربية كميدان أولي خاص لنشر أفكارهم. وبإظهار الكثير من الصبر والمشاعر الإستراتيجية القوية، تمكن الإسلاميون من نسف القطاع التربوي في تركيا كدعامة للكمالية. وقد تحوّل الآن إلى أرض خصبة لنشر أفكارهم.

وأثبتت توجيهات وزارة التربية سنة ١٩٤٧ أنها بذور صالحة للنمو. فقد فَرَّخت، وهي تنمو أشجاراً كبيرة ذات جذوع قوية. وفي الوقت الحاضر تقوم تركيا بهدم النظام التربوي حتى الذي كان يسبق عهد أتاتورك، وهو على النمط الفرنسي والالماني. وقد أصبح التعليم الديني في صلب نظام التدريس الحكومي. والواقع أن التعليم الإسلامي الديني أصبح إلزامياً لغير المسلمين[٣١]. وإذا كان تخصيص الأموال أفضل طريقة لمعرفة أولويات الحكومة فإنه بالتالي هام بالتأكيد أن نعلم أنه في ميزانية ١٩٩٠ زادت مخصصات

---

(٣٠) ادوارد مور تيمر: Faith and Power (لندن، فابر وفابر، ١٩٨٢) ص ١٤٧.

(٣١) دايفيد بارشارد: أيها المسلمون: كونوا رجالاً لا فئراناً The Spectator ١٠ شباط، ١٩٩٠.

مصلحة الشؤون الدينية التي تشرف على الجوامع السنية في تركيا بنسبة ٢٣٧٪، وهي مصلحة تابعة لرئاسة الوزارة، ذات ميزانية تتجاوز ميزانية تسع وزارات بما في ذلك وزارة الداخلية والتجارة والصناعة.

وسمحت الدولة بتأسيس ما أسماه دايفيد بارشارد «بنظام مدرسي ثانوي مواز»[٣٢]. وبموجبه أنشئت مدارس مهنية للأئمة كبديل للقطاع المدرسي الثانوي القائم. وهي تخرج ٥٠٠٠٠ طالب في السنة[٣٣]، أو ما يساوي ١٣٪ من خريجي جميع المدارس الثانوية. وحجم وإنتاج هذه المدارس يتجاوز إلى حد كبير حاجات ٦٠٠٠٠ جامع في تركيا، وقدرتها على الاستخدام، بما يقارب العشر مرات، على حد قول أحد المعلقين[٣٥]. والحقيقة أن كثيرين من هؤلاء الخريجين يتابعون الدراسة في الجامعات، حيث لا حدود لما يدرسونه.

وقد حدث طيّ إصلاحات أتاتورك العلمانية تحت رعاية نظام كمالي في الأساس. الحكومات المتعاقبة كانت، وهي تعرب عن احترامها وتقديرها لأتاتورك، تقوم بإصدار التشريعات اللازمة لاحداث هذه التغييرات. ثم إن العسكريين، وهم في الظاهر كماليون متشددون، كانوا يرقبون، لا بل يترأسون في بعض الأحيان، عملية «الأسلمة». ولا بدّ من تفسير هذا التناقض لفهم السياسة التركية من جهة، ولمعرفة الإرادة السياسية لدى المؤسسة الكمالية في مقاومة الإصلاح المستقبلي، من جهة ثانية.

يمكن نفسير تفجر التغييرات للعودة إلى الإسلام في أواخر الأربعينات بأنه ردة فعل متأخرة على وفاة أتاتورك. لقد سيطر مصطفى كمال على السياسة التركية أثناء العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي. والواقع أن الهيمنة التي تمتع بها داخل السياسة والمجتمع في تركيا كانت واسعة حقاً. وعند وفاته كان واضحاً أنه لا شخصية أخرى تملك مثل مكانته السياسية. ومن المؤكد أنه لم تكن هناك أية شخصية أخرى تملك جاذبيته الشخصية أو رؤياه السياسية، ولو أن الرئيس عصمت إينونو الذي خلفه، كان مثله ذا إرادة سياسية حديدية. لقد كان متوقعاً أن يعقب وفاة أتاتورك، ثم وفاة إينونو بكل تأكيد، اعتماد سياسة أسلم، أقرب إلى الوسط.

ولا ريب أن الإطار السياسي الخارجي أسهم في الوصول إلى هذه التسوية. في

(٣٢) المصدر السابق.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) رويتر في Jordan Times، ٢٥ آذار، ١٩٨٩.

(٣٥) مقابلة مع الاستاذ إرسين كاليشيوغلو، ١٨ أيار ١٩٨٩.

أواخر الأربعينات كانت تركيا معرضة لضغط سوفياتي لا مثيل له. وكان هنالك احتمال حقيقي بنشوب صراع مسلح مع محاولة تركيا مقاومة سعي موسكو للإستيلاء على المضايق. من شأن الإنقسامات السياسية الداخلية أن تكون ترفاً عالي الثمن. ولم تكن الحاجة هنا إلى إنشاء الإجماع السياسي بل إلى توسيع قاعدة الشرعية المحلية لخفض التوترات الداخلية حيال الخطر الخارجي. وكانت الطريقة السريعة السهلة لتأمين هذه الشعبية هي تخفيف حدة التشريعات بخصوص الإيمان الإسلامي.

على أن هذه التفسيرات لا تبين في كل حال سبب استمرار اختراق الإسلاميين لسياسة الحكومة طوال السنوات الأربعين التالية. بالإمكان تقديم التفسيرات لاستمرارية اضعاف العلمانية: الأول هو البحث المستميت عن السلطة وقد أعقبه اضطرار الأحزاب السياسية للإحتفاظ به. ثانياً: ظهور منتجي النفط المسلمين في الشرق الأوسط كمركز قوة رئيسية في الاقتصاد العالمي، ثم الخوف، ثالثاً، من التخريب من قبل الجناح اليساري.

وعلى الفور كان يصار إلى البحث عن الذرائع إذا ما كانت تُسهِّل الاستمرار في السلطة، أو السعي وراءها. والنزعات التي انعكست في التوجّه المحدود نحو الإسلام، على نحو ما أظهر الحزب الديمقراطي في أواخر الأربعينات باتت الموضوع الذي طالما لجأ إليه الساسة والأحزاب في تركيا لا سيّما في زمن المشاكل السياسية. وبذلك كان الحزب الديمقراطي غير ملزم لتقديم تساهلات إضافية للمطالبة باستعادة الإسلام في السنوات الأولى من السلطة. وفي وقت لاحق، حين بدأت الأشياء بالتدهور اقتصادياً، حاول عدنان مندريس أن يوقف تدهور حزبه بإرضاء «الصوت الديني»[٣٦]. مثل هذا الفساد لم يكن مقصوراً على السنوات الأولى من عمر الديمقراطية التركية. وفي السبعينات، حين أدّى النظام الإنتخابي في تركيا إلى إضعاف نظام التعدد الحزبي، نجح الحزبان الرئيسيان باجتذاب الحزب الإسلامي العلني، أي حزب الإنقاذ القومي (إن. إس. بي.) كشريك معروف للبقاء في السلطة. إن أهمية الإسلام كمصدر تكتيكي للسياسة التركية المحلية عاد إلى السياسة التركية برغم محاولات أتاتورك إلغاءه.

وكان هنالك عدد من الأساليب التي آمنت تركيا، كدولة متقدمة نسبياً، بأنها تستطيع أن تنتفع بها من تراكم رساميل بلدان الخليج المجاورة، ومنها ما يشمل تصدير البضائع التركية، وجذب السياحة والاستثمارات الخليجية، وتأمين مقاولات الإنشاءات التي تعني بالتالي هجرة اليد العاملة التركية.

وفرضت هذه المكافآت الاقتصادية أن تعرض تركيا لها صورة، غير مثيرة للمخاوف

---

(٣٦) مورنيمر، مصدر مذكور سابقاً ص ١٤٩.

والتهديد، متلائمة ثقافياً مع دول النفط الثرية. وبذلك كان هاماً بالنسبة لها أن تعزز هويتها الإسلامية فيما تعمل على تلطيف اتجاهاتها العلمانية. لقد أدركت الحكومات التركية أن الدول الإسلامية البارزة في التوجّه الإسلامي في الخليج رأت في العلمانية الكمالية في تركيا نموذجاً بديلاً من الحكم. وهي بذلك تمثل خطراً على أنظمتها التي تقوم على الشرعية الإسلامية[٣٧]. وهذا يساعد على تفسير قرار تركيا بأن تنضم إلى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٧٦. ولا بدّ أن العسكريين قنعوا بهذا التبرير، إذ أن دور تركيا في المنظمة أصبح أكثر شمولاً بعد إنقلاب ١٩٨٠. وهكذا فإن إنتهاج سياسة أكثر توجهاً إسلامياً يمكن تبريره من قبل السياسيين المدنيين والعسكريين على السواء، على أساس عملي من التقدم الاقتصادي.

وهنالك ثمن آخر ينبغي أن يدفع نتيجة هذا التوجّه. ولنظام كنظام العربية السعودية القائم بوضوح على الشرعية الإسلامية، ينبغي توطيد وتعميق العملية الإسلامية التي تجري في تركيا. وبفعل تدفق رساميلها، كانت للرياض الوسائل الكافية لتنفيذ هذا الهدف. وبنتيجة ذلك ضخت العربية السعودية مقادير كبيرة من الرساميل إلى تركيا سنة ١٩٧٥. والكثير منها بصورة واضحة لتعزيز الحركة الإسلامية في الجمهورية. وكان قسم كبير من برنامج إنشاء الجوامع يموّل من قبل السعوديين. كذلك يذكر بصورة موثوقة أن العربية السعودية تقدم دعماً مالياً للحزب الإسلامي الرئيسي، أي حزب الانتعاش وبذلك فإن تلطيف الإيديولوجية الكمالية في الداخل لتأمين الحصول على المنفعة الاقتصادية من الخليج كان بدوره عاملاً على تشجيع التوجهات الإسلامية لدى السعوديين.

والتفسير الثالث للسياسة الإسلامية التي نهجتها السلطات التركية هو الخوف من تخريب الجناح اليساري. وحين تدخل العسكريون سنة ١٩٨٠، كانوا مصممين على القضاء على العنف الذي تمارسه المجموعات السياسية. وسرعان ما اتضح أن اليسار هو أشد خطراً من اليمين، لا سيّما اليمين الديني الذي لم يكن له ضلع في نشر العنف السياسي في السبعينات. وهكذا فقد نظر العسكريون إلى أفكار وقيم الإسلام المحافظ كسد في وجه المجموعات الماركسية العديدة التي كانت، في اعتقادهم، تتخلل المجتمع. وفيما كان دستور ١٩٨٢، على سبيل المثال، يفرض قيوداً متشددة على النشاطات اليسارية، فإنه كذلك جعل تدريس الإسلام في المدارس إلزامياً.

وبالإضافة إلى السياسة الخارجية الأكثر قبولاً من بقية العالم الإسلامي، شهدت

(٣٧) مقابلة مع بيولنت أجاويد، ٢٤ كانون الثاني، ١٩٨٩.

السنوات الأولى من الثمانينات، حتى منتصفها، تراخي الموقف الرسمي تجاه «الطرق» رغم أنها بقيت ممنوعة رسمياً.

خطر الإسلام السياسي:

انشغل الإستراتيجيون الغربيون، منذ الثورة الإيرانية «بالخطر الإسلامي»، لا سيّما في الدول الإسلامية المعتبرة صديقة تقليدياً. ويُدْعَى المحللون المعاصرون على الدوام للنظر في ما إذا كانت هذه الدول ستنقلب «إسلامية التوجّه». ومنذ أواخر الثمانينات، كان هذا السؤال يطرح بإلحاح أشد بالنسبة لتركيا. وأصبح مألوفاً أن يشار إلى تركيا بأنها أصولية بصورة متزايدة، وهي بالتالي أقرب إلى احتمال عدم الاستقرار. على أن هذه المخاوف لا تشغل الإستراتيجيين الأجانب وحدهم. إن الخطر الأصولي يشغل بال مجموعات وطبقات معينة من الشعب التركي. وفي استفتاء سريع في نيسان ١٩٩٠ كان الأصوليون في رأس لائحة القضايا الأكثر تخويفاً في أوساط سكان اسطنبول وأنقرة وأزمير، أي أن هذه القضية كانت تتجاوز مسألة الإرهاب وحتى مشكلة التضخم بالذات[٣٨].

ما هي بالضبط طبيعة «الخطر الإسلامي» في تركيا؟ هنالك ثلاث طرق يمكن بها إبراز ذلك. الأولى هي احتمال نشوء تحد مباشر للنظام القائم، لا يتم بالتحوّل الدستوري التقليدي، بل قد يقتضي استخدام العنف السياسي. ونموذج إيران حيث جوبه نظام الشاه علناً بالإستياء الشعبي العام جعل الصحافة الغربية، حتى صانعي السياسة، مفتحي الأعين على أية علاقة في هذا الاتجاه. وأدّت التظاهرات التي حدثت في ربيع ١٩٨٩ بشأن «قضية المدن» إلى التكهن بأنها بداية حركة إسلامية جماهيرية قادرة على تحدي أسس الدولة الكمالية[٣٩]. وبعد سنة بادر المعلقون إلى القول بأنه بدأت حملة العنف والإرهاب بوجه الخصوم العلمانيين من قبل الفئات الإسلامية المتطرفة. واعتبرت مثل هذه المجموعات غير العلنية هي المسؤولة عن اغتيال قبضة من المثقفين سنة ١٩٩٠ بسبب آرائهم العلمانية، على ما يظهر. غير أن هذين القولين يستندان في كل حال إلى إثبات محدود. إن التظاهرات التي لم تجذب المشاركة الشعبية الواسعة إليها في كل حال تلاشت بعد معالجة المشكلة، غير أن ذلك لم يلحظ، كما يظهر. ثم إن حملة الإغتيالات، إذا جازت هذه التسمية، لم تصل في أي مكان ما سبق أن شهدته تركيا من العنف السياسي في أواخر السبعينات.

ويمكن أن يتخذ ذلك، من ناحية ثانية، تحدياً إنتخابياً من قبل الإسلاميين العاملين

---

(٣٨) راجع Turkish Daily News، ١٨ نيسان ١٩٩٠.

(٣٩) راجع الفصل الخامس.

في إطار الدستور ومسار القانون. وقد خاض حزب إسلامي بارز معظم الإنتخابات الحرة في تركيا. وفي سنة ١٩٧٣ أثار الحزب الإسلامي الرئيسي آنذاك، حزب الإنقاذ الوطني، دهشة كبيرة بأنه نال ١١,٨٪ من الأصوات. وجاء اشتراك هذا الحزب في ائتلافات يسارية ويمينية في منتصف السعينات يؤكد استعداده على العمل في إطار العملية السياسية الراهنة.

إن حزب الإنعاش هو الحزب الإسلامي الرئيسي في تركيا في الوقت الحاضر، وهو خلف حزب الإنقاذ، بقيادة السياسي الإسلامي المسن، الأستاذ نكمتين إربكان. وفي انتخابات ١٩٨٧ نال حزب الإنعاش ٧,٢٪ من الأصوات. وأثناء الإنتخابات المحلية في آذار ١٩٨٩ ارتفعت نسبة الأصوات التي نالها إلى ٩,٥٪، ونال عدداً من البلديات تجاوز عدد البلديات التي نالها حزب الوطن الحاكم (أناپ). ووصف أحد الثقاة، البارزين هذه النتيجة بأنها «اختراق» من قبل الحزب[٤٠]. ومع أن حزب الإنعاش لا ينافس، كما هو واضح، الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة، من الناحية القومية، فإن الأرقام التي أشرنا إليها لا تشير إلى حقيقة أهميته. ذلك أن دعم حزب الإنعاش غير موزّع بانتظام، وغير كثيف في البلاد، إلاّ أنه مركّز في الجنوب الشرقي بصورة خاصة، حيث يعد، إلى جانب حزب الشعب الديمقراطي الإشتراكي، أحد الحزبين الرئيسيين، وفي مناطق أخرى كولاية قونية الإسلامية تقليدياً.

ولا يقتصر المنفذ الديمقراطي للإسلاميين على حزب الإنعاش. إن حزب الوطن نفسه يشكل تحالفاً عريض القاعدة، يشمل اليمين الإسلامي الآخذ بالتزايد. والشخصية البارزة في هذا الجانب من الحزب هي وزير الدولة محمد كيشيسيلر، رئيس بلدية قونيه سابقاً. وفي أواسط تشرين الثاني ١٩٩٠ قدّر عدد الوزراء ذوي الصلة باليمين الإسلامي بما يتراوح بين ١٨ و ٢٠ وزيراً من مجموع ٢٧ وزيراً[٤١]. ويستحيل عملياً تقدير نسبة الإسلاميين جميعاً في تركيا. قد تكون نحو ٢٠٪، ولو أن بعض المحللين المحليين يدفعونها إلى ٣٠٪. وإذا كان عدد المقترعين في انتخابات ١٩٨٧ العامة كاد يقارب ٢٤ مليوناً، فإن الدعم الإسلامي يمكن له أن يتراوح بين خمسة ملايين وسبعة.

ليس لمثل هذه الأرقام المجردة أن تثير الرعب. وبوجود تورغوت أوزال، صاحب الشخصية المهيمنة، في الرئاسة، أصبح نفوذ الوزارة هامشياً. ولعله من قبيل الظاهرة

---

(٤٠) جنكاي سيلان، مؤلف كتاب عن النهضة الإسلامية، ذكر في تحليل للاسوشيتد برس عن الانتخابات المحلية في Jordan Times، ٤ نيسان ١٩٨٩.

(٤١) مقابلة مع دبلوماسي أجنبي خبير مقيم في أنقرة، في ١٥ تشرين الثاني، ١٩٩٠.

الغربية أن تكون مثل هـذه النسبة الكبيـرة من الوزارة إسـلامية التـوجّه. وإذا مـا انخفضت نسبة أصوات حزب الوطن (أناپ) في الانتخابات القادمة، كما يحتمـل، فإن الإسـلاميين سيحصلون على تمثيل أدنى في الحكومة، بصرف النظر عن ترتيب المـواقع في الحكـومة القادمة. يضاف إلى ذلك أن أصوات الإسلاميين منقسمة بين حزبين سياسيين والمتوقع لها أن تبقى منقسمة في المستقبل، مما يضعف أثرهم باستمرار.

والظاهرة الثالثة التي يمكن للإسلامية أن تبرز فيها هي التأثيـر الخفي، غير المبـاشر على السياسة. وقد سبق أن أشرنـا إلى تنامي السيـاسة الإسـلامية التـوجّه في تـركيا طـوال العقود الأربعة السابقة. وإذا كـان المقترعـون حذرين من التصـويت بأعـداد كبيرة لحـزب إسـلامي، فإنهم كـانوا بـاستمرار يعـربون عن مـوافقتهم إذا ما عمـدت الأحزاب السياسية الرئيسية إلى اعتماد السياسة الإسلامية في برامجها.

ثم إن العقد الماضي شهد، على ما يظهر، زيادة في التقوى الشخصية بين الأتراك. وقد تزايدت بحدة أعداد الذين يحجون إلى الأماكن المقدسة الإسـلامية وفي سنـة ١٩٨٧ غـادر البـلاد مـا يتجـاوز ١٠٨٠٠٠ تـركي للقيـام بمنـاسـك الحـج والعمـرة في العـربيـة السعـودية[٤٢]. يضـاف إلى ذلك أن «أسلمـة» النظـام التـركي التي بـدأت منـذ أكثـر من ٤٠ سنـة أخذت الآن تؤتي ثمـارها. ولا يتـوقع لـلأحزاب السيـاسية الـرئيسية أن تتجـاهل ارتفاع التقوى الشخصية. إن ذلك قـد يغير التـوازن بين العلمانيـة والدين بـاتجاه الـدين. الظاهر أن السياسة الكمالية للدولة تتعرض للمزيد من الأضعاف.

نحو توازن جديد:

واضح أن العلمانية في تركيا تتراجع أمام مد «الأسلمة». هنالك تـرحيب بها بصـورة عـامة، وهي لـذلك شـرعية في نـظر السكان الأتـراك. العملية تسيـر بثبات، لا بسـرعـة. ولذلك لم تكن المؤسسة الكمالية والمجموعات المرتبطة بها أكثـر نشاطـاً في معارضتهـا، ولو أن تفكك التراث الكمالي يكاد يبدو أكيداً. إن أثر نـظام تربـوي إسلامي متشـدد لا بدّ أن يتعمق في المستقبل. ولا شك أن تردد الدول الأوروبية، لا سيّما الأسرة الأوروبية، أو رفضها لتركيا سيتركز على الهوية التركيـة أكثر ممـا على خصائصهـا غير الأوروبيـة. ثم إن ازدهار الاقتصادات النفطية في الخليج، حين يحدث ذلك، بنتيجة الـزيادة في المـداخيل النفطية، سيجدد جعل الشـرق الأوسط كمركـز قوة اقتصـادية، وسيؤدي ذلـك بالتـالي إلى توجيه تركيا نحو هذه الدول.

(٤٢) Tourism Statistics، أنقرة، معهد الاحصاءات الرسمي، رئاسة الوزارة، ١٩٨٧، ص ٣٨.

وليس لمثل هذا التوسّع المحتوم لعملية «الأسلمة» في تركيا أن يثير الخوف بصورة آلية بين المفكرين الاستراتيجيين في الغرب. الإسلام جزء لا يمكن فصله عن الهوية التركية أو من ثقافتها. وليس إنكار ذلك غير خداع للذات. والعمل على نسفه، هو في أحسن الحالات إبعاد الكثيرين من الناس عن فلسفة وعملية الحكومة. الحقيقة أنه يجب الترحيب بهذا الاتجاه شريطة الحد من التطورات في النطاق التربوي. وما زال التطور نحو «الأسلمة» مستقراً وثابتاً إلى حد كاف بحيث أنه يحول دون ظهور حركة مقاومة إسلامية جماهيرية تهدد بإثارة الإضطراب أو تشكل خطراً على النظام.

إن الأكثرية الواسعة من الإسلاميين في تركيا تعمل في إطار الدولة الديمقراطي. إن ذلك ينبغي أن ينظر إليه كأنه نجاح للبنى المشاركة. يضاف إلى ذلك أن الحركة سارت بصورة تدريجية بحيث أنها ضمنت بقاء الكماليين إلى جانبها. وفي الثمانينات، جرت تسوية عملية بين القطاعين الديني والعلماني داخل تركيا، ولو أنها تسوية تتدرج ببطء لمصلحة القطاع الأول.

والسؤال الرئيسي المطروح هو: إلى أي مدى يستمر قبول المؤسسة الكمالية وحلفائها لتسوية تتدرج ببطء، وإن بالتأكيد، في اتجاه معارض لها. والجواب أن ذلك بحاجة إلى بعض الوقت طالما بقي الإسلاميون معتدلين، يتركون للأسلمة مجال التسرب عبر السياسة، والسؤال الإضافي بعد ذلك هو: ماذا ستكون ردة فعل الإسلاميين إذا ما ابتعدت المؤسسة الكمالية عن موقفها التوفيقي؟ في مثل هذا الموقف من التصلب، أو المجابهة، كما يحتمل، فإن الاستقرار التركي لا بد أن يتعرض للخظر حقاً.

٥ ـ الحياة في أوضاع صعبة

إن غالبية الدراسات التي تتناول سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع جاراتها تميل إلى التركيز على اليونان والاتحاد السوڤياتي. إن ذلك هام، ولكنه لا يبرر الإهمال الفاضح للعلاقات التركية مع جاراتها للجنوب الشرقي. والملاحظ منذ أزمة قبرص ١٩٧٤، أن علاقات تركيا مع العراق وإيران وسوريا ما زالت تتعرض إلى تقلب وانعدام استقرار يتجاوزان التقلب والارتباك في علاقاتها مع اليونان أو الاتحاد السوڤياتي. وفي المستقبل، إن القضايا الهامة، ومنها المياه، والأكراد، والتوازن العسكري، والازدهار المتزايد في الدول الثلاث المجاورة باعتبارها دولاً منتجة للنفط تضمن بقاء النظام الإقليمي التركي العراقي الإيراني السوري معقداً ومائعاً[٢].

وهنالك سبب آخر لإعطاء العلاقات التركية مع جاراتها الجنوبية الشرقية اهتماماً أكبر

---

(١) عبارة استخدمها سفير الولايات المتحدة إلى تركيا، مورتون آي. ابروموفيتز، في خطاب له في المؤتمر السنوي الحادي عشر لجمعية الرابطة التركية الأميركية في واشنطن، دي. سي. نقلاً عن Turkish Daily News، ١٨ أيار، ١٩٩٠.

(٢) إذا قورنت البلدان الأربعة من حيث السكان، والتاريخ القومي العام، والناتج القومي العام للفرد، كانت له النتائج التالية: (المصدر: World Bank atlas, ١٩٩٠ (السكان) السي. آي. أيه: World Factbook، ١٩٩٠.

البلد	السكان بالملايين	الناتج القومي العام (بلايين الدولارات)	الناتج القومي للعام للفرد (دولارات)
إيران	٥٠,٢	٩٧,٦	١٨٠٠
العراق	١٨,٣	٣٥ (تقديراً)	١٩٤٠
سوريا	١٢,١	١٨,٥	١٥٤٠
تركيا	٥٤,٩	٧٥	١٣٥٠

من الاهتمام بعلاقاتها مع الجارات الغربية أو الشمالية، هو أن تركيا متفوقة على اليونان من ناحيتي الموارد العسكرية والعمق الاستراتيجي. ولئن كان من الواضح أنها دون الاتحاد السوفياتي سكاناً وقوة عسكرية، فإنها تتمتع بدعم غربي كبير يعزز موقفها بالنسبة إلى موسكو. أما بالنسبة لجاراتها الشرق أوسطية المتاخمة، فإن تركيا في وضع أضعف منها إلى حد كبير. هي لا تملك ميزة استراتيجية، بالنسبة للسكان أو لمساحة الأرض، مثلاً، حيال إيران، وهي حالياً أضعف من سوريا عسكرياً من حيث الصواريخ والأسلحة غير العادية، ولعل الفوارق الكبرى نفسية. وفي تعاملها مع دول الشرق الأوسط، ينعدم في تركيا عمقها السياسي. ثم ان طبيعة الشرق الأوسط السياسية المتقلبة مغايرة لنموذج شكلية السياسة التركية. يضاف إلى ذلك أنه ليس لتركيا في تفاعلاتها مع الشرق الأوسط أي تحالف جاهز يمنحها الدعم والعون. حتى بعد أزمة الخليج، ان تركيا ستكون عاجزة عن الاعتماد على الدعم المادي من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، بحال بروز مصاعب أخرى محلية، أكثر حدة، في المستقبل.

الوضع الإقليمي:

إن النخبة السياسية والثقافية في تركيا لا تعد نفسها، بوجه الإجمال، شرق أوسطية، فيما لا يبدي السكان، على الأرجح، أي اهتمام كبير بذلك. على أن تركيا، مهما كانت وجهة نظر الشعب، جزء من نظام دول الشرق الأوسط. قد لا تكون عنصراً مركزياً من الناحية الاقتصادية أو الجغرافية، أو العنصرية، لكنها تتأثر بتيارات المنطقة السياسية، كما أن لسياستها في القطاعات الأخرى تأثيراتها على العلاقات مع الشرق الأوسط. كثيرون من رجال الأعمال الأتراك، وبعض الشخصيات السياسية يفضلون أن تكون هذه العلاقة مع الشرق الأوسط مثيلة بالعلاقات مع اليابان، أي علاقة اقتصادية ناشطة متكاملة تتجنب، بنجاح في الغالب، قضايا ذات طبيعة سياسية. على أن النموذج الياباني المغري يصعب التمثل به، إذ أن تركيا قريبة جداً لا يمكنها أن تكون، كاليابان، منعزلة.

ولا بدّ لميدان الاهتمام المباشر لتركيا في الشرق الأوسط أن يكون مع الدول المتاخمة لها، أي سوريا وإيران والعراق. ومن وجهة نظر تركيا، تشترك هذه الدول الثلاث بخصائص محددة مثيرة للمشاكل. أولاً: لجميع هذه الدول طموحات إقليمية قيادية، وهذا يعني أن كل دولة تعمل بنشاط من أجل ترسيخ سيطرتها الإقلمية، كما يعني ذلك أن هنالك اتجاهاً من قبل الدول الثلاث أن تنظر إلى تركيا، وهي قوة إقليمية كذلك، كدولة رابعة منافسة لها على النفوذ الإقليمي.

والأوضح من ذلك أن لدى هذه الدول موارد تمكنها من دعم هذه الطموحات. ومن ناحية تاريخية، كانت دمشق وبغداد مركزين لإمبراطوريات. ثم إن الموارد المادية متوفرة كذلك، ولو إلى درجات متباينة. ومع ازدياد الناتج السوري، تصبح الدول الثلاث كلها منتجة رئيسية للنفط، كما أن لها إمكانيات زراعية كبيرة. ثم إن عدد السكان في كل من هذه الدول كبير، بالمقياس الإقليمي. صحيح أن سكان كل من سوريا والعراق أقل من سكان كل من تركيا وإيران، ولكن التفوق السكاني العددي، كما دلت حرب إيران والعراق، لا يوازي التفوق العسكري بالضرورة، لا سيّما مع بروز الأسلحة غير التقليدية للتدمير الجماعي على الصعيد الإقليمي.

وللدول الثلاث حدود مشتركة مع تركيا. هذا يعني احتمال نشوء مشاكل حدودية وحركات تصحيح الحدود. ذاك هو الوضع بالنسبة لسوريا، ثم للعراق، ولو إلى درجة أدنى. ثم إن معنى ذلك أن هنالك علاقات قربى وصلات نسب تتجاوز الحدود. وخير مثال على ذلك وجود الأكراد داخل الدول الأربع. وهذا يعني أيضاً، بكل تأكيد، أنه أسهل على القوى المجاورة أن تثير القلاقل داخل الحدود التركية. يضاف إلى ذلك احتمال محاولة إحدى الدول المجاورة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى، عبر البلاد التركية. إن طبيعة النفاذ الممكن عبر حدود الدول الثلاث مع تركيا، والأراضي الجبلية من الناحية التركية تجعل الرقابة على مثل هذا التدخل، أو وقفه، أشد صعوبة إلى حد كبير.

والدول الثلاث هي من حيث طبيعتها واتجاهاتها معادية للغرب. ثلاثتها تذكر أنها كانت في تاريخها الحديث خاضعة للسيطرة الغربية: سوريا والعراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى تحت غطاء نظام الإنتداب من قبل عصبة الأمم، وإيران، ولو بشكل غير رسمي، تحت البريطانيين، ثم الولايات المتحدة، منذ أوائل الخمسينات حتى الثورة. إن هذه الخبرات لا تزال تثير الحقد العميق. وهي لا تزال تتأكد، بصورة مباشرة، من قبل المواقف الغربية في المنطقة، وبصورة غير مباشرة، عبر الدعم الإميركي المادي لإسرائيل. وتشعر تركيا أنها غير مرتاحة إلى هذا العداء الدائم نحو الغرب. تركيا ليست متحالفة رسمياً مع الغرب عبر عضويتها في «الناتو»، فقط. ولكن النخبة العسكرية والسياسة فيها تعتبر نفسها غربية إلى حد بعيد. يضاف إلى ذلك وجود عسكري أميركي ضخم، بشري ومادي معاً، يثبت بصورة ملموسة تحالف تركيا مع الغرب. وتركيا، بعد إسرائيل فقط، تعتبر مركزاً لتحالف عسكري غربي، مستعداً لخدمة أغراض التحالف الجماعية.

وأخيراً، إن جارات تركيا الثلاث القوية تشترك في التشكيك العميق الأساسي بتركيا

نفسها. وبصرف النظر عن السياسة التي تنهجها تركيا على المديين القصير والمتوسط، فإنها لن تخفف المخاوف البعيدة المدى، إن لم يكن العداء نحوها من قبل الدول المجاورة. وقد أشرنا في الفصل الثالث إلى أن هذا الشك يعود إلى خبرة تاريخية طويلة، غير سعيدة في الغالب.

وفي التاريخ الحديث، كما في الجغرافية السياسية والطبيعية والوضع السياسي المعاصر ما يشير إلى أن هذا الموقف مستمر، باق.

العلاقات مع سوريا:

لم تكن العلاقات بين سوريا وتركيا ودية، في أي يوم من الأيام. لقد كانت في الغالب باردة. والواقع أن صانعي القرارات والمعلقين في أنقرة نظروا إلى سوريا بوجه عام بأنها أكثر جارات تركيا صعوبة، وإثارة. وفي الفصل الثالث دلالة على أن هنالك أسباباً تاريخية معقدة لشك عميق متبادل بين الأتراك والسوريين، وزاد ذلك تعقيداً إحساس عميق لدى الجانب السوري باستلاب سنجق إسكندرونة، المعروف حالياً بولاية هاتاي التركية. مثل هذا الإستيلاء أسخط الوحدويين العرب، ومنظري سوريا الكبرى، بالإضافة إلى الوطنيين السوريين، أو الكثيرين من النخبة السياسية السورية. إن الشعور بالغضب والحقد نحو الأتراك لاحتلال السنجق، مماثل، ولو أنه أقل حدة، لردة الفعل لفقد جزء آخر من سوريا الكبرى، أي فلسطين. وإذا كانت استعادة السيادة العربية على فلسطين، لن تسهم على الأغلب في إقامة سوريا الكبرى، فإنه واضح على الأقل أن هاتاي في حال تخلي تركيا عنها، ستعود إلى سوريا. مثل هذا الحدث مستبعد إلى حد كبير. وإذا ما أعيدت هاتاي إلى السيادة السورية فإن الأتراك يخشون أن يكون ذلك بداية مطالبة باستعادة منطقة أوسع[٣]. والظاهر أن هاتاي لا تمثل غير رمز تستتر وراءه، على ما يبدو، مطالبة من قبل الدولة السورية بأرض تركية أوسع.

وفي السابق كان الشك التاريخي والنزاع الإقليمي القائم يشتدان بفعل التوتر بين الشرق والغرب. وفي ذلك قال أحد الذين كتبوا عن الشؤون التركية السورية «أن الحد بين الكتلتين الشرقية والغربية... يمتد بصورة أو بأخرى على الحدود التركية السورية»[٤].

---

(٣) يذكر الأتراك كتاب جغرافية سورياً عنوانه «أرض سوريا»، يضم خريطة تبين الولايات التركية: اضنه، عينتاب، اورفا، ديار بكر، وماردين (بالإضافة إلى هاتاي) على أنها أرض تحتلها تركيا وهي في الواقع أرض سورية، والكتاب نفسه يذكر نهري الفرات ودجلة على أنهما يخصان سوريا. راجع سوها بولوكباشي، مصدر مذكور سابقاً.

(٤) اليزابث بيكارد: The present situation in Syria and Turco-Syian Relations في أرول مانيسالي، مصدر مذكور سابقا، ص ٣٣:

وفي الخمسينات، في ذروة ميثاق بغداد، تمثل التوتر بين الشرق والغرب بوضوح في العلاقات السورية التركية. ولئن كانت تواترات تلك الفترة التي كادت تصل إلى حدِّ الصراع الفعلي، قد تراجعت فإن تركيا وسوريا لا تزال الواحدة منهما تنظر إلى الأخرى بأنها على الجانب الآخر في عالم ثنائي القطب. إن الأوضاع بين الشرق والغرب، وقد حددت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى درجة كبيرة، لا بدّ أن تزول مع الوقت في العالم اللاحق بعد الاستقطاب الثنائي، غير أن التدني في الشك بين الشرق والغرب، وهو الذي يستر الإحتكاكات المحلية، لن يحدث في الغالب بالسرعة التي يحدث فيها في المسرح الأوروبي، لاسيّما بين العسكريين الأتراك. المرجح أن يظل الاتحاد السوفياتي المزوّد الأكبر للسلاح لسوريا، ولو على أساس تجاري، وأن تركيا ستظل حذرة من جارتها المتفوقة. وباختصار إن رواسب المواجهة بين الشرق والغرب ستستمر بين تركيا وسوريا، بعض الوقت.

وخلال الثمانينات نشأت قضية أخرى جوهرية تفسد العلاقات الثنائية، وهي قضية مياه نهر الفرات. تركيا تريد، وهو حق لها بموجب القانون الدولي أن تستخدم مقادير أكبر من مياه النهر لخدمة مشروعات الري وتوليد الطاقة الكهربائية المحددة في مخطط غ. أيه. بي. واعترافاً منها بمخاوف سوريا بشأن تأثير ذلك على محطاتها الخاصة لتوليد الطاقة الكهربائية، ضمنت تركيا تدفق حد أدنى من المياه إلى سوريا في السنة. ولكن ذلك لم يحل دون حدوث تخفيضات دورية في تدفق مياه النهر أثناء السنة، كما سنشرح ذلك في الفصل الثامن.

ووراء قضية نهر الفرات، كما في كل القضايا، ذات العلاقة الثنائية أو الثلاثية، سؤال آخر أكثر أهمية هو: أي الدول الإقليمية الطامحة هي ذات السيطرة الأعلى. ولا ريب أن قضية الفرات شديدة المرارة بالنسبة للسوريين لأن تركيا التي ينظر إليها كمنافسة إقليمية هي التي تسيطر على المجرى الأعلى. وبصرف النظر عن الضمانات التي تعطى إلى سوريا بالنسبة للمياه، فإن ذلك يأتي نتيجة مقررات تتخذها تركيا وحدها. وسوريا قلقة، لأنها تعرف أنها قد تسحب بذات السهولة التي تعطى بها.

ولا يعني انعدام التوازن في قضية المياه أن سوريا تفتقر إلى ما تؤثر به على تركيا. أداتها الرئيسية هي دعم المجموعات التي تتعمد المواجهة العنيفة مع تركيا. ويعود هذا العون السوري للجماعات اليسارية الصغيرة الملتزمة بالعنف إلى أوائل السبعينات. وأثناء الثمانينات تابعت دمشق هذا المخطط بدعم مجموعات ذات توجّه عرقي، ومنها المجموعات الأرمنية كالجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا (أسالا) والمجموعات الكردية

ولا سيّما حزب العمال الكردي. وإذا كانت مجموعة الجيش السري الأرمني والمجموعات الأرمنية الأخرى قد تخلت عن المواجهة العنيفة فإن حزب العمال الكردي على أنشط ما يمكن أن يكون. وبدورها آوت تركيا مهاجرين سوريين، وقد كانت منظمتهم، أي منظمة «الإخوان المسلمين» مسؤولة عن أحداث الإغتيال والتدمير في سوريا. على أن هذه المساعدة توقفت سنة ١٩٨٦، فيما تستمر سوريا في سياسة دعم الثوار الأتراك، وهو المبدأ الذي أسهم في تعزيز عداء عميق في تركيا نحو سوريا.

ولا ريب أبداً أن سوريا توفر الحماية لثوار حزب العمال الكردي وتسهل لهم عملياتهم العنيفة وكثيراً ما كانت لهم قواعد في سوريا. ولا ريب حالياً أن هنالك قواعد لحزب العمال الكردي في وادي البقاع في لبنان. إن ادعاءات سوريا بأنها لا تملك سلطة قانونية على هذه المنطقة غير مقنعة. وعلى أي حال، يضطر الناشطون في حزب العمال الكردي أن يقطعوا ما لا يقل عن ١٥٠ كلم من الأرض السورية للوصول إلى الحدود التركية. والقول بأن ذلك ممكن عادة بدون التعاطف السوري غير مقنع. ثم إن سوريا تصر، بصورة أكثر إقناعاً، بأنها لا تستطيع أن تقوم بحراسة الحدود السورية التركية، البالغة ٩٠٠ كلم، وهي ذات الطبيعة المعروفة، وبأن قوتها العسكرية مرابطة في الجنوب وفي لبنان(٥). وبالعجز عن وقف دخول الثوار إلى البلاد يؤيد الأتراك في الواقع هذه الحجة. على أن المزاعم السورية بالبراءة تكون أكثر إقناعاً لو لم يكن زعيم حزب العمال الكردي، عبد الله أوجلان لا يملك مسكناً له في دمشق، ولو أن حزب العمال الكردي لم يعقد مؤتمراته الحزبية في سوريا.

وقد أدّت المساعدة السورية لحزب العمال الكردي، ولو أنها غير مباشرة، إلى إثارة تركيا. وجاء رد الحكومة التركية عبر إشغال السوريين في حوار بناء في محاولة متكررة للوصول إلى تفاهم يؤدي إلى إنهاء الدعم السوري للثوار. وقد حاولت تركيا استخدام عدد من الإغراءات الاقتصادية في الغالب لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك المساعدة في التنقيب عن النفط والغاز، وتصدير الطاقة الكهربائية، وتوفير مياه الشرب بالأنابيب، وبتجارة أوسع، وحتى تقديم القروض. وبين الحين والآخر، كانت الحكومة التركية تحظى بتعهدات سورية لوقف العون للثوار، وبنتيجة ذلك كانت الدولتان توقعان الاتفاقيات لتبادل تسليم المطلوبين، ولكن هذه الاتفاقيات قلَّ أن دامت طويلاً، مما أدّى إلى تزايد الحقد واشتداد الإستياء من قبل الأتراك.

ويكفي أن نقدم مثلاً واحداً للتدليل على الطبيعة المتقلبة للعلاقات التركية

---

(٥) راجع التصريح لرئيس وزارة سوريا عبد الرؤوف الكسم، في «حريات» ٣ آذار، ١٩٨٦، وفي بولوكباشي، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣٤.

السورية في هذا الإطار، والإسهام في شرح النظرة التركية المتزايدة تعمقاً بأن النظام السوري معادٍ. في تموز ١٩٨٧ قام تورغوت أوزال، رئيس الوزارة التركية آنذاك، بزيارة رسمية إلى سوريا. أثار الجانب التركي قضية الثائرين فيما أثار الجانب السوري مسألة مياه الفرات. وانتهت الزيارة بتوقيع بروتوكولين. بالنسبة للمياه ضمنت تركيا حداً أدنى من المياه يبلغ ٥٠٠ م٣ بالثانية. وبالنسبة لقضية الأمن تعهد كل من الطرفين بمنع إنطلاق أية نشاطات ضد الآخر من بلاده، وبتسليم المسؤولين. وفي البداية نقلت مخيمات حزب العمال الكردي التدريبية إلى وادي البقاع، مع أن الثوار ظلّوا يمرون عبر سوريا لتنفيذ مهماتهم. ويقول الأتراك أن أعضاء حزب العمال الكردي والآخرين ممَّن يؤسرون، كانوا يعترفون بأنهم كانوا يدربون من قبل العناصر السورية. وبرغم استمرار تنفيذ الإتفاقية بشأن المياه، فإن حزب العمال الكردي استأنف في أوائل سنة ١٩٨٨ استخدام مخيماته في سوريا[٦].

وفي سنة ١٩٩٠ زاد إستياء السلطات التركية من الدعم السوري لحزب العمال الكردي في نشاطه الثوري، واشتدت بالتالي الإضطرابات المدنية في الأوساط الكردية[٧]. وصار السياسيون الأتراك أكثر استعداداً لتسمية سوريا كدولة أجنبية تساعد الثوار، حتى أن أقساماً من الصحافة التركية دعت إلى القيام بعمل عسكري ضد مخيمات وادي البقاع. وبدا كأن الخيار العسكري المباشر صعب التنفيذ، ولو بسبب طاقة الردع السورية عبر قواتها الجوية المجهزة تجهيزاً جيداً ونوعية دفاعها الجوي. أما إذا كان أمن الدولة التركية أمام خطر جدي، فإن النظام التركي برمته، العسكري والمدني على السواء، سينظر في كل الخيارات الممكنة.

واضح أن النخبة التركية تعتبر نفسها متفوقة حتى أن البعض منهم يتحدثون عن استمرار حوار أمين مفتوح بسبب «ضرورة تمدين» السوريين[٨]. ثم إن هنالك أيضاً تشنجاً كبيراً من جانب النظام السوري الذي ينظر إليه على أنه بارع، ولكنه مجرد من المبادىء الخلقية. ومن الناحية الثنائية، ينظر إلى دمشق بأنها تقوم بلعبة إستراتيجية بارعة. سوريا تعلم أنها لا تملك في الوقت الحاضر قدرة على انتزاع التنازلات من تركيا، ولذلك

---

(٦) ملّة، ١١نيسان، ١٩٨٨، نقلاً عن بولوكباشي، مصدر مذكور سابقاً، ص ٤٤.

(٧) على سبيل المثال، بعد «أعنف غارة من قبل الأنصار الأكراد في سنتين»، أعلن الناطق بلسان وزارة خارجية تركيا، مراد سونغر أنه في اجتماع وشيك لوزيري خارجية الدولتين، «ستثير تركيا أمن الحدود في المفاوضات». راجع تقرير رويتر. المنشور في Jordan Times، ١٤ حزيران، ١٩٩٠.

(٨) مقابلة مع عضو رفيع المستوى في البيروقراطية التركية، ١٠ تشرين الأول، ١٩٨٩.

تستهدف حالياً «جعل تركيا ضعيفة»، استعداداً لوقتٍ ينقلب فيه التوازن الإقليمي، على ما تظن، بالنسبة للبنان وإسرائيل مثلاً، لمصلحة سوريا[٩]. ويشكل دعم سوريا السري لحزب العمال الكردي إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق هدف إضعاف تركيا. وخير ما يمكن أن يؤمل في المستقبل المنظور هو معالجة المشاكل البنيوية التي تفرّق بين الجانبين بطريقة تحقق التسوية، وتنزع فتيل التفجير[١٠].

العلاقات مع إيران:

عند نشوب الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩ بدت آفاق العلاقات الثنائية مع تركيا شديدة البرودة. وفي أكثر من جانب، كانت تركيا كأنها الدولة التي جاءت الأفكار الإسلامية المهيمنة على الثورة تعمل ضدها. وبالنسبة للثوريين الإسلاميين بدت تركيا كأنها النموذج الذي حاول شاه إيران تقليده. هي علمانية، وثيقة التحالف مع الولايات المتحدة، تتبنى القيم والثقافة الغربية بحماس. ثم إن رضا شاه بهلوي، والد الشاه، كان بالغ الإعجاب بأتاتورك[١١]، وكان يشاركه الرأي بأن الدين لا يتلاءم مع التقدم[١٢]. يضاف إلى ذلك أن إيران وتركيا دخلتا في تحالفين رئيسيين أثناء هذا القرن، ميثاق سعدأباد، وميثاق بغداد، اللذين عرفا في وقت لاحق بمنظمة المعاهدة المركزية (سنتو). وإذا كانت العلاقة بين تركيا وإيران بعد الحرب أقل من ودية، فإن ذلك أمر غاب عن إدراك القادة الإسلاميين الجدد في إيران[١٣].

ولئن كان هنالك احتمال نشوب صراع حقيقي بين تركيا العلمانية وجمهورية إيران الإسلامية، فإن ذلك لم يقع بسبب بعض التدابير الحكيمة من قبل تركيا، أولاً، ثم بسبب إندلاع الحرب الإيرانية العراقية، ثانياً. وبالنسبة للسبب الأول، هنالك حدثان أولهما أن تركيا قبلت تغيّر النظام الإيراني قبولاً كاملاً، ولم تحاول التدخل لتحديد نتيجة الثورة. ومن حسن تدبير حكومة بولند أجاويد أنها بادرت بسرعة للإعتراف بالنظام الجديد في

---

(٩) مقابلة مع عضو رفيع المستوى في وزارة الخارجية التركية في ٧ أيار ١٩٩٠.

(١٠) برغم جميع الصعوبات تمكن الجانبان في الماضي من حل قضايا مثيرة. وهنا نذكر على سبيل المثال، قضية إسقاط طائرة مسح تركية مدنية بواسطة طائرتي ميغ ـ ٢١ سوريتين، ووفاة الأشخاص الخمسة فيها في تشرين الأول ١٩٨٩.

(١١) الواقع أن تركيا كانت هدف أول زيارة إلى الخارج قام بها رضا شاه كرئيس دولة.

(١٢) وليم إس. هاس مصدر مذكور سابقاً ص ١٥٣.

(١٣) كان الشاه يحسد تركيا على موقعها الممتاز بالنسبة للتحالف الغربي، فيما كانت أنقرة متوترة الأعصاب، حاقدة على طهران لطموحها في أن تكون الدولة الأقوى في المنطقة.

طهران، برغم بعض عناصر الصحافة التركية، التي دعت، على سبيل المثال، إلى سياسة الإنتظار لمعرفة النتيجة[١٤].

وكان الإجراء التركي الآخر الحكيم في ظل إدارة سليمان ديميريل التي حلّت محل حكومة أجاويد. كان ديميريل قد شجب احتلال سفارة الولايات المتحدة من قبل الطلبة الإيرانيين في تشرين الثاني ١٩٧٩، لكنه رفض محاولات الولايات المتحدة لإقناع حليفاتها، بمن في ذلك تركيا، لفرض العقوبات الاقتصادية[١٥]. وقد اتخذ القرار التركي في خلفية قرار حظر الأسلحة الأميركية لأنقرة ١٩٧٤ ـ ٨. والأهم من ذلك وعد من إيران بالتعاون الاقتصادي الواسع. وحين بدأت الحرب مع العراق بعد أقل من سنة، كانت فائدة إيران كبيرة جداً من هذه الثغرة في «طوق العزلة» المنشودة[١٦]. ثم إن الحرب ضمنت كذلك عدم ظهور الخلافات الكامنة بين إيران وتركيا. كذلك عنى تزايد طبيعة الحرب الخليجية أن الدول العربية الواقعة على القسم الأعلى من الخليج هي التي ستتأثر بها لا تركيا. وما أن اتضح أن الحرب لن تنتهي بسرعة، فإن تركيا باتت ذات أهمية بالغة كخط تموين لإيران، لا أن تغامر بخوض حرب إيديولوجية ثانية. بذلك ترسخ قيام الروابط الاقتصادية الوثيقة بين دولتين متناقضتين إيديولوجياً.

وأثناء الحرب اتسع التفاعل الاقتصادي بين تركيا وإيران اتساعاً كبيراً، كما سنرى في الفصل التاسع. غير أن استعداد إيران للتفاهم مع تركيا لم يكن محصوراً في المجال الاقتصادي، كطريقة لضمان حيادها. كانت إيران تدرك أهمية قضية أمن الحدود بالنسبة لتركيا، لا سيّما بعد انتفاضة حزب العمال الكردي سنة ١٩٨٤. ثم إنها لم ترد أن تكون أقل دعماً لتركيا في هذا الإطار مما كان العراق. وفي تشرين الأول ١٩٨٤ عقدت أنقرة وبغداد اتفاقية شملت بند «المطاردة الساخنة»، مما زاد صعوبة استخدام الأراضي العراقية كملاذ من قبل حزب العمال الكردي. وشعر الإيرانيون بالتشنج حيال هذا الاتفاق لأنه بدا كأنه يشير إلى تعاون متزايد بين تركيا والعراق. وأرادت طهران أن تستجيب بصورة إيجابية حيال المصاعب التي تعاني منها تركيا، ولكنها لم تستطع أن ترض بعقد اتفاق مماثل مع

---

(١٤) على سبيل المثال، ذكرت «ملّة» في ١٣ شباط، ١٩٧٩، نقلاً عن سوها بولوكباشي «أن تركيا تستطيع مواجهة إيران الثورية» Journal of South Asian and Middle Eastern Studies. مجلد ١٣، العددان ١ و ٢، خريف/ شتاء ١٩٨٩ ص ٩٦.

(١٥) كمثال على الرفض التركي للعقوبات الاقتصادية، راجع بيان وزير خارجية تركيا هايريتين إركمان في موجز البي. بي. سي. للإذاعات العالمية، الشرق الأوسط (BBC/SWB/ME). ٢٥ كانون الثاني، ١٩٨٠.

(١٦) جنكيز شندر: Turco- Iranian relations في مانيسالي. (محقق)، مصدر مذكور سابقاً ص ٤٥.

تركيا. إن الأراضي «المغلقة» القائمة في شمالي العراق من قبل المعارضة العراقية الكردية لا نظير لها في إيران. على أن إيران، وقد أرادت بالفعل تلطيف المخاوف التركية، عقدت اتفاقية في تشرين الثاني ١٩٨٤. التزم بموجبها كل جانب بمنع أي نشاط على أراضيه يهدد أمن الجانب الآخر. وبوجه الإجمال أمكن تنفيذ هذا الاتفاق؛ والواقع أن هجمات قليلة من قبل حزب العمال الكردي على تركيا انطلقت أثناء الحرب من إيران.

ليست الغاية من هذا التقييم القول بأن العلاقات التركية الإيرانية كانت خالية من التوترات. والحقيقة أنها كانت أقل مما كان يتكهن به سنة ١٩٧٩؛ ثم إن التوترات التي قامت كانت بالفعل قابلة للتسوية. طبعاً، كانت تركيا أثناء الحرب أحد الأهداف الرئيسية للإذاعة الإيرانية التحريضية. والظاهر أن العلاقات بين نظام طهران والحزب الإسلامي الرئيسي في تركيا كانت طيبة[١٧]. وطالما كررت القيادة الإيرانية السياسية إظهار اشمئزازها من تقاليد ورموز الدولة التركية الحديثة، لا سيّما من شخصية أتاتورك. والظاهر أن كبار الزائرين الإيرانيين كانوا يحبون إظهار إزدراء العلمانية التركية وذكرى مصطفى كمال. وعلى سبيل المثال، أثناء زيارة رئيس وزارة إيران مير حسين موسوي إلى تركيا في صيف ١٩٨٧، رفض أن يزور ضريح أتاتورك في أنقرة، وهو تقليد واجب على جميع كبار الزائرين، وانتقد بصورة علنية فلسفة مؤسس الدولة[١٨]. ومع أن العسكريين والصحافة في تركيا شعروا بالإستياء العميق من ذلك، فإن النقمة التي أثارتها هذه الحادثة وسواها من الحوادث الأخرى تلاشت بسرعة. مثل هذه الحركات، لا سيّما في بلاد بالغة الشعور بالكبرياء بمؤسساتها القومية وبمؤسسها، لم تحقق أي دفء في علاقات كانت، لولا ذلك، وثيقة. لكنها، في كل حال، أعطت الإسلاميين الراديكاليين في إيران مناسبة للتعبير عن مشاعرهم من غير أن يؤثر ذلك في جوهر العلاقة الثنائية.

وما أن صار وقف إطلاق النار في آب ١٩٨٨ نافذاً، وصارت طرق التموين عبر الخليج أكثر أمناً، ارتفعت علامة استفهام أمام مستقبل العلاقات التركية الإيرانية. وخلال فترة قصيرة وقعت ثلاث مجموعات من الأحداث أوحت بأن العلاقات الثنائية تدهورت بالفعل. الإساءات للكبرياء التركية القومية لم تتواصل فقط، بل بدا كأنها تأخذ صورة جديدة من الحدة. في تشرين الثاني ١٩٨٨ رفضت السفارة الإيرانية أن تنهج نهج البعثات الأجنبية الأخرى كلها بتنكيس العلم في الذكرى الخمسين لوفاة أتاتورك. وقد أشارت

(١٧) رحّب أربكان، زعيم حزب الانقاذ الوطني، بثورة الخميني لأنها حررت إيران من «العبودية لاميركا».

(١٨) كن ماكنزي: «أوزال في وجه الجنرالات» Middle East International (MEI)، رقم ٣٠٤، ١١ تموز، ١٩٨٧، ص ١٤.

صحيفة «غونيـدين» التركيـة اليوميـة إلى ذلك بـأنه «وقـاحة لا تغتفـر». وفي أعقاب قضيـة الآيات الشيطانية لسلمان رشدي، في الربيع التالي، جاءت الإهانـات الإيرانيـة التي تشبه الرئيس التركي كنعان ايفرين بسلمان رشدي، تسبب المزيد من الإستياء، لاسيّما في الجيش. وفي حـزيران التـالي، بعد يـومين من تعليمـات رئيس الـوزارة التـركيـة آنـذاك، تورغوت أوزال، بتنكيس جميع الأعلام تعبيراً عن الاحترام بمناسبة وفاة آية الله الخميني، هاجمت الجماهير في طهران السفارة التركية[١٩].

ثم زاد الإستياء الشديـد في أنقرة بسبب هـذه الحوادث بـوقوع حـادثتين أخريين في الوقت ذاته تقريباً. الأولى حـادثة صنـدوق السيارة في تشـرين الثاني ١٩٨٨، حين حـاول أنصار النظام الإسلامي خطف عضـو بارز في المعـارضة الإيـرانية، والعـودة به إلى إيـران سراً. كشفت المؤامرة فيما كان الرجل ينقل عبر الأناضول في صنـدوق سيارة الخـاطفين. اتهم أعضاء السفارة الإيرانية بالتورط في القضيـة. وقد دلت هـذه الحادثـة على أن عملاء النظام الإيراني كانوا منتشـرين في تركيـا، يعملون في أوساط مجمـوعة المهـاجرين الكثـر هناك. يضاف إلى ذلك أن الحادثة دلّت أن إيران على استعداد لاستخدام الأراضي التركية لتسوية حساباتها مع خصومها، ولاستخدام أعضاء بعثتها الدبلوماسية لهذه الغاية.

ونشأ نزاع آخر أكثر خطورة حول الحجـاب. وقد وقـع ذلك في ٧ آذار ١٩٨٩ حين قضت المحكمة الدستورية بأن وضع الحجاب من قبل النساء اللواتي يدرسن في الجامعات غير قـانـوني. وبـرز بـالتـالي صـراع سيـاسي بين تـورغـوت أوزال المـدعـوم من قبـل الإسـلاميين[٢٠] الذين عـارضوا الحـظر من ناحيـة، والرئيس ايفـرين مدعـومـاً من الجيش وغالبية المثقفين من ناحية ثانية[٢١].

ودخل النظام الإيراني المعركة دعماً للإسلاميين على أسـاس أنه ملزم بـالدفـاع عن حقـوق المسلمين في كـل مكـان[٢٢]. وشجب آيـة الله الخميني القـرار وأعـرب عن دعم التظاهرات التي نظمت من قبل الإسلاميين معارضة للحظر. وبرزت في تركيـا شكوك بـأن الإيرانيين ساعدوا في تنظيم وتمويل الإحتجاجات. وجـرت في طهران تـظاهرات داعمـة،

---

(١٩) كن ماكنزي: «حلبة حول العلم» (MEI) رقم ٣٥٣، ٢٣ حزيران، ١٩٨٩ ص ١٣.

(٢٠) الأستاذ أربكان، مثلا، قال إن ارتداء العمة هـو «حق للمرأة بـالولادة». راجـع BBC/SWB/ME ثم حلت القضية بالسماح لكل رئيس من رؤساء الجامعة أن يتخذ القرار الذي يراه مناسباً.

(٢١) كن ماكنـزي: «Islamic dilemmas», MEI, رقم ٣٤٦، ١٧ آذار ١٩٨٩، ص ١٠.

(٢٢) في نهاية الأزمة، عاد نائب وزير خارجية إيران علي محمد بشاراتي، فكرّر هذا المبدأ. راجـع Iran Focus، تموز ١٩٨٩.

وأذاعت الإذاعة في إيران تعليقات تهاجم قرار الحظر. وجاء في بيان للصحافة التركية من قبل سفير إيران في أنقرة، منوشهر متقي، قال فيها أن إيران تنظر في إعلان عقوبات اقتصادية بحق تركيا(٢٣). عند ذاك استدعي السفير التركي في إيران(٢٤). ومما يثير السخرية أن هذا النزاع انفجر بعد شهر فقط من زيارة قام بها رئيس وزارة إيران إلى تركيا، تمّ فيها، بناء على بيان نائب وزير الخارجية التركي، توقيع اتفاقية بعدم تدخل أي من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

والظاهر أن ردة فعل تركيا المتأخرة الحازمة نحو تصرف إيران بشأن قضية الحجاب حالت دون المزيد من تدخل طهران. العقوبات الاقتصادية لم تقرر. السفيران أعيدا إلى العاصمتين في أوائل حزيران. السفير متقي الذي أثار المشكلة سرعان ما غادر أنقرة. وحلّ محله محمد رضا باقري، وهو أزري ناطق باللغة التركية، يجيد مراعاة العلاقات العامة. بعد ذلك تحسنت العلاقات، مما عنى أن الأحداث بين تشرين الثاني ١٩٨٨ وصيف ١٩٨٩ كانت شاذة، استثنائية. ويمكن تفسير خفض هذا التوتر بوفاة الخميني، وانتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وهو عملي واقعي، للرئاسة، والتعديل الدستوري لجعل الرئاسة تنفيذية في صلاحياتها، وإبعاد عدد من الإسلاميين الراديكاليين المتشددين عن المراكز العامة. ولعل النزف الذي حلّ بإيران بفعل الصراع والعزلة كان بمثابة الحافز لتحسين العلاقات على نطاق واسع.

وبرغم تلاقي المصالح بصورة عملية واقعية بين تركيا وإيران، لا سيّما في الميدان الاقتصادي، فإن هنالك مصاعب لا تزال باقية. وهنا يمكن أن نذكر ثلاثة ميادين: التناقض الإيديولوجي الذي لا يزال قائماً، بين إيران وتركيا؛ والعدد الكبير من المهاجرين الإيرانيين الذين يعيشون في تركيا؛ وجود العدد الكبير من الأتراك عرقياً، الناطقين باللغة التركية، في إيران.

من الناحية الإيديولوجية تبقى تركيا دولة علمانية رسمياً، فيما إيران دولة إسلامية. تركيا عضو في تحالف غربي ذات علاقات وثيقة بالولايات المتحدة. فيما تظل إيران ملتزمة بحزم سياسة «لا شرق ولا غرب»، بلا علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية. يضاف إلى ذلك أن توزيع السلطة في إيران لا يزال يتخذ شكلاً يجعل هذا

---

(٢٣) بموجب Iran Focus، تموز ١٩٨٩، هدّد بأن التجارة ستخفض من بليوني دولار إلى ٤٠٠ مليون دولار، سنة ١٩٨٩.

(٢٤) تحليل أخبار للاسوشييتدبرس منشور في Jordan Times تحت عنوان «Turkey recalls envoy To Teharn for consultation» ٤ نيسان ١٩٨٩.

التناقض الإيديولوجي ذا أهمية من الناحية السياسية. وطالما بقي المجلس، أو البرلمان، مركز السلطة الراديكالية في طهران، فإن السياسة الإيرانية نحو تركيا تظل صعبة، غير ثابتة. وقد اكتشفت دول أخرى أن هنالك مؤسسات حكومية مختلفة في إيران تستطيع أن تستهدف غايات متناقضة. وبإيجاز، إن سياسة جمهورية إيران الإسلامية نحو تركيا يمكن لها أن تكون غير متماسكة، متناقضة، ومعادية.

ولا يستطيع أحد أن يتأكد من عدد المهاجرين الإيرانيين في تركيا لأنه لا حاجة لجوازات السفر. والتقديرات مختلفة اختلافاً كبيراً جداً. هنالك من يقول انهم ٢٥٠ ٠٠٠[٢٥]. فيما يرفع العدد آخرون إلى نحو ١,٥ مليون[٢٦]. ولعل التقدير الأقرب للمعقول، وهو تقريبي كذلك، لا يتجاوز ٨٠٠ ٠٠٠. والعدد في كل حال كبير. ثم إن تجمع هؤلاء المهاجرين في المدن، بالدرجة الأولى، لا سيّما في إسطنبول، وكونهم مثقفين إلى درجة جيدة نسبياً، وفي حالة مادية جيدة في الغالب، مما يجعل تأثيرهم في المجتمع التركي كبيراً، يتجاوز عددهم[٢٧]. وإذا كانت غالبية المهاجرين معارضين إلى هذا الحد أو ذاك للنظام الإسلامي في طهران، فإن هنالك بينهم من يؤيدونه، أو على استعداد للتعامل معه. ومن ناحية، يمكن لتركيا أن تستخدم في المستقبل مسرحاً للصراع بين الفئات والمجموعات المتعددة، ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون للمجتمع الإيراني تأثير متزايد على السياسة الداخلية والخارجية التركية.

إن العدد الكبير من الأتراك من ناحية عرقية، الناطقين باللغة التركية، في إيران، موزع بين أزريين شيعة، وقلة من التركمانيين السنّة. وهنالك تنافس شديد بين الأزريين، لا سيّما الذين يعيشون في شمالي البلاد، والفرس. قبيل قيام سلالة بهلوي التي استمرت فترة قصيرة، كان حكام فارس من أصل أزري. ثم نشأت في بعض الأحيان اتجاهات انفصالية قوية بين الأزريين. وفي الماضي لم تقم بين تركيا وإيران منافسة على كسب ولاء الأزريين. على أن القلق في القفقاس وموقف الأذربيجانيين الإنفصالي حيال الاتحاد السوڤياتي لا بدّ أن يدفع الأزريين في إيران إلى إعادة النظر في هويتهم.

ولا يحتمل أن تكون تركيا تريد أن ترى تغيراً جذرياً في إيران. في أواخر

---

(٢٥) موجز لوزارة الخارجية الاميركية، ٧ شباط ١٩٨٩.

(٢٦) الغارديان، على سبيل المثال في ١١ تشرين الثاني ١٩٨٨.

(٢٧) في تقدير أحد المعلقين أن هنالك مليون إيراني يعيشون في تركيا، بينهم ٤٠٠٠٠٠ في اسطنبول راجع كرستين موس هلمز: «Turkey's policy towards the Middle East: strength through neutrality» Middle East Insight، خريف ١٩٨٨ ص ٤٥.

السبعينات كانت أنقرة قلقة بالنسبة لوحدة الدولة الإيرانية، ورحبت بالجمهورية الإسلامية كقوة توحيدية[٢٨]. ثم إن تركيا غير متحمسة لاحتمال تفكك الاتحاد السوفياتي. مثل هذه التطورات التي تسيء إلى الاستقرار لا بدّ أن تكون بمثابة حافز للحركة القومية الكردية. ولكن تركيا لا تستطيع أن تسيطر على الأحداث، وقد تضطر إلى اتخاذ موقف يكون بمثابة ردة فعل للتغيرات التي تحدث في مكان آخر. يضاف إلى ذلك أن تركيا لا تستطيع أن تقرر ما إذا كانت طهران تشكك بالحركة الطورانية التي تهدد بتفكيك الروابط بين الأزريين والدولة الإيرانية. أما إذا كانت كذلك فإن طهران قد ترى ذلك، خطأ أو صواباً، يد الدولة التركية تفعل فعلها.

العلاقات مع العراق:

بين جارات تركيا الثلاث في الشرق اووسط، إن العراق هي الدولة التي يمكن أن تكون لها معها علاقات متوازنة. في ذلك شيء من السخرية، إذا أخذنا بعين الاعتبار دور تركيا في مواجهة العراق أثناء أزمة الخليج. إن هذا الاحتمال قائم إلى حد ما لسبب جغرافي: العراق بوجه عام مطوق باليابسة. خطوطه التموينية، حتى حيث له منفذ على البحر، بمحاذاة الخليج، طويلة ومعرضة للخطر. وعلى بغداد بالتالي أن تعتمد على بلدان أخرى لسلامة مواصلاتها وخطوطها التموينية. وتركيا، بالنسبة للعراق، هي الجسر البري المباشر الذي يصله بأوروبا. وبديل بغداد عن إتكالها الشديد على تركيا، باهظ الكلفة بالطبع، ثم إنه خطر، إذا أخذنا أزمة الخليج بعين الاعتبار. وبالمقابل، إن فائدة تركيا الاقتصادية الممكنة بقيام العلاقات التجارية المتطورة، كبيرة، فيما يكون العراق طريقاً هاماً لنقل الصادرات التركية إلى الخليج.

ثم إن احتمال التعاون العراقي التركي يزداد قوة لأن العقبات الأساسية دون ذلك أقل، وإلتقاء المصالح هنا أقوى، مما هي بين سوريا وتركيا. أنقرة لا تحتل أرضاً يعتبرها العراق خاصة به. وإذا كنا ذكرنا في الفصل الثالث أن بغداد لا تزال قلقة حيال استمرار التعلق بالتركي بالموصل، إلاّ أن ذلك لم يؤد إلى الشعور بالاغتصاب والإساءة، كما بالنسبة إلى سوريا. وخلافاً لطهران، فإن بغداد ليست على خلاف إيديولوجي مع الفلسفة الكمالية للنظام التركي. وربما كان العراق غير مرتاح لعضوية تركيا في «الناتو»، لكنه موافق على علمانية الدولة الكمالية. وقيام نظام في أنقرة أكثر تقبلاً للأفكار والسياسة

---

(٢٨) راجع على سبيل المثال، تصريحاً لوزير خارجية تركيا هايرتين إركمان. وفيه يؤكد أن المحافظة على وحدة إيران الإقليمية ذات أهمية قصوة للمنطقة. BBC/SWB/ME، ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠.

الإسلامية يعتبر سلبياً في بغداد التي دأبت تقليدياً على التسامح مع المجتمعات غير الإسلامية في العراق.

والمسرح الرئيسي للإلتقاء المصلحي بين أنقرة وبغداد هو، بالإضافة إلى التجارة، مشاكلهما حيال القضايا الكردية. وبين الدول الخمس التي تضم عدداً كبيراً من السكان الأكراد[٢٩]، كان العراق وتركيا الدولتين اللتين عانتا أكثر مما عانته الدول الأخرى من العصيان الكردي. والواقع أن العراق وتركيا، بين الدول الخمس يضمان العدد الأكبر والأعلى نسبة بين مجموع السكان فيهما، ويشعران بالخطر الأشد من جراء هذه المشكلة، مما يجعلهما أكثر ميلاً لتبادل المساعدة، وأقل احتمالاً لاستخدام الأكراد كأداة لضغط الدولة الواحدة منهما على الأخرى. ثم إن لوجود الأكراد في العراق وتركيا على مقربة من الحدود المشتركة، أهميته كذلك كخطر محتمل تمثله هذه المجموعات المتمردة على المواصلات بين الدولتين.

وخلال الحرب الإيرانية العراقية، تزايد تبادل الاعتماد بين تركيا والعراق بصورة ملحوظة، لا سيّما في المجال الاقتصادي حيث شمل التأثير ميادين ثلاثة. وفي أحدها، أي الصادرات النفطية، أدّت الحرب إلى تعميق تبادل الاعتماد بنيوياً. عند بدء الحرب كان هنالك خط أنابيب عراقي واحد، تمّ مدّه سنة ١٩٧٧، عبر الأراضي التركية، بطاقة تبلغ نحو ٨٠٠٠٠٠ برميل يومياً، وينتهي في ميناء يومورتاليك التركي. ثم جاء إغلاق المنافذ العراقية على الخليج في أيلول ١٩٨٠ يفرض طرقاً بديلة. يضاف إلى ذلك قرار سوريا في نيسان ١٩٨٢ بإغلاق خط النفط العراقي عبر أراضيها إلى البحر الأبيض المتوسط، يدخل صادرات النفط العراقية في وضع متأزم.

ورد العراق على ذلك بمحاولة تطوير تسهيلات للتصدير عبر تركيا والعربية السعودية وبذلك يكون العراق قد تجاهل جارة أخرى هي الأردن، حليفته الوثيقة، لأن خط نفط عراقياً إلى العقبة يكون معرضاً لهجوم إسرائيلي. والسبب الآخر في تعزيز قدرته التصديرية النفطية عبر تركيا، مع أنها ليست دولة عربية، أو ربما لأنها ليست كذلك، خيار مأمون نسبياً في نظر العراق. وازداد تصدير النفط الخام عبر تركيا، أولاً، بزيادة طاقة الخط الأول إلى مليون برميل يومياً مع نهاية ١٩٨٤، ثم بمد خط ثان، افتتح سنة ١٩٨٧ بطاقة ٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً. وخلال الحرب صدر العراق مقادير ضخمة من النفط عبر تركيا بواسطة ناقلات برية للنفط. ثم سرعان ما توقف هذا «الخط المتحرك» بعد وقف

---

(٢٩) الاتحاد السوفياتي هو الخامس بعد تركيا، العراق، سوريا، وإيران.

إطلاق النار، حين أخذ التصدير يعود إلى مستواه. إن توسيع خط النفط عبر تـركيا، يمثـل في كل حال زيادة في تبادل الاعتماد البنيوي بين الدولتين.

وعنى إغـلاق موانيء الخليـج أنه على العـراق أن يتكـل على بلدان أخـرى لتمـرير وارداته. وعمل العراق على توسيع خطوط النقل ليوسع بالتـالي اتكالـه. صارت الـواردات العراقية تصل عبر الكويت والعربية السعودية والأردن، بالإضافة إلى تركيا. ومـع ذلك، إن حجم الواردات، لا سيّما في السنتين الأوليين من الحرب حين كانت بغـداد تنهج سيـاسة المدفع والزبدة، عنى أن الدول الأربع كلها، وتركيا بصورة خاصة، تحولت إلى ٥ ممرات هـامة لنقـل البضائـع وكان مـوقع تـركيا هـو الذي جعلهـا الطريق الأكثـر وضوحـاً، والأقل كلفة، للواردات العراقية من أوروبا. يضاف إلى ذلك أن الصلة البـرية بين تـركيا وأوروبـا عنت أن الواردات يمكن لها أن تمر براً وبحراً معاً.

وفي أوقات الضائقة الاقتصادية الحادة كـانت المقاديـر ضخمة. وفي سنـة ١٩٨٦، مثـلاً، حين كان العـراق يعاني من هبـوط أسعار النفط، جيء إلى العـراق بمـا يقـرب من ٤,٣ ملايين طن في ٢١٠٦٧٦ شاحنة عبر تـركيا[٣٠]. ثم إن التجـارة المباشـرة بين تركيـا والعراق كانت ناشطة. إذ استـوردت تركيـا نسبة كبيـرة من حاجـاتها النفـطية من العـراق. ودفعت ثمن قسم كبيـر من ذلك بصـادرات تجاريـة. وخلال السنـوات السبع من الحـرب الإيرانية العراقية استوردت تركيا بضائع بقيمة ٧,٩٣ بليون دولار من العراق وصـدرت إليه بضـائع بقيمـة ٤,٨٨ بليون دولار، بحيث أن تـركيا أصبحت العميـل التجـاري الأول مـع العراق في العالم الإسلامي[٣١].

وتمثل النتائج المالية لهذه التجـارة على نطاق واسـع العامـل الاقتصادي الثـالث في الاعتمـاد الاقتصادي المتبـادل بين تركيـا والعراق. على أن فقـر الدولـة العراقيـة منذ سنـة ١٩٨٢ أدّى إلى أن مثـل هـذه المستـويـات العليـا من الصـادرات التـركيـة لم يكن يمكن تمويلها إلاَّ عن طريق الإئتمان. وبذلك كـان العراق سنـة ١٩٩٠ مديناً لتركيـا بما يقـارب بليوني دولار[٣٢]. وبعد مفاوضات صعبـة عقدت اتفـاقية لإعـادة جدولـة ١,٤ بليون دولار من المدفوعات المستحقة لسنة ١٩٨٩.

ثم إن الـروابط السياسيـة بين الدولتين تعمقت بفعـل القلق المشترك حيـال القضيـة

---

(٣٠) مقابلة مع وزير المواصلات العراقي، حماد حمزة الزبيدي، ١١ حزيران ١٩٨٩.

(٣١) راجع اتحاد غـرف التجارة والصنـاعة والتجـارة البحريـة وتبادل السلع التـركية، تقـرير اقتصـادي، ١٩٨٨، ص ١٨٠.

(٣٢) Economic Intelligence Unit «Turkey on Trial» تقرير خاص رقم ٢٠٢٣، ١٩٩٠، ص ٣٥.

الكردية. وخلال فترة طويلة من الحرب، تخلى العراق بالفعل عن مساحات واسعة من الشمال للمقاومة الكردية، وحصر سيطرته بالمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في الشمال، وهي مدينة، السليمانية الكردية، ومناطق إنتاج النفط حول كركوك، وأنابيب النفط، والطرقات الرئيسية في الشمال، والتي تصل العراق بتركيا. وبذلك بقي قسم كبير من المنطقة الكردية في شمالي العراق مسرحاً محتملاً لحزب العمال الكردي. وأقرّ العراق بمخاوف تركيا في هذا المجال. وحيال النجاحات المؤقتة للمقاومة الكردية العراقية، أي الحزب الكردي الديمقراطي واتحاد كردستان الوطني، كانت بغداد رافضة لرؤية الأكراد يحققون مثل هذه النجاحات في الجنوب الشرقي من تركيا. ولذلك وافقت على اتفاقية «مطاردة ساخنة» سنة ١٩٨٤. وبالتالي عمدت القوات التركية المسلحة إلى استخدام هذه الاتفاقية بين الفترة والأخرى لإبقاء حزب العمال الكردي في موقف دفاعي.

ولم تكن اتفاقية المطاردة الساخنة الطريقة الوحيدة للتعاون بين العراق وتركيا في وجه المقاومة الكردية. وفي سنة ١٩٨٤ اتصل نظام العراق بقائد اتحاد كردستان الوطني، جلال طالباني، في محاولة لعقد اتفاقية، بأمل التخلص من الضغط على الشمال، كما يبدو، بواسطة التفاهم مع إحدى مجموعتي المقاومة الكردية الكبيرتين. وبدا كأن الحكومة العراقية واتحاد كردستان الوطني كانا على وشك التفاهم حين قام وزير الخارجية التركي فاهت هاليفوغلو بزيارة بغداد بصورة غير متوقعة في تشرين الأول سنة ١٩٨٤. وبناء على قول اتحاد كردستان الوطني هدّد الموفد التركي بأن التفاهم يدفع تركيا إلى وقف خط النفط وإقفال الحدود بوجه الواردات العراقية[٣٣]. وعلى الفور توقفت المفاوضات بين الاتحاد والحكومة العراقية وعاد اتحاد كردستان إلى سياسة المواجهة. ولم يثبت أبداً أن التدخل التركي كان حاسماً، غير أنه كانت لأنقرة مصلحة كبيرة في منع حدوث أي تغيير في سياسة العراق نحو الأكراد. ولو أن الاتفاق مهّد للمزيد من الاستقلالية الذاتية للمناطق الخاضعة لاتحاد كردستان الوطني، لكانت تركيا قد خشيت التشجيع الذي يعطيه الاتفاق للأكراد في تركيا، ولازدياد الإنعزال الذي يمكن أن تعانيه حيال سياستها غير المشجعة نحو الأكراد.

وبإنشاء العلاقات الوثيقة أثناء الحرب بين إيران والعراق يكون الطرفان قد عملا على خفض أهمية النزاعات بينهما، على أن العراقيين لم يكونوا مرتاحين إلى العلاقة العملية النفعية التي أقامتها أنقرة مع طهران، برغم أن تركيا كالكثير من بقية العالم الغربي مالت باتجاههم بوجه عام. وبانتقاد الروابط التركية الإيرانية أثناء الحرب، كان العراقيون

---

(٣٣) دايفيد ماكدوال، مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٥.

حريصين على إظهار الانتقاد لمصلحة تركيا. وشعر النظام العراقي بأنه كان على أنقرة أن تكون أقوى في رفض الإهانات الإيرانية للمؤسسات التركية القومية ومحاولات التدخل في سياستها الداخلية. وحيال عضوية تركيا في الناتو، وانشغال إيران بالحرب، كان العراقيون يعتقدون أنه بإمكان أنقرة أن تكون أقل تساهلاً من غير أن يؤدي ذلك إلى أية خسائر[٣٤].

وخلال الحرب تناول العراق بصورة لطيفة قضية زيادة استثمار تركيا لمياه الفرات من أجل مشروع جنوب شرقي الأناضول. لقد أدرك العراقيون، ولا شك، أن زيادة الاستثمار التركي للمياه الفراتية إلى أقصى حد قد يؤدي إلى خلق مشاكل لهم. يضاف إلى ذلك أن بغداد كانت تعلم بالإتفاقية الثنائية المعقودة سنة ١٩٨٧ وتعارضها، وفيها ضمنت تركيا حداً أدنى من مياه النهر. إلاّ أن احتجاجاتها أثناء الحرب كانت خافتة نسبياً. ثم إن عدم اكتمال سد أتاتورك عنى أن قضية الحقوق المائية المربكة يمكن تأجيلها إلى فترة أخرى أقل حساسية.

كذلك أبدت الحكومة التركية التحفظ في الثمانينات لا سيّما بالنسبة لمعاملة العدد الكبير من التركمان القاطنين في شمالي العراق[٣٥]. ولقد كانت أنقرة حذرة في موقفها من التركمان العراقيين حتى قبل الحرب، معترفة بوضعهم الدقيق، على أساس أن التركمان هم بالنسبة للعراق طابور خامس يحتمل استخدامه لتبرير إعادة احتلال الموصل. والمثل الصالح على موقف تركيا من التركمان في العراق هو ما حدث في أوائل سنة ١٩٨٠. كانت الدولة العراقية قد قررت إعدام خمسة أفراد في هذه المجموعة بمن فيهم أستاذ جامعي. وحاولت الحكومة التركية وقف التنفيذ بدون أية علنية للمحاولة، بأن حصرت اتصالاتها «بالقنوات الدبلوماسية»، وبعد تنفذ أحكام الإعدام عرفت الصحافة التركية بالحكاية. ومع ذلك فإن وزير الخارجية التركي هايرنتين إركمن بادر إلى الابتعاد عن الموضوع بأن أعلن أن القانون الدولي يمنع تدخل إحدى الدول في تنفيذ قانون العقوبات في دولة أخرى[٣٦].

وحافظت الحكومة التركية على هذا الحذر أثناء الحرب العراقية الإيرانية مع أن

---

(٣٤) مقابلة مع مسؤول عراقي كبير، ١٠ حزيران، ١٩٨٩.

(٣٥) لسنا نعرف عدد التركمان العراقيين. وقد ذكر قمران عنان وهو وزير الدولة حالياً، أن عددهم نحو ١,٥ مليون، نقلاً عن وكالة الأنباء الأناضولية، ١٣ كانون الثاني، ١٩٨٧، كما جاء في بولوكباشي، مصدر مذكور سابقاً ص ٣٧.

(٣٦) BBC/SWB/ME في ٢٦ شباط ١٩٨٠. اعترافاً بحساسية تركيا بالنسبة للقضية، سمح العراق لأنقرة بإقامة قنصلية عامة في الموصل لمواجهة المشاكل الناشئة، من كبر حجم التجارة عبر الحدود المشتركة هنا.

أوضاع التركمـان العراقيين كـانت تتدهـور. عملية الصهـر كانت مستمـرة (إذ أن المدارس التركية قد أغلقت بعد الثورة التي قادها عبد الكريم قاسم) ثم إن القانون الذي يحرم زواج العراقيين من الأجانب ظلّ يطبق على التركمانيين. وشعر التركمان بشدة الحظر على السفر إلى الخارج أثناء الحرب بصورة خاصة، إذ منعـوا من زيارة تـركيا. وقـد جرت العـادة بأن يهمل ذكر افراغ القـرى التركمـانية (بـالإضافـة إلى القرى الكـردية والمسيحيـة) في عملية النظام العراقي لخلق «شريط صحي» غير مأهول على الحدود الشمالية.

وفي السنتين التي مرتا بين نهاية الحـرب وبدايـة أزمة الخليـج، برزت دلالات على أن العلاقات التركية العراقية لن تكـون لطيفـة كما كـانت في الماضي القريب. وفي أساس هذا القلق المتجدد شعور في العراق، على ما يبدو، بأنه كان أثناء الحـرب شديـد الإتكال على تركيا وقد بات عليه الآن أن يجدد التأكيد على استقلاليته.

هنالك قضايا جوهرية أدّت إلى هذا التغيّر الخفي. في كانون الثاني ١٩٩٠ برزت قضية المياه بقوة. صعب على العراق أن يغفل مسألة وقف جريان الفرات لأن ذلـك كان، على مـا يبدو، تدعيم لإتكال العـراق على تركيـا. واتسمت ردة فعل الكثيـر من العـراقيين بـالحقد. اعتقـدوا أن تركيـا لم تكن تتخذ مثـل هـذه الخـطـوة لـو أن الحـرب لم تضعف العراق. وحيال ذلك أخذت بغداد تشير إلى قضية المياه بقوة في أواخر العام.

ومن ناحية أخرى كان هنالك قلق متزايد في تركيا بشأن التحسن النوعي في الأسلحة التي تحت تصرف العراق. وإلى جانب جارات العراق الأخرى، كانت تركيـا مذعـورة من تكديس، واستخدام، وتزايد خطورة استخدام الأسلحة غير التقليدية من قبـل العراق[٣٧]. وجاء تطوير العراق في مـراحل الحـرب الأخيرة مـع إيران للصـواريخ البعيـدة المدى يثيـر احتمال استطاعة ضرب الأهداف بأسلحة غير تقليدية. ومن ناحية نظرية ان أنحاء كثيرة من تركيا تقع الآن ضمن نطاق القـدرة العراقيـة على توجيـه القذائف الصـاروخية. ومن شـأن تطوير مثـل هذه الأسلحـة على حدودهـا أن يجعل تصـور تركيـا لخطر العـراق عليها أكثـر حدة. ولهذا مضامينه في مراجعة النظرة العسكرية التي لا بدّ للقوات التركيـة المسلحة أن تقوم بها في إطار تخفيض القوىٰ التقليدية في أوروبا.

وبالإضافة إلى ذلك، على تركيا أن ترسم موقفهـا من تطورات التسلح في العـراق.

---

(٣٧) لمنـاقشة طـاقة العـراق العسكريـة غير التقليـدية قبـل أزمة الخليـج سنة ١٩٩١، راجـع دبليـو. ست كـاروس: «The Genie Unleached: Iraq's chemical and Biological Weapons Production» (Weshington Institute Policy papers No. 14 1989).

هنالك قول مشفوع بالصور في الصحافة التركية بأن تركيا بالذات طورت صاروخاً جديداً. غير أن الخبراء يرون ذلك ما هو غير سلاح ميداني تكتيكي جديد لا يحتمل له أن يحمل المواد الكيميائية. والظاهر أن الحاجة إلى إظهار امتلاك تركيا لبرنامجها الخاص من الصواريخ تعكس القلق المتزايد في أوساط النخبة. والرغبة في عرقلة طموح العراق العسكري في كل مكان واضحة في قرار تركيا إعادة أجزاء «المدفع المتفوق» العراقي إلى بريطاني في أيار ١٩٩٠[٣٨]. مثل هذا القرار لم يكن يحتمل اتخاذه أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

وبالنسبة للقضية الكردية نفسها، حيث لوحظ توفر العديد من نقاط الإلتقاء. هنالك ما يثبت تزايد المصاعب بين تركيا والعراق. وبالنسبة لتركيا بدأت المشاكل فور وقف إطلاق النار في آب ١٩٨٨. آنذاك وجه النظام العراقي اهتمامه إلى الشعب الكردي المتمرد في الشمال بقصد إعادة ترسيخ سلطته في تلك المنطقة. ولتحقيق ذلك بسرعة، لجأت القوات المسلحة العراقية إلى استخدام العنف. وكنتيجة مباشرة لذلك فرّ عبر الحدود التركية ما يتراوح بين ٥٠٠٠٠[٣٩] و ٦٠٠٠٠ كردي مذعورين[٤٠].

ووضعت أنقرة في وضع بالغ الصعوبة حيال هذا النزوح. هي لم تشأ، من ناحية، أن تظهر كمساعدة على هذا العمل أمام الغرب الذي انتقد التصرفات العراقية. ومن ناحية أخرى، لم ترد أن تسيء إلى العراق، وهي متعاطفة معه بعض الشيء بالنسبة للخطر الكردي. وجاء الحل التركي صعباً، وغير مقنع: سمح للأكراد باللجوء إلى تركيا، من غير أن يعترف لهم بوضع اللاجئين الرسمي. وطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الإنتقاد من الجانبين. العراقيون أحسّوا أن تركيا استهانت بقضية أمنها في محاولة لكسب ود الولايات المتحدة والأسرة الأوروبية، وتأمين الأصوات لتورغوت أوزال بين الأكراد الأتراك[٤١] وحيال «إغضاب» جيرانهم بسبب هذه السياسة واجه الأتراك «برودة» في العلاقات الثنائية[٤٢].

وهكذا فإن مواجهة العراق وتركيا للقضية الكردية الخطيرة ليست بالسبب الكافي لضمان العلاقات الطيبة أو التوافق السياسي. واضح أن تركيا والعراق خاضعان لقيود

---

(٣٨) راجع BBC/SWB/ME، ٩ أيار ١٩٩٠ بصدد البيان الرسمي لوزارة الخارجية التركية.

(٣٩) فايننشال تايمز. ٢٠ تموز، ١٩٨٩.

(٤٠) كن ماكنزي: «Turkey, Iraq and Kurds» في M.E.I.، رقم ٣٣٤، ٢٣ أيلول، ١٩٨٨، ص ١٠.

(٤١) مقابلة مع مسؤول عراقي رفيع المستوى، ١٠ حزيران، ١٩٨٩.

(٤٢) The Independent، ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٨.

مختلفة جداً في صياغة الموقف من الخطر الكردي وهو في كل حال واحد في الدولتين. وفيما كان العراق قادرا على استخدام أسلحة التدمير الجماعي بوجه السكان الأكراد المتمردين من غير أن يثير الشجب العالمي الجاد، فإن تركيا أكثر عرضة للإنتقاد بخصوص سياستها الأمنية بسبب طموحها إلى العضوية الكاملة في مجموعة الدول الغربية. ومع ذلك وبحكم كون المعارضة الكردية تشكل مثل هذا الخطر على الدولتين، فإن ذلك يعني أنه لا يمكن لأي منهما إلاَّ أن تتأثر بسياسة الدولة الأخرى الداخلية بالنسبة لهذا الموضوع. ومما يثير السخرية أن حدة تلاقي المصالح بينهما يبقى عاملاً يمكن له أن يدفع الدولتين إلى تجديد النزاع حول السياسة العملية التي تتبنيانها لمواجهة هذا الخطر.

٦ ـ أصول السياسة الخارجية وأزمة الخليج

في أعقاب الحكاية التعيسة للعلاقات مع الشرق الأوسط في الخمسينات، وضعت تركيا عدداً من المبادىء والأصول لتحديد وإبراز عملية صنعها لسياستها في الفترة الحديثة. ومن شأن فهم هذه المبادىء والأصول يمكن إدراك السياسة التركية نحو المنطقة، لا بل التكهن المسبق بها. ونستهل هذا الفصل بسرد هذه المبادىء والأصول، ثم بمناقشة خلفيتها وجدواها بعد ذلك.

على أنه من الواضح في عالم متغير، لا سيّما في عالم تغيّر تغيراً عميقاً في نهاية العقد، أنه يمكن أن تحدث ضغوط من شأنها إدخال تعديلات حتى في أعمق أسس مبادىء السياسة الخارجية. وجاء غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ يمثل تحدياً جديداً لمبادىء السياسة التركية في الشرق الأوسط. والغرض من هذا الفصل هي مناقشة استجابة تركيا لهذا التحدي مع الإشارة الخاصة إلى ما ينطوي عليه ذلك بالنسبة لمبادئها في السياسة الخارجية وسننهي هذا الفصل بالتكهن بشأن مضامين هذا التغير: هل يمثل، تغييراً في النصوص أم أنه إعادة تحديد لمبادىء صنع القرار التركي؟

أصول السياسة الخارجية:

لقد طورت تركيا علاقاتها نحو المنطقة بصورة عامة آخذة بعين الاعتبار بالمبادىء السبعة التالية[1].

١ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط: لا تملك تركيا الثقة

(١) بصدد عرض المبادىء الأساسية التي تحكم سياسة تركيا الشرق أوسطية، راجع سيفي طاشان:
«Contemporary Turkish policies in the Middle East: Prospects and Constraints» في Dispolitika (السياسة الخارجية)، مجلد ٢٢. العددان ١ ـ ٢، حزيران ١٩٨٥.

الذاتية، ولا المعرفة، على ما يرجح، باستخدام العلاقات الشخصية وصلات القربى التي تتحكم بالسياسة العربية، في سبيل مصلحتها. وفي أية حال، إن التدخل في الشؤون الداخلية في دولة عربية من شأنه أن يعزز المخاوف العربية من احتمال إنتهاج تركيا سياسة عثمانية جديدة نحو المنطقة. ومثل هذا العمل، من شأنه، بالطبع، أن يجعل تدخل دول الشرق الأوسط بشؤون تركيا الداخلية أمراً مشروعاً، وهي قضية بالغة الحساسية من حيث توسيع الاضطرابات في مناطق الحدود الجنوبية الشرقية.

٢ ـ **عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة**: وينطبق هذا المبدأ على العلاقات بين الدول العربية بصورة خاصة. مرة أخرى، إن هذا المبدأ يعكس عدم خبرة تركيا وانعدام ثقتها بنفسها على القدرة على توجيه هذه العلاقات بصورة فعّالة في سبيل أغراضها. وتخشى تركيا أن تفشل في هذه المهمة بحيث تجعل الدول العربية توحّد مواقفها في وجه خطر تركي متصور. وقد دلّ حياد تركيا أثناء حرب إيران والعراق على احتمال تطبيقه بصورة موسعة وناجحة، إلى أبعد من إطار العلاقات العربية العربية.

٣ ـ **تطوير علاقات ثنائية مع جميع دول المنطقة**: هنا نؤكد على كلمتي «ثنائية» و«جميع». والواضح أن تركيا تفضل تطوير هذه العلاقات على أساس المبادلة والمصلحة الذاتية لضمان التوازن والاستمرارية. والمقصود هنا الرغبة بتجاوز توسّط أية منظمة تضم أكثر من بلاد، كجامعة الدول العربية مثلاً، وذلك في الواقع ردة فعل على أساس انعدام الثقة بجامعة الدول العربية كمسرح للقومية العربية الراديكالية في الخمسينات والستينات. إن وجود جامعة دول عربية قوية يعني أن الدول العربية الصغيرة، كالأردن، تكون أضعف من أن تمارس سياسة خارجية مستقلة. وفي نظر تركيا إن ذلك من شأنه أن يهدم تركيا.

٤ ـ **استمرار تقسيم نظام الدول العربية**: تشير مخاوف تركيا التاريخية بالنسبة لتماسك جامعة الدول العربية إلى اهتمام أساسي لدى الدولة التركية باستمرارية تقسيم النظام العربي. وقد أدّى تقسيم العالم العربي إلى عدد من الدول إلى إيجاد مسرح هام من التنافس بينها، مما يسيء إلى تماسكها، ويضعف بالتالي نفوذ العرب على المسرحين الإقليمي والعالمي. ثم إن للنظام العربي القائم وظيفة هامة هي أن لا تكون أية دولة عربية بمفردها أكبر أو أعظم قوة من تركيا نفسها. إن إقامة دولة عربية عظمى في العراق، أو في شبه الجزيرة العربية، أو سوريا الكبرى، هو على ما فيه من إغراء، مثير للقلق في تركيا لأن في ذلك حشداً للقوة العسكرية والسكان والموارد الطبيعية الغنية معاً.

٥ ـ **علاقات تجارية واقتصادية بالغة الحد الأقصى**: منذ أن ارتفعت أسعار النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، أصبح الشرق الأوسط ميدان مكاسب اقتصادية كبيرة. وزادت الفرص

السانحة لتركيا خلال الحرب العراقية الإيرانية، بسبب موقعها الهام. والاقتصاد التركي حقق مكاسب ضخمة من هذه التطورات. والمبادلات التجارية التركية مع الشرق الأوسط لا تزال برغم انخفاضها في أواخر الثمانينات كبيرة. ورفع هذه الإمكانية إلى الحد الأقصى، وإزالة العقبات من طريق ذلك، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، يظلان الهدف الرئيسي للحكومة التركية.

٦ ـ **فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي**: في الخمسينات كانت الدول الراديكالية في الشرق الأوسط تنظر إلى تركيا كعميلة «للناتو»، كدولة تنظر إلى المنطقة بمنظار الولايات المتحدة. ومرة بعد مرة وقفت تركيا بجانب الدول الغربية في نزاعاتها مع الكيانات الإقليمية، بصرف النظر تقريباً عن القضية المطروحة[٢]. وبعد انقضاء ما يزيد على ثلاثة عقود، لا تزال تركيا تحاول الاستمرار في هذا الموقف في علاقاتها الاقليمية، على أن موقفها في الوقت الحاضر حذر، يتصف بالدقة والتردد. هي حريصة على أن لا ينظر إليها بأية صورة بأنها تنفذ أوامر الغرب في الشرق الأوسط، والواقع أن المصلحة القومية هي التي تحدّد في الوقت الراهن سياسة أنقرة وأعمالها في الشرق الأوسط على وجه أكثر حزماً.

٧ ـ **توازن دقيق في موقفها من القضية الإسرائيلية الفلسطينية**: لقد شعرت تركيا أن عليها أن تنهج نهجاً حذراً بين الغرب والدول العربية بالنسبة لإسرائيل. وقد اعترفت أنقرة بإسرائيل بعد أقل من شهرين من اعتراف الولايات المتحدة بها سنة ١٩٤٩. إلاَّ أنها لا تزال حذرة أو أنها تتخذ موقفاً أكثر تميزاً من الغرب في حساسيته حيال بعض تصرفات إسرائيل المثيرة، مراعاة للعالم العربي. ويستند هذا الموقف إلى إدراك يمر في تغيّر في الوقت الحاضر، بأن سياسة الدول العربية تجاه تركيا تتحدد إلى درجة ملحوظة بموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي.

تركيا وأزمة الخليج:

بسبب غزو العراق للكويت، تعرضت تركيا إلى مشاكل محتومة. أولاً: مسألة توازن السلطة في المنطقة، إذ أن العراق بمحاولة الإستيلاء على الإمارة الثرية الغنية نفطياً، كان بالفعل يسعى إلى فرض هيمنته على المنطقة. إن قواته المسلحة الكبيرة، الحسنة التجهيز بالإضافة إلى التقنية الصاروخية والأسلحة غير التقليدية، جعلا مثل هذه المحاولة خطراً

(٢) على سبيل المثال، وقفت تركياً إلى جانب فرنسا في الأمم المتحدة سنة ١٩٥٢ ضد محاولات القوميين التونسيين لتحقيق الاستقلال لبلادهم برغم زخم وانتشار الدعم للتخلص من الاستعمار بين الدول.

(٣) BBC/SWB/ME، ٣ آب، ١٩٩٠.

جدياً. يضاف إلى ذلك أن الدول الإقليمية وحدها كانت عاجزة عن تحييد العراق. والظاهر أن إسرائيل توقفت فجأة عن توجيه ضربة جراحية للعراق في ربيع ١٩٩٠. إيران كانت من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنفسية ضعيفة بنتيجة الثورة والحرب الشاقة التي استمرت ثمانية أعوام مع العراق؛ سوريا مثقلة بعبء لبنان وبالحاجة إلى مراقبة إسرائيل. وبسرعة أوضح الغزو حدود القدرة السعودية العسكرية والدبلوماسية. وبسبب قربها من المنطقة، والعراق بصورة خاصة، أصبح توازن القوىٰ الإقليمي ذا أهمية حاسمة لتركيا. هنا كانت القضية: ما هي أفضل طريقة لصد العراق من غير قلب التوازن الدقيق باتجاهات أخرى.

ثانياً: إن الأهمية الجغرافية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة لخطوط العراق التموينية عنت أن أنقرة تعرضت على الفور لضغط مباشر للعمل ضد العراق. وبالإضافة إلى العربية السعودية، ثم الأردن ولو إلى حد أدنى، كانت تركيا أساسية في أية محاولة لفرض حظر اقتصادي على بغداد. تركيا ذات أهمية كمصدرة سلع للعراق، وكنقطة «ترانزيت» للسلع من دول أخرى. وهنالك أهمية مركزية، في كل حال، لخطي النفط العراقيين اللذين يجتازان تركيا. وكان لا بدّ لتركيا والعربية السعودية معاً من لعب دور حاسم إذا كان لا بدّ من حرمان العراق من القدرة على تصدير النفط الخام.

ثالثاً: هنالك قضية علاقات تركيا على المدى البعيد بالشرق الأوسط والعراق بصورة خاصة. وجاء غزو العراق بمثابة تطور عميق حتى أن تركيا لم تستطع أن تبقى غير مهتمة. ومن ناحية أخرى، كان لا بدّ للتورط التركي في مثل هذه الأزمة الإقليمية الرئيسية أن يسهم في تحديد علاقاتها في المستقبل مع شعب المنطقة ودولها. لم يكن لتركيا أن تبقى بعيدة إذا كانت الدول المحلية عاجزة عن إزالة الضرر الذي نتج عن الغزو. غير أن تورط تركيا المباشر، على أي مستوى سينظر إليه بشكٍ كبير في قسم كبير من المنطقة وقد يجعلها عرضة للتهمة بالعثمانية الجديدة.

رابعاً: إن سرعة تورط الولايات المتحدة وبعض حليفاتها الأوروبيات في الأزمة عنت أن علاقات تركيا في إطار الأزمة ستسهم في تحديد علاقاتها المستقبلية مع الغرب عموماً والأميركيين خصوصاً. وكان يحتمل أن تسنح فرص على عدد من المستويات، التجارية والدبلوماسية والعسكرية. والأهم من ذلك أن طبيعة علاقات تركيا على المدى القصير بالولايات المتحدة والأسرة الأوروبية تعرضت لإعادة تقييم لها على المدى البعيد. وسرعان ما تحولت أزمة الخليج إلى قضية تتناول العلاقات التركية بالشرق الأوسط والغرب، ولم يعد يمكن لأية سياسة تنهجها أنقرة في أي ميدان إلاّ أن تترك أثرها الكبير على أي نهج لها في الميادين الأخرى.

وجاءت تصريحات تركيا الأولية بشأن الغزو متلائمة مع أسلوب وجوهر دبلوماسيتها

المعاصرة نحو المنطقة. كانت مؤقتة، غير نهائية. أعربت أنقرة بوضوح عن عدم موافقتها على الغزو، إلاّ أنها شعرت بالحرج إذ أن القضية هي مشكلة بين دولتين عربيتين، كما أن العرب كانوا يبحثون بدأب عن حل دبلوماسي للقضية، أي أن تركيا كانت، بكلام آخر، مترددة في مخالفة المبدأ الثاني في سياستها الخارجية كما شرحناه أعلاه. وهكذا جاءت البيانات التركية في البداية شاجبة بصورة غير عنيفة، إذ أن وكالة أخبار الأناضول اكتفت بأن أذاعت أن تركيا «تأسف لاحتلال العراق للكويت»، ووصفت هذا العمل «بالخطر على الحفاظ على الصداقة في المنطقة».

وتخلصت تركيا من إصدار بيانات سياسية أكثر عنفاً حين تبنى مجلس الأمن في الأمم المتحدة على وجه السرعة سلسلة مقررات ملزمة. القرار رقم ٦٦٠، الذي اتخذ يوم الغزو، شجب عمل العراق وطالب بالإنسحاب التام غير المشروط. ثم نالت تركيا تغطية الشرعية الدولية بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ في ٦ آب، وهو يفرض حظراً اقتصادياً على العراق، ويعلن «أن على الدول جميعها منع . . . الإستيراد إلى بلدانها كل البضائع والمنتوجات ذات المنشأ العراقي أو الكويتي أو المصدرة منهما بعد تاريخ القرار». ذلك أتاح لتركيا أن توقف كل متاجرة مع العراق وأن تنهي تسهيلات الترانزيت لصادراته النفطية من غير أن يوسم ذلك بأنه عمل فردي.

على أن الشرعية الدولية لم تكن وحدها العامل الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. هنالك التهديد المحتمل لتركيا من جراء سياستها إزاء تصدير النفط العراقي، لا سيّما عبر خطي النفط المارين عبر أراضيها. وزير خارجية بريطانيا السابق الدكتور دايفيد أوين كتب «أنه بمجرد سد خطي النفط أو نسفهما، تقوم حالة حرب فعلية بين الدولتين المعنيتين»[٤]. كذلك كان على تركيا أن تأخذ بعين الاعتبار كيفية نظرة أنحاء أخرى في المنطقة إلى هذه الأعمال. وبصورة خاصة، كانت تركيا عرضة لاتهامها تكراراً بأنها ذراع الناتو في المنطقة. وبذلك كان توقيت وأسلوب السياسة المنفذة على نطاق كبير من الأهمية.

أولاً، كانت ردة فعل تركيا الرسمية شيئاً يمكن التكهن به. وفي السادس من آب أعلن محمد كيشيسلر وزير الدولة الإسلامي النافذ الذي كان يشرف على سياسة النفط الحكومية، أن تركيا لن تغلق خطي النفط العراقيين طالما بقي خط النفط المار عبر العربية السعودية عاملاً، مبرراً ذلك بأن على تركيا أن تمنح الأولوية لحاجاتها الضرورية ومصالحها[٥]. مثل هذه النظرة كانت حكيمة. قطع النفط عبر تركيا وحدها سيكون ذا تأثير

---

(٤) The Times، ٨ آب، ١٩٩٠.

(٥) نقل في الصحيفة اليومية التجارية «دنيا»، وفي نشرة التجارة التركية ٦٠ آب. ١٩٩٠.

جزئي إذا لم تفعل السعودية الشيء ذاته. وإذا ما قامت الرياض باتخاذ الخطوة الأولى فإن ذلك سينفي التهمة بأن تركيا هي أداة بيد الولايات المتحدة في المنطقة. طبعاً يمكن اللجوء إلى القول، كما حدث بالفعل، أن اتخاذ الخطوة الأولى سيسهم في مساعدة السعودية المتخوفة على قطع خط النفط العراقي عبر أراضيها. غير أن تركيا تكون بذلك قد ركبت مركباً صعباً لا يمكن التراجع عنه، مع ما يحمل ذلك من إظهار صورتها سلبية في المنطقة.

وفي الوقت ذاته تقريباً خفض العراق دفق النفط عبر الخطين المارين في تركيا. وأعلن محمد كيشسلر أن العراق أوقف الضخ عبر أحد خطيه النفطيين في تركيا، فيما خفض الضخ عبر الخط الآخر بنسبة ٧٠٪[٦]. ومهما كان دافع بغداد إلى ذلك، فإنه سهّل على أنقرة وقف الضخ الكامل حتى ما بعد اتضاح الموقف السعودي. وفي السابع من آب حظرت تركيا شحن النفط العراقي من مصب الخط النفطي على ساحلها المتوسطي وهو قرار وصفه دايفيد أوين بأنه «شجاع»، واعتبره يلغي ضرورة كسر الخط[٧]. وبدا كأن كيشسلر موافق. وبالنسبة إلى العراق فإنه ظلّ قادراً على ضخ نفطه عبر خط النفط إلى أن امتلأت الخزانات على الموانىء المتوسطية، وهي عملية استغرقت في تقديره نحو ستة أيام. بعد ذلك يكون «وقف الخط في يدي العراق»[٨].

وكانت النظرة الملطفة جداً، على ما يبدو، هي سياسة الحكومة العامة. وجاءت الشروحات من قبل وزارة الخارجية التركية للصحافة في هذا الوقت إقراراً بأن تركيا تتباطأ بخصوص قضية وقف خط النفط. ثم أكّدت الشروحات حاجة تركيا إلى الحذر بسبب تعايشها مع دول المنطقة. هكذا بدا الأستاذ علي بوزر وزير الشؤون الخارجية بيانه للمراسلين الدبلوماسيين في الثامن من آب. على أن إنقلاباً غريباً مثيراً للحرج في الأحداث، توقفت هذه البيانات حين تلقت وكالة الأنباء الأناضولية تقريراً جاء فيه أن الرئيس أوزال قرّر وقف خطي النفط العراقيين[٩]. جاء قرار الرئيس غير متوقع في تركيا. وظهر كأن الأكثرية الساحقة من الصحافيين والدبلوماسيين الأجانب والسياسيين الأتراك والمعلقين المحليين، بالإضافة إلى المسؤولين في وزارة الخارجية أخذوا على غرّة. على أن مثل هذه الدهشة العامة يمكن تفسيرها بأن هذا القرار لم يكن متوافقاً مع المبادىء العامة في أساس السياسة التركية حيال المنطقة في العقدين الماضيين. لقد جاء القرار

---

(٦) BBC/SWB/ME، ٨ آب، ١٩٩٠.

(٧) The Times، ٨ آب، ١٩٩٠.

(٨) انترناشونال هيرالد تريبيون، ٨ آب، ١٩٩٠.

(٩) مقابلة مع صحفي أجنبي مقيم في تركيا، ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٠.

مخالفاً بصورة خاصة للمبدأين الثاني والسادس من مبادىء السياسة الخارجية المعروضة أعلاه. ويمكن كذلك تفسير هذه الدهشة الواسعة بأن الرئيس أوزال أراد أن يكون القرار عملاً شخصياً وأن يعلنه بتبجح، كأنه بذلك يؤكد على سيطرته على صناعة السياسة القومية وعلى التزامه الشخصي بالمعسكر الغربي.

الظاهر أن هنالك عنصرين أساسيين يردان قبل أي شيء آخر في هذه السياسة الشخصية. أولاً: يبدو أن الرئيس أوزال شاء أن يغتنم الفرصة لدعم ما كان قد أصبح علاقة ثنائية مائعة مع الولايات المتحدة. وجاء ذلك تقديراً صحيحاً على المدى القصير من حيث أنه أسفر عن نتائج إيجابية سريعة على المستويات الإستراتيجية، والتجارية والعسكرية والدبلوماسية... حتى الشخصية. الظاهر أن أوزال رأى الأزمة مناسبة لإثبات أهمية تركيا الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة، وهي حقيقة سرعان ما أثبتها الإقرار الحماسي بها. على الصعيد التجاري، كانت أولى الفوائد الملموسة للأزمة إعلان الولايات المتحدة في تشرين الثاني أنها ترفع حصة النسيج التركي[١٠]. وبالنسبة للناحية العسكرية، استفادت تركيا، وهي بحاجة ماسة إلى إعادة نظر نوعية في السلاح الثقيل، من تامين أسلحة حديثة بقيمة ٨ بلايين دولار، توفرت لها بنتيجة نزع السلاح في ميدان أوروبا الوسطى. وقد شملت ١٠٠٠ دبابة، و ٧٠٠ ناقلة شخصية مصفحة، وعدداً من القذائف الصاروخية[١١]. وعلى الصعيد الدبلوماسي بات المسؤولون الأتراك يعتقدون بأن فرص إدخالهم في الأسرة الأوربية تتعزز بنتيجة الأزمة[١٢]. والأهم من ذلك أنهم اعتقدوا أن واشنطن التزمت بأن تضغط على الأسرة الأوروبية لتأمين قبول تركيا[١٣]. ولعل هنالك شيئاً من الغرور كان واضحاً في أن أوزال سرّ للاهتمام الشخصي الذي أبداه نحوه الرئيس بوش في الأيام الأولى من الأزمة[١٤].

---

(١٠) وعدت الولايات المتحدة بمنافع اقتصادية أخرى، بما في ذلك الدعم بمنح اعتمادات بقيمة ١,٤ بليون دولار من البنك الدولي.

(١١) وشملت وعود أميركية أخرى الإفراج عن ٤٠ مقاتلة قاذفة قنابل فانتوم، إف ـ ٤، مستعملة، مجمدة منذ ١٩٨٤ بسبب اعتراضات الأوساط اليونانية النافذة. وهو عرض يوفر قروض بنك التصدير والاستيراد للمشروعات العسكرية التركية (The Independent، ١٦ آب، ١٩٩٠) وتعهد بعدم خفض المساعدة العسكرية الاميركية لتركيا عن ٥٤٥ مليون دولار سنوياً. (M.E.I. رقم ٣٨٥، ١٢ تشرين الأول ١٩٩٠).

(١٢) ويحتج المسؤولون الأميركيون بأنهم ولو كانوا يؤيدون دخول تركيا إلى الأسرة الأوروبية، لم يقدموا للقادة الأتراك أية وعود في هذا المجال.

(١٣) وهذا هو رأي صحفيين أجانب مقيمين في تركيا، هيوغ بوب في The Independent، على سبيل المثال، ١٣ آب، ١٩٩٠.

(١٤) من الملاحظ أن أربع محادثات كانت قد جرت حتى ١٢ آب، بين الرئيسين بوش وأوزال. راجع The Independent ١٣ آب، ١٩٩٠.

ثانياً: كان أوزال يعرف ـ ويوافق على ـ نظرة الولايات المتحدة وحلفائها المباشرين بأن عراق صدام حسين يقع «خارج الحظيرة» وبأنه لا بدّ من إجراء تغييرات واسعة في شمالي الخليج، إذا كان للاستقرار والسلام أن يسودا في هذه المنطقة. كذلك كان هنالك قلق يتزايد عمقاً داخل تركيا بخصوص تزايد قوة العراق العسكرية واستعداده لاستخدامها[١٥]. وقَبِل أوزال بما أقرته الولايات المتحدة وبريطانيا من جدول بخصوص الأزمة، يضم الهدف الاستراتيجي المعلن القاضي بانسحاب العراق الكامل غير المشروط من الكويت، والهدف الخفي الآخر، وهو إزالة صدام حسين وتحييد القوة العسكرية العراقية، لا سيّما في ميدان الأسلحة غير التقليدية. حيال هذه الخلفية يسهل إدراك قيام «تورغوت أوزال بحرق جميع الجسور مع صدام»[١٦]. بالنسبة لأوزال، كان الشرق الأوسط يمر في تغيرات لا رجعة فيها، لذلك من الحيوي بالنسبة لتركيا أن تكون في وضع تحصل فيه على النفع الكامل من الفرص المستقبلية.

كان أسلوب وجوهر تعامل الرئيس أوزال في أزمة الخليج متناسبين مع الرجل، مثيرين للجدل في تركيا. الإجماع السابق بشأن النزاع تحطم مع تزايد استقطاب المواقف. والنخبة الكمالية التقليدية التي ارتأت نهجاً آخر لسياسة تركيا الإقليمية ترددت أمام أسلوب وجوهر عمل أوزال الحزبي المتهور. وكان هنالك شعور واسع داخل المؤسسة بأن على تركيا أن تنهج نهجاً أكثر حياداً، وأن تحتفظ بإمكانية لعب دور الوساطة بين العراق وخصومها المباشرين في المنطقة.

وعلى أثر ذلك نشأت مخاوف بشأن الدور العسكري الذي يمكن لتركيا أن تجد نفسها مضطرة للقيام به على الصعيدين القصير والطويل. وأثيرت هذه المخاوف حين أُعِدَّ مشروع قانون للمجلس النيابي التركي يمنح الصلاحيات الواسعة للحكومة، أو للرئيس، على الأصح، كي يعلن الحرب. وحذّر عدد من الصحف من المساهمة في أي عمل عسكري متعدد الأطراف ضد العراق[١٧]. وعاد أحد المعلقين، أوقطاي إكشي إلى الماضي في إسداء النصيحة معارضاً العمل العسكري. قال: «إذا ما دفعت تركيا إلى

---

(١٥) الاعتقاد السائد في تركيا، كما قال دبلوماسي أجنبي، أن العراق، إذا استخدم قوته العسكرية للاستيلاء على موارد الكويت النفطية في الوقت الحاضر، سيتمكن من استخدامها ضد تركيا لتأمين سير النهر في المستقبل (مقابلة، ١٥ تشرين الثاني، ١٩٩٠).

(١٦) المعلق الصحفي التركي، محمد علي بيرند، في The Independent ١٦ آب، ١٩٩٠.

(١٧) على سبيل المثال ـ جمهورية ـ مكررة في Turkish Press Review، ١٠ آب، ١٩٩٠.

خوض الحرب مع العراق. . . فإن العرب لن يغفروا لها ذلك. . . كما حقدوا على انضمام تركيا إلى ميثاق بغداد منذ سنوات»[١٨]. كذلك كان بعض الذعر، على ما بدا، بالنسبة للدور الذي يعده الحلفاء الغربيون لتركيا. دنيز بايكال، نائب رئيس الحزب الشعبي الديمقراطي الإشتراكي، حذّر من أن تركيا «ليست بحاجة للقيام بدور شرطي المنطقة»[١٩]. وكتب ممتاز سوسال في «ملة» يشكو من أن الخطر الخارجي على تركيا مبالغ فيه من قبل الذي يريدون أن يروا تركيا شرطي الشرق الأوسط[٢٠].

إن الثغرة التي انفتحت في تركيا بخصوص أزمة الخليج تجاوزت السياسات الحزبية وتحفظات المثقفين. الواقع أنها «مثلت شقاً» بين الرئيس أوزال وأنصاره في قلعة التقاليد الكمالية، أي الجيش. وبلغت القضية ذروة في كانون الأول ١٩٩٠ حين استقال قائد القوات المسلحة التركية نسيب تورمطاي، على أثر إهانة شخصية من الرئيس أوزال له ولنسيبه وزير الدفاع، في الظاهر، بقيامه بزيارة لرؤساء أقسام الجيش بدونه. غير أن هذا التوتر الشخصي كان نتيجة الخلافات بشأن السياسة الخليجية، لا سيّما احتمال استخدام القوة العسكرية التركية ضد العراق. والظاهر أن الرئيس أوزال كان يدعم مخطط واشنطن للجوء الباكر إلى الحل العسكري، ودور تركيا البارز في هذا الحل. غير أن الجنرال تورمطاي، بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية والبيروقراطية كانوا، على ما يبدو، أكثر تحفظاً[٢١].

اتجاه جديد للسياسة الإقليمية؟

هل مثلت خبرة أزمة الخليج تغيراً جديداً في المبدأ والأسلوب بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية بخصوص الشرق الأوسط؟ ولب المسألة هو ما إذا كانت السياسة التركية أثناء الأزمة تمثل تغيراً عميقاً لا عودة عنه، أم أنها خاصة إلى درجة أكبر بالأزمة نفسها أو بالأسلوب السياسي لتورغوت أوزال وبشخصيته؟

واضح أن الوقت لا يزال باكراً للقول ما إذا كان الموقف التركي من المنطقة خضع بصورة عامة لعملية إعادة تقييم سياسية بالنسبة للأزمة مباشرة. الكثير يتوقف على نتائج الأزمة، وأهم ما في ذلك، ترتيبات الأمن في فترة ما بعد الحرب. على أنه من الإنصاف أن نفترض أن للرئيس أوزال رؤيته في تورط تركيا في تحديد وتنفيذ هذه الترتيبات الأمنية.

---

(١٨) «حريات» منشورة في Turkish Press Review ٩ آب، ١٩٩٠.

(١٩) مقابلة مع «حريات»، منشورة في Turkish Press Review، ٨ آب ١٩٩٠.

(٢٠) نقلاً عن Turkish Press Review، ٨ آب ١٩٩٠.

(٢١) The Independent، ٤ كانون الأول ١٩٩٠.

وقد اعترف بنفسه بأن الرغبة بـالاستفادة من أيـة تغييرات تحـدثها الأزمـة في المنطقـة هي عامل أساسي في قناعته بأن أنقـرة ينبغي لها أن تلعب فيهـا دوراً فعالاً ومؤيـداً للغرب. ثم إن ذلك يشير إلى أن الرئيس أوزال الذي أظهر بانتظام عن توفر رؤية استراتيجية لـديه غيـر مستعد للارتباط بمبادىء أساسية لأن معارضتها في السابق كانت غير ممكنة.

وبـالمقارنـة مع ذلـك، إن كثيرين في المؤسسـة الكمـاليـة، على مستـوى الحـزب السياسي، أو المستويين العسكري والبيروقراطي، أبدوا عدم الإرتياح إلى أوزال الخيالي. هنالك حذرهم الغريزي، الفطري حيال اندفاعه الظاهري؛ عنادهم حيال حزمه الحـاسم، تمسكهم الشديد بالمبادىء المحددة بعناية حيال واقعيته المرنة. الظاهر أن النخبة التقليدية الكمالية أكثر ارتياحاً إلى المبادىء القديمة لسياسة تركيا الخارجية في المنطقة. والواقع أن هنـالك قليلين من ذوي رؤيـة أوزال الاستـراتيجيـة قـادرين على أن يضعـوا بـاتقـان، وأن ينفذوا، سياسـة أبعد تصـوراً، وأشد خـطورة بالتـالي. ولا ريب أن هنالـك من يشاطـرونه النـظرة، لا سيّمـا في أوسـاط التكنـوقـراطيين المتعلمين في الغـرب في مؤسســات منهـا المصرف المركزي، ومنظمة التخطيط الحكومية، ونيابة وزارة المالية والتجارة الخارجيـة، على أنهم بوجه عام من الجيل الأصغر، لا ترتفع مكانتهم إلى مكانة الشخصيات السياسية والتكنوقراطيـة الأخرى. لذلك يبدو أنه ستكـون هنالـك، بحالـة انسحاب تـورغوت أوزال من المسرح السياسي، محاولة لإعادة توجيه السياسة التركية الخارجية باتجاه أكثر تقليدية. إلاّ أن مصير هذا التوجه الجديد يعتمد إلى درجة كبيرة، على التراث الذي تتركـه الرئـاسة الحالية والتغيرات التي توشك أن تحدث في المنطقة

٧ ـ تركيا والصراع العربي الاسرائيلي

لقد سيطر الصراع العربي الإسرائيلي على السياسة في الشرق الأوسط طوال أربعة عقود. . . حتى المراحل الأخيرة من الحرب بين إيران والعراق لم تستطع إلا لفترة قصيرة أن تكسف القضية العربية الإسرائيلية باعتبارها الاهتمام المركزي في المنطقة.

والسياسة التركية نحو الصراع أشبه شيء بالصورة المجازية لكثرة ما فيها الغموض، والإبهام والتناقضات نحو الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية. إن عرض سياسة الحكومة التركية في هذه المنطقة منذ الحرب، يتبين منه عدد من التغيرات المفاجئة الاتجاهات، ولكن أكثريتها غير ذات صلة بالصراع نفسه. يضاف إلى ذلك أن هنالك تناقضات بدت بين الموقف المعلن للحكومة التركية وسياستها التي تنفذها. وفي الثمانينات كانت تركيا، ولا ريب، أكثر نجاحاً باعتماد سياسة مدروسة، متوازنة، أدّت إلى توسيع علاقاتها مع جميع الأطراف، مع أنها لم تكن خالية كلياً من الأخطاء والتناقضات التي طبعت سياستها في العقود السابقة. غير أن سجلها الدبلوماسي المتحسن كان، على ما يبدو، أوثق صلة بتغيرات في العوامل الخارجية منه بثقة الدبلوماسية التركية الذاتية نحو الصراع.

نظرة تاريخية عامة:

في تشرين الثاني، ١٩٤٧، حين إلتأمت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على مشروع تقسيم فلسطين، عارضت تركيا القرار، منسجمة بذلك مع مقاربتها قبل الحرب للبلاد العربية. صوتت ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي، ووقفت مع العدد القليل آنذاك من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي نالت نصيبها من الهزيمة التي مني بها العرب. منذ تأسيس الجمهورية التركية كانت سياستها دعم مبدأ

تقرير المصير، لأسباب ظاهرة على أثر الصراع الجمهوري بوجه معاهدة سيفر[1]. وبالنظر إلى الأكثرية العربية البارزة التي تبلغ نحو ٦٠٪ من السكان في فلسطين المنتدبة سنة ١٩٤٧، كان يجب لتقرير المصير أن يؤدي، كما يفترض المرء، إلى تشكيل دولة موحدة خاضعة للأكثرية العربية، بدلاً من الدولة اليهودية التي نشأت. لقد كانت مضامين السياسة التركية واضحة.

وتمسكت تركيا بهذه السياسة فور قرار الأمم المتحدة، بالتقسيم رافضة في البداية أن تعترف بالدولة اليهودية. على أنه سرعان ما أخذت بعد ذلك عوامل خارجة عن المنطقة تحتل الأولوية في تقرير سياسة تركيا. ومنذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٤ كان لإنحياز تركيا إلى الغرب أثره الحاسم على السياسة الإقليمية. وبصورة خاصة صارت حاجة تركيا الماسة إلى التماس موافقة الولايات المتحدة في العمل على إنشاء الناتو هي التي تحتل المكانة الأولى قبل الوضع الإقليمي. وفي آذار ١٩٤٩، أقنعت تركيا بالإعتراف بدولة إسرائيل. وبتغيير خطها، استطاعت تركيا أن تنتفع بالظروف المتغيرة الناشئة بعد نجاحات إسرائيل العسكرية في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ١٩٤٧ ـ ٤٨. وجاء ضعف الأنظمة العربية الظاهر يزيد ثقة أنقرة بأن عقوبة الدول العربية غير ذات أهمية. وفي سنة ١٩٥٠ أصبح اعتراف تركيا بإسرائيل أمراً واقعاً بتعيين وزير فوق العادة في تل أبيب، وفي سنة ١٩٥٢ بتبادل السفراء.

مثل هذه السياسة التركية التوفيقية نحو إسرائيل التي قامت على عوامل غريبة، لم تود بصورة آلية إلى علاقة ثنائية وثيقة. وفي أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات أبدت الحكومة التركية الكثير من الريبة بإسرائيل غير المنحازة رسمياً. ووجود العديد من الأحزاب اليسارية داخل إسرائيل لم يكن واقعاً يصعب على السلطات التركية أن تعرف أبعاده بل كان إلى جانب ذلك سبباً للقلق بخصوص التوجه السياسي لدولة إسرائيل على المدى البعيد. مثل هذا الحذر خالطه شعور بالتفوق كانت النخبة التركية تمارسه حيال اليهود باستمرار. وإذا لم يكن اليهود قد تعرضوا أثناء التاريخ للاضطهاد في تركيا، لا بل ان تركيا كانت ملاذاً لليهود الأوروبيين الذين فرّوا من الاضطهاد النازي، فإنه كان يتوقع للأقلية اليهودية أن تكون موالية، غير مثيرة للمشاكل، لقاء حماية العثمانيين لهم، ثم الدولة التركية حالياً. وبصورة لا التباس فيها، كان اليهود في تركيا يعتبرون «جبناء، سلبيين، وخائفين»[2].

---

(١) عمر كركوشوغلو «Turkey's attitude Towards the middle East Conflicts»، Dis Polititka مجلد ٥، عدد ٤، نيسان ١٩٧٦، ص ٢٦.

(٢) أميكام نشماني: «Treading the tightrope Israeli- Turkish relations, 1948- 1958» في Israel, Turkey and Greece (لندن، فرانك كاس، ١٩٨٧) ص ٥٩.

مثل هذا الاعتداد والشعور بالتفوق كان يسم موقف السلطات التركية حيال إسرائيل. لذلك كانت أنقرة، بين الحين والآخر، تظهر النقمة على بعض مظاهر العلاقة التي تناقض مثل هذا التصور، كالتفوق التكنولوجي لقوات إسرائيل المسلحة، وميل الميزان التجاري لصالح إسرائيل. على أن تركيا بدأت، في النصف الأول من الخمسينات، برغم هذه الخلفية القلقة، تعير أهمية متزايدة لعلاقاتها الناشئة مع إسرائيل. ومرد ذلك، بصورة جزئية، إلى أن إسرائيل أثبتت التزامها بمكافحة الشيوعية الدولية بأن أعلنت، على سبيل المثال دعمها لموقف مجلس الأمن الدولي في كوريا. يضاف إلى ذلك أن أنقرة أملت تحسين علاقاتها التعاونية، برغم بعض البرودة، مع الولايات المتحدة باستمالة اليهود الأميركيين إليها.

وكان لهذه العلاقة النامية مع إسرائيل أثرها المباشر على علاقات تركيا مع العرب. وفي صيف ١٩٥١، على سبيل المثال، وقفت تركيا بجانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس. وإذا كانت الموقف التركي سليماً من حيث القانون الدولي، فإنه جاء ضربة للعلاقات التركية المصرية، وأثار «انتقاداً مريراً» في مصر[٣]. واستمرت هذه العلاقات الصعبة مع مصر بعد الثورة الجمهورية فيها. وفي حزيران، ١٩٥٤، وجّه رئيس الوزارة التركية عدنان مندريس أثناء زيارة له إلى واشنطن، لوماً إلى العرب قال فيه أن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل بالحياة. وفي خطاب للرئيس عبد الناصر بعد شهرين من ذلك، أعلن بكل وضوح وقوة: «أن تركيا بسبب سياستها الإسرائيلية، ممقوتة في العالم العربي»[٤].

وشهد قيام حكومة مندريس تحولاً رئيسياً في سياسة تركيا الخارجية. وبدلاً من تجاهل الدول الواقعة للشرق وللجنوب الشرقي منها، عملت تركيا على ضمّها معاً في حلف مؤيد للغرب، معاد للشيوعية. والواقع أن الحكومة التركية بدأت منذ أوائل الخمسينات تعمل لإنشاء إطار أمني يضم الدول العربية. وبعد فشل مشروعات قيادة الشرق الأوسط ومنظمة الشرق الأوسط الدفاعية، أخذ مندريس يظهر الحذر بالنسبة لجدوى ضم الدول العربية. على أن «النظرة الجديدة» للسياسة الخارجية على يدي وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دلز، بالدعوة لمواجهة أشد للشيوعية، ولإنشاء حزام

---

(٣) إسماعيل سويسال: «Turkish- Arab diplomatic relations after the second World War (1945-1986)» في «Studies on Turkish- Arab Relations» (Foundation for Studies on Turkish- Arab Relations, 1986) ص ٢٢٣.

(٤) نقلاً عن المصدر السابق.

الأمن الشمالي بصورة خاصة، هي التي استولت على مخيلة مندريس[٥]. وفي سنة ١٩٥٥ استطاعت هذه السياسة المشؤومة أن تتجسد في ميثاق بغداد.

ولشد العراق إلى هذا التحالف، كانت تركيا مضطرة لتقديم عدد من التنازلات في السياسة الخارجية، كانت بصورة رئيسية، على حساب إسرائيل، ومنها رفض إصدار بيان دعم للسيادة الإسرائيلية وأمنها الإقليمي، وإضافة ملحق للميثاق يقول بأن البنود التي تتناول المساعدة العسكرية أثناء الأزمات، نافذة في إطار القضية الفلسطينية، لا بل متصلة بها بصورة خاصة. وجاء رد إسرائيل واضحاً، لا لبس فيه. وكثيراً ما أعربت عن «حقدها»[٦] على هذه السياسة المناصرة للعرب، بحيث أن أنقرة قد تجد نفسها في خضم مواجهة عسكرية[٧].

وظهرت علامات أخرى على هذا التغير في التوجه حين شجبت تركيا إسرائيل باعتبارها «الخطر الأكبر على السلام والهدوء في الشرق الأوسط»[٨]، وهي تسحب سفيرها من تل أبيب رداً على الغزو الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء سنة ١٩٥٦. بعد ذلك خفض التمثيل الدبلوماسي إلى رتبة مندوبية، وبذلك كانت تركيا تسير على نهج الولايات المتحدة، روحاً إن لم يكن نصاً، بتوجيه النقد للغزو الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي لمصر، وبإجبار الدول الثلاث على التخلي عن مكاسبها. غير أن هذا التدبير التركي لم ينظر إليه بأنه «أكثر من إيماءة لا تهدىء العرب»[٩]. الواقع أنه كان يمكن لهذا التدبير أن يأتي بنتيجة معكوسة، إذ أنه شجع الرأي العام العربي خطأ على الاعتقاد بأن تركيا أدركت خطأها الأولي باعترافها بإسرائيل وبإمكان التأثير عليها لسحبه. ولكن الظروف أثبتت بعد ذلك أن ذلك كان غلطة كبيرة. وفي وقت لاحق لحظ معلق تركي بقوله «ان عدم الحسم في الدبلوماسية التركية في هذا الإطار (الصراع العربي الإسرائيلي) عمّق الإستياء العربي»[١٠].

مرة أخرى، سنة ١٩٥٨، بدا كأن السياسة التركية تغيرت. في هذا الوقت كانت

---

(٥) لمناقشة هذه القضية راجع الأقسام المختصة، في بيولنت علي رضا:
«Foreign policy of Turkey Towards the Arab States. 1930-1960».
اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد سانت انتوني، أوكسفورد.
(٦) راجع: النشرة السنوية ١٩٥٥، صادرة عن السفارة البريطانية في أنقرة، في FO 371/123 999.
(٧) نشماني ـ مصدر مذكور سابقاً ص ٧٤.
(٨) محمود بالي أيكن: مصدر مذكور سابقاً، ص ٧٩.
(٩) كوركشوغلو، مصدر مذكور سابقاً، ص ٣١.
(١٠) نوري إرن: مصدر مذكور سابقاً ص ٢٣٨.

سياستها نحو العرب ممزقة. كانت أمام راديكالية عربية في ذروتها، وأمام غياب الاستقرار في الدول العربية المعتدلة. والنظام الهاشمي، حليفها الأوثق، سقط. آنذاك أخذت تركيا تتجه نحو إنشاء علاقة إستراتيجية مع إسرائيل، ووقعت «الميثاق الإطاري» الذي أوحت به إسرائيل. كان سرياً، وهو من بنات أفكار رئيس وزارة إسرائيل، دايفيد بن غوريون، وقد سعى فيه إلى تحسين علاقات إسرائيل بالبلدان التي تقع وراء «السياج العربي» وإلى إعطائها صيغة رسمية[١١]. وشمل تركيا وإيران إلى الشمال، وأثيوبيا للجنوب، في تحالف غير عربي في الشرق الأوسط. وقد سهّل انعدام الاستقرار في سوريا ولبنان والأردن والعراق عقد هذا الاتفاق في آب، سنة ١٩٥٨[١٢]. وبالنسبة لتركيا جاء هذا الميثاق الإطاري رمزاً لريبتها العميقة بالعالم العربي بكليته. ومن الناحية السياسية مثّل هذا الاتفاق ذروة التعاون السياسي مع إسرائيل (مع أن التمثيل الرسمي مع تل أبيب كان لا يزال على مستوى المندوبية).

وبذهاب مندريس، وتبديد الخطر الشيوعي في المنطقة بوجه عام، تمكنت تركيا من انتهاج دبلوماسية أكثر تراخياً بدءاً من أوائل الستينات. والحقيقة أن هذه الفترة مثلت بداية سياسة تركية في الشرق الأوسط قادرة على الانتفاع إلى أقصى حد من جانبي النزاع من غير أن تثير سخط أيهما. وحدث تطور حاسم بالنسبة لتركيا أثناء أزمة قبرص سنة ١٩٦٤، عند بروز حدود صداقتها مع الولايات المتحدة إلى درجة قاسية، برغم ولائها التام لواشنطن خلال العقد السابق. يضاف إلى ذلك أنها مثلت عزلة تركيا في التطور العالمي بسبب سياستها الخارجية الممالئة للغرب. وبالنسبة لأحد الكتّاب في هذه الفترة، كانت أزمة قبرص «تحدياً للافتراضات الأساسية التي قامت عليها سياسة تركيا الدفاعية والخارجية»[١٣]. الولاء الصارم للمعسكر الغربي لا يضمن تحقيق المصلحة الوطنية. ونتج عن ذلك أن سياسة تركيا في الشرق الأوسط لم تعد محض نتيجة لإنحيازها للغرب ولتوازن القوىٰ بين الشرق والغرب.

وتحقق لتركيا أفضل نجاح لها بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي بشأن

---

(١١) مايكل بيكر: The Foreign Policy system of Israel (لندن، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٧٢) ص ٤٨.

(١٢) أنظر مايكل بار-زوهار، بن غوريون (لندن، وايدنفلد ونيكولسون، ١٩٧٨) ص ٢٦١ - ٥، لمناقشة الظروف التي أدت إلى إنشاء الحلف.

(١٣) أورهان سويسال: «an analysis of the influences of Turkey's alignment with the West and the Arab- Israeli Conflict upon Turkish- Israeli and Turkish- Arabs relations, 1947- 77» أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة برنستون، ١٩٨٣، ص ٣١٩.

حرب ١٩٦٧ ، وقد تمثّل ذلك في «نظرة أكثر استقلالية، ومرونة، وديناميكية، وتنوعاً، إلى مسار السياسة الخارجية التركية»[١٤]. وفي الفترة السابقة لحرب الأيام الستة، أبدت تركيا تفهماً للوضع المصري ورفضت الانضمام إلى مجموعة «الدول البحرية» التي كانت تطالب بإعادة فتح خليج العقبة للسفن الإسرائيلية. وبعد الحرب أيّدت تركيا القرار الدولي رقم ٢٤٢ الذي طالب القوات الإسرائيلية بالانسحاب من الأراضي المحتلة أثناء الحرب، وأكّد حق جميع دول المنطقة بالحياة داخل الحدود الآمنة المعترف بها. تلك كانت فترة «الحياد المجدي»، وهي فلسفة نفعت تركيا أثناء الحرب العراقية الإيرانية. ووصف أحد الكتّاب هذه الفترة بأنها «الدبلوماسية في أفضل حالاتها»، حين تمكنت تركيا من «الإعراب عن مشاعرها الودية نحو الدول العربية المعنية بحرب ١٩٦٧ من غير أن تسخط إسرائيل»[١٥].

إلاّ أن سياسة الحياد المجدي هذه كانت قصيرة المدى. في السبعينات أيدت تركيا القرارات العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما فيها قرار تشرين الثاني ١٩٧٥ معتبراً الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. ثم إن تركيا كانت بالإضافة إلى ذلك على استعداد لتوسيع صلاتها بالحركة الفلسطينية. في كانون الثاني ١٩٧٥ اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للفلسطينيين، حتى ولو أن ذلك جاء ضاراً بالأردن، وهي الحليف التقليدي الأقرب للجمهورية. والحافز على هذا التحوّل البارز نحو العرب، ونحو الفلسطينيين بصورة خاصة، هو القلق من الاستخدام الفعال لسلاح النفط من قبل دول أوبك الشرق أوسطية، والفرص التجارية التي تنفتح في البلدان المنتجة للنفط. وجاءت عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٧٦ كنتيجة، ولو جزئية، لهذين الاعتبارين، تعزز هذا الاتجاه. وبإيجاز إن السلطات التركية شعرت أن هنالك الكثير من المنافع الاقتصادية التي تتعرض للخطر بإنتهاج سياسة حيادية حذرة. وبالتالي، كان ذلك دليلاً على أن تركيا ترى أن سياستها نحو إسرائيل أساسية في تحديد العلاقات العربية التركية ولكي تبقى هذه العلاقات وديّة، ومزدهرة، قامت تركيا ببعض التنازلات أمام مطالب السياسة العربية.

وأُشهر هذا الدعم للعرب عموماً ولمنظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً، أثناء مفاوضات الصلح الثنائي بين مصر وإسرائيل، وبعدها. وجاء اعتراف مصر، وهي أكبر

---

(١٤) المصدر السابق ص ٣٢٠.

(١٥) فيرنك أية. والي: Bridge across the Bosphorus (بلتيمور MD: The Johns Hopkins Press، ١٩٨١) ص ٣٠٨.

الدول العربية، وأقواها، سنة ١٩٧٩، يسهل عودة أنقرة إلى علاقة أكثر توازناً بين الجانبين. إلاّ أن الصلح المصري المنفرد عقد في وقت كانت فيه أسعار النفط ترتفع في أعقاب الثورة الإيرانية، وكان الاقتصاد الإقليمي يتلقى دفعاً جديداً. وجاء الرد المتشدد من قبل العراق وسوريا، الدولتين الإقليميتين العربيتين الأخريين، على تفرد مصر في موقفها، رادعاً لتركيا في محاولتها السياسية المحايدة، لا سيّما وهما دولتان متاخمتان لها. وفي تشرين الأول ١٩٧٩ سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تفتح لها مكتباً في العاصمة. وبعد نحو تسعة أشهر من ذلك احتجت أنقرة بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة، وسحبت القائم بأعمالها في تل أبيب، وأبقت التمثيل الرسمي على مستوى أمين السر الثاني(١٦).

وكان هذا التوجّه المتطرف قصير المدى كذلك. عادت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب تتوثق في أواسط الثمانينات. ازدهر التعاون في التجارة واتسعت الاستخبارات بالنسبة لعمليات حزب العمال الكردي بصورة خاصة. وكما حدث في أواخر الخمسينات، كان مستوى التمثيل المنخفض مضللاً بالنسبة للعلاقات المتنامية بين تركيا وإسرائيل منذ أوائل الثمانينات. وجاءت الأجواء في أمكنة أخرى في الشرق الأوسط تخفف القيود على مثل هذه العلاقات. زيارة زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، إلى مصر في كانون الأول سنة ١٩٨٣ جعلت إنشاء علاقات مع إسرائيل أمراً مشروعاً بالفعل. يضاف إلى ذلك أن انخفاض أسعار النفط بين أوائل الثمانينات وأواسطها خفض احتمال استخدام الطاقة كسلاح سياسي. وجاء تدهور أسواق الشرق الأوسط بالنسبة للتجارة التركية يضعف الأهمية الاقتصادية للدول العربية. والأهم من ذلك أن الحرب العراقية الإيرانية، وهي الصراع الذي بات أثره يشمل الخليج بكامله زاد من أهمية تركيا بالنسبة للعالم العربي، وبذلك اتسع مجال التحرك أمام أنقرة.

العلاقات المعاصرة:

توقف التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية الإسرائيلية بين أوائل وأواسط الثمانينات باندلاع الانتفاضة في المناطق المحتلة في فلسطين في كانون الأول ١٩٨٧. وجاءت الانتفاضة تعيد تركيز الأنظار العربية والدولية على محنة الفلسطينيين(١٧). وأحست

---

(١٦) سويسال: مصدر مذكور سابقاً ص ٢٥٩.

(١٧) كانت القمة العربية في عمّان قبل شهر قد لحظت أسبقية أزمة الخليج على القضية الفلسطينية. ولمناقشة الآثار السلبية على منظمة التحرير الفلسطينية، أنظر لميس أندوني: The gains and losses for the P.L.O.» M.E.I, رقم ٣١٣، ٢١ تشرين الثاني، ١٩٨٧.

تركيا أنها ملزمة بتعديل موقفها، لا سيّما على أثر اهتمام الإعلام الكبير بالتدابير الصارمة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في محاولة منه لإخماد الانتفاضة.

وبرغم الاهتمام المتزايد من قبل تركيا لمأساة الفلسطينيين، فإن العلاقات مع إسرائيل بقيت سليمة. وجدت تركيا نفسها قادرة على انتهاج سياسة محايدة في المنطقة، مما يذكر بأواخر الستينات. لا ريب أن مصلحة تركيا الوطنية كانت تفرض استمرار العلاقة بإسرائيل، لا سيّما في مكافحة حزب العمال الكردي، وتحسين صورة تركيا في عيني الولايات المتحدة. وكان التغير في الظروف الإقليمية، ولا سيّما المثال المصري، مجدياً جداً بالنسبة لتركيا. وبصورة متزايدة، استطاعت القاهرة في أواخر الثمانينات أن تجمع بين معاهدة الصلح مع إسرائيل، والعلاقة الوثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقبولها من قبل الدول العربية، (إذ أعيد إدخالها إلى جامعة الدول العربية في أيار ١٩٨٩). لقد كان باستطاعة تركيا أن تتمثل بمصر، كسابقة، إذا ما تعرضت علاقاتها الودية مع إسرائيل للانتقاد من قبل الدول العربية.

ثم إن المناخ الأكثر تفاؤلاً بالنسبة لعملية الصلح بين أواخر ١٩٨٨ وربيع ١٩٨٩ كان ملائماً كذلك. وفي تشرين الثاني ١٩٨٨ تبنى المجلس الفلسطيني الوطني، وهو برلمان منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى، مواقف سياسية جديدة أكثر تساهلاً. وإذا ما أخذت هذه المواقف مع التوضيحات التي قدمها زعيم منظمة التحرير الفلسطينية في الشهر التالي، فإنها تعني قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ومبدأ استبدال الأرض بالسلام، وشجب الإرهاب، والاعتراف الضمني بإسرائيل. وجاء استخدام منظمة التحرير الفلسطينية للموقف الجديد الذي أتاحته الإنتفاضة لانتهاج مسار دبلوماسي بنّاء، ساراً ومبهجاً للمجتمع الدولي. ولم تكن تركيا مستثناة. اعترفت اعترافاً كاملاً بالدولة الفلسطينية (التي أعلنها المجلس الفلسطيني الوطني) في أول يوم من إعلانها، وبذلك كانت الدولة الحادية عشرة التي تفعل ذلك، والأولى من دول المعسكر الغربي.

وأعربت إسرائيل عن خيبة أملها للسرعة التي بها اعترفت تركيا بالإعلان الفلسطيني لا للقرار نفسه، ولعلها بذلك قبلته باعتباره منسجماً مع موقف تركيا منذ زمن. وقد عنى ذلك قبول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد شرعي للشعب الفلسطيني، والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وبتفسيرهم الواسع لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بشأن قضية الأرض. ولم يكن الاعتراف بالدولة الفلسطينية خرقاً للالتزام التركي بحق جميع دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، بأن تعيش بسلام وأمن. بذلك اختارت إسرائيل مرة أخرى أن تعرب عن تفهم صعوبة الموقف التركي. ولإتقاء احتمال إستياء إسرائيل استخدمت تركيا مشروع شامير في أيار ١٩٨٩ كمناسبة لإعلان يكون في صالح إسرائيل.

آنذاك رحّبت أنقرة بهذا المشروع للانتخابات في المناطق المحتلة كدليل على أن إسرائيل مهتمة بالحفاظ على الإندفاع في عملية السلام، حتى ولو اعتبر المشروع من قبل العديد من الجهات بمثابة تهرب. وحفاظاً على سياستها في امتداح جميع الأطراف كي لا تسخط أحداً، رحبت تركيا بمشروع مبارك في خريف ١٩٨٩ كمحاولة لدفع عملية كان يبدو بصورة متزايدة أنها آخذة بالتوقف.

وفي نهاية ١٩٨٩ كان واضحاً أن عملية السلام توقفت بفعل مماطلة الحكومة الإسرائيلية. على أن تركيا لم تجد لزوماً لإعادة النظر في موقفها الرسمي حيال إسرائيل بنتيجة أحداث سياسية أخرى، لا سيّما التطورات في أوروبا الشرقية التي شدت الاعلام والاهتمام الدبلوماسي بعيداً عن المشكلة الفلسطينية. لقد كان لا بدّ من اتخاذ العوامل الجديدة الخارجة عن المنطقة بعين الاعتبار في تقرير سياسة تركيا بالنسبة للصراع. وها هي حكومات أوروبا الشرقية التي كانت كلها باستثناء رومانيا، قد نبذت إسرائيل في السابق، عادت فنظرت في مواقفها مجدداً. وبتتابع سريع أقامت هنغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وبلغاريا علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. بعد ذلك قامت اليونان التي كانت قد اتخذت موقفاً استرضائياً نحو الدول العربية كطريقة للحؤول دون قيام تكتل إسلامي وراء تركيا بخصوص مشكلة قبرص، برفع ارتباطاتها الدبلوماسية إلى علاقات كاملة.

وأثارت خطوتا بلغاريا واليونان حيرة تركيا. شعرت أنقرة أن اثنتين من منافساتها التقليديات تعملان على تحسين أوضاعهما الدبلوماسية، بما قد يعنيه ذلك أنه قد يضر بمصلحة الأتراك. ثم اشتد قلق تركيا حيال بروز البلقان مجدداً كمجموعة دول ناشطة، وغير مستقرة كذلك. وفي أواخر ربيع ١٩٩٠، بدأت تركيا تتحدث عن استئناف تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل على مستوى السفراء تماماً. وجاءت هذه الخطوة نموذجية بالنسبة لطبيعة سياسة تركيا الشرق أوسطية الاختبارية إذ أنها لم تتصرف بحسم فارضة أمراً واقعاً في المنطقة، بل تركت للدول العربية مجال اللجوء إلى الضغط وإسقاط هذا البالون الإختباري.

وحاولت تركيا أن تستغل الإطار الدولي المتغير لتعزيز علاقاتها بإسرائيل في ميادين أخرى، لا سيّما بالنسبة لمخطط بيع مياه الشرب للدولة اليهودية. وبالإمكان تحقيق ذلك باستثمار أنهار تركية، منها نهر منافغات، غير مستغلة إلى درجة وافية. ونشر عن وزارة الشؤون الخارجية أنها أعلنت أن شركة من الجمهورية التركية في شمالي قبرص ستعنى بالناحية التجارية من هذه العملية[١٨]. وعلى الفور ازدادت حدة القلق العربي حيال طبيعة

(١٨) راجع التقارير في «مليت» و «جمهورية» في Turkish Press Review. ١٦ أيار، ١٩٩٠.

هذه المسألة الحساسة، إذ أن المياه مورد متزايد الندرة في المنطقة، وموضوع خلاف قائم بين تركيا ودولتين عربيتين هامتين، أي سوريا والعراق. وردت على اقتراح بيع المياه دولتان عربيتان غير متساهلتين، أي ليبيا والعراق، ليبيا عادت عن وعودها بخدمة دينها للمقاولين الأتراك، حتى أنها أوقفت المدفوعات للعمال الأتراك. وبصورة غير رسمية، أذيع من طرابلس، أنها «ترد. . . على ما تراه سياسة تركية مؤيدة لإسرائيل، ولا سيّما بيع المياه التركية إلى إسرائيل»[١٩]. أما العراق فلجأ من جهته إلى وقف الشاحنات التركية عند الحدود الشمالية. وأدّى ذلك بالتالي إلى تراجع تركيا عن العملية، وصدر عن مكتب الرئيس بيان ذكر أن تركيا لن تصدر أية مياه للشرب إلى إسرائيل.

عوامل متكررة في تقرير السياسة التركية:

في رأي دبلوماسي تركي كبير سابق، أن البلاد الوحيدة «المماثلة لنا» في الشرق الأوسط، هي إسرائيل[٢٠]. والمقصود بهذا الكلام هو وصف إسرائيل بأنها الدولة الغربية المماثلة التي تنفذ أصولاً ونظماً للسلوك السياسي المقبول. كذلك يقصد بهذا التعبير القصير المشحون بالمعاني، هو العلاقة الغامضة للدولتين إسرائيل وتركيا بأوروبا. كلتا الدولتين تشتركان بصلة بأوروبا وبقيم أوروبية ولكنهما برغم ذلك تجدان أنهما بعيدتان عن القارة التي اختارتاها، بسبب وجودهما حيث تجدان أنهم! غير مرتاحتين.

والقصد من هذه الملاحظة أيضاً هو أنه لا يمكن الإتكال على الدول العربية كي تتصرف وفقاً للأصول الدولية المنبثقة من التاريخ والثقافة الأوروبيين. وهي بالتالي تشير إلى أن إسرائيل وتركيا ليستا دولتين عربيتين، ولكن لا بدّ لهما من الوجود في منطقة تكثر فيها الدول العربية، حيث السياسة العربية هي السائدة. وهكذا فإن تركيا كدولة هامشية جغرافيا وإسرائيل الهامشية من الناحية السياسية، تنظران إحداهما إلى الأخرى بعطف. وبصورة مماثلة، انهما تؤكدان بعدهما عن الوسط السياسي للمنطقة بالقول أنهما مرتبطتان بأوروبا.

وطبيعي أن لا يكون التشابه الثقافي أو التعاطف السياسي هما العاملان الوحيدان اللذان يحددان العلاقات بين الدول. ومع أن هذه النظرة المشتركة للمنطقة، والريبة الأساسية بالسياسة العربية أسفرتا عن عقد «الميثاق الإطاري»، فما ذلك غير مرحلة قصيرة واحدة في تاريخ العلاقات الثنائية طوال أربعين عاماً.

---

(١٩) Turkey Confidential، رقم ١٠، حزيران ١٩٩٠، ص ١١.
(٢٠) مقابلة مع زكي كونيرالب، ١٧ أيار، ١٩٨٩.

لقد أشرنا في المقاطع السابقة إلى أن هنالك مجموعتين من العوامل، الاستقطاب الثنائي للدولتين العظميين، والقوة الاقتصادية العربية، سادتا في تحديد السياسة التركية نحو الصراع العربي الإسرائيلي في الخمسينات والسبعينات على التوالي. ثم شهدت الثمانينات تغيرات تشير إلى أن تركيا لن تواجه في المستقبل مثل هاتين المجموعتين الطاغيتين من العوامل حين تقرر سياستها بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي. من ناحية، إن الاستقطاب العالمي الثنائي القديم قد وَلّى، ثم إنه لا يمكن لأحد أن يصدق أن لدى سوريا جدول أعمال شيوعياً سرياً. ومن ناحية ثانية إن أسواق النفط تتسم بوجه عام بالضعف. ومن الصعب تصور أسعار ثابتة للنفط طوال قسم كبير من التسعينات برغم أزمة الخليج. وبدورها ان أسواق الخليج كاسدة، ولو أنها لا تزال هامة. ولا نعني بهذا القول ان القضايا التجارية لن تكون ذات أهمية في تحديد السياسة نحو الشرق الأوسط. لقد تعمق الإتكال الاقتصادي المتبادل بتأمين الاعتمادات من قبل تركيا إلى شركاء كالعراق وليبيا إلاّ أنه لن يطلب من تركيا، كما في السبعينات أن تطلق صرخة دبلوماسية حادة لتتمكن من أن تحصد المنافع الاقتصادية.

يضاف إلى ذلك أن حدة الاستقطاب الثنائي الإقليمي السابقة للصراع العربي الإسرائيلي قد ضعفت بنتيجة معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل. ولا يقصد بذلك التقليل من احتمال النزاع الذي لا يزال قائماً، أو من الحاجة إلى حل للقضية الفلسطينية، أو الصراع العربي الإسرائيلي، بصورة أعم. إننا نعني أن أطرافاً ثالثة، لا سيّما تلك التي تشبه تركيا من حيث أنها غير متورطة مباشرة، ينبغي أن تتوفر لها المهلة اللازمة كي تتبنى سياسة أكثر توازناً(٢١). والواقع أنه تمّ اتخاذ نظرة أكثر نضجاً نحو مشكلة الصلح، وهي التي ينظر إليها من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة ميزة للأطراف الثالثة لتقيم علاقات ودية مع إسرائيل من شأنها أن تفيد في الوصول إلى تسوية سلمية على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وهذا هو ما تستهدفه تركيا.

إن هذا الإطار الدولي والإقليمي المتغير يعني أن هنالك عوامل أخرى قد تكون ذات أهمية في تقرير السياسة التركية الإقليمية. هنالك أربعة عوامل رئيسية مؤثرة على تركيا، وهي:

أ ـ التشابه الطبيعي بين النخبة التركية وإسرائيل: إن هذا التشابه من شأنه أن يشد

(٢١) تشعر تركيا بمسؤولية أدبية خاصة عن المنطقة لأنها كانت تشكل جزءاً من الامبراطورية العثمانية، غير أن هذا الإحساس غير الملموس، لا يجد تعبيراً عملياً عنه.

تركيا باتجاه إسرائيل، لكنه سيواجه إلى حد ما توازناً بفعل التعاطف الذي يكنه الكثيرون من الليبراليين الأتراك للفلسطينيين في محنتهم، لا سيّما منذ اندلاع الإنتفاضة(٢٢). هنالك تشابه في السنوات الأولى بين خبرات الأتراك والفلسطينيين القومية ولو أن نتيجة حرب ١٩٢١ ـ ٢٢ مختلفة جداً بالنسبة للأتراك عن نتيجة حرب ١٩٤٧ ـ ٤٨ بالنسبة لفلسطين. وهنالك بعض التعاطف مع الفلسطينيين في أوساط النخبة، أمثال وزارة الخارجية، غير أن النظرة السائدة تميل إلى إسرائيل، لا سيّما بين ذوي الأفق الاستراتيجي الأكثر اتساعاً بالنسبة للشؤون الدولية، ولذلك يعلقون أهمية أكبر على المساعدة الإسرائيلية السابقة والمقبلة. وبمقابل ذلك سادت النظرة الطيبة نحو تركيا في الأوساط الإسرائيلية. بن غوريون، كأحد القادة الإسرائيليين الأولين، درس في تركيا. وأتاتورك شخصية تاريخية لا تزال تنتزع بعض الإعجاب في إسرائيل.

ب ـ العون الذي تستطيع إسرائيل أن تقدمه إلى تركيا في ميادين تتمتع فيها بتفوق نسبي عليها: ويظهر ذلك بصورة واسعة في الأوساط اليهودية النافذة في الولايات المتحدة، وهي أوساط يمكن لإسرائيل أن تحركها. والمحاولات التي جرت في أوائل الخمسينات لمساعدة تركيا بهذه الطريقة لاقت بعض النجاح. وإذا كانت وزارة الخارجية لا تحتاج إلى الكثير من الإقناع بأهمية أنقرة، فإن الصحافة الأميركية طالما نهجت نهجاً سلبياً، مهاجمة نقاط الضعف في الديمقراطية التركية(٢٣). ومرد ذلك جزئياً إلى غياب العلاقة الاستراتيجية التي تقوم حالياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وإلى أن الأوساط اليهودية النافذة في أميركا كانت عبر التاريخ مناصرة لليونان.

وفي الثمانينات لاقت مساعدة تركيا في واشنطن نجاحاً أكبر فاستطاعت إسرائيل أن تحرف الأوساط اليهودية النافذة عن دعم اليونان، مثلاً، بإقناع هذه الأوساط بأن دعم القرار الأرمني الذي عرض أمام مجلس الشيوخ في شباط ١٩٩٠ يمكن له أن يسيء إلى العلاقات التركية الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، نشطت السفارة الإسرائيلية في واشنطن لضمان فشل القرار، بأن ساعدت اليهود الأتراك في السفر إلى واشنطن للتنويه بالتشابه بين إسرائيل وتركيا. ولا ريب في أن تركيا شعرت بأنها مدينة لإسرائيل في هذا المجال. وقبل أربعة أشهر من طرح القرار للنظر فيه أعلن عضو رفيع المستوى في وزارة الخارجية التركية

---

(٢٢) جاء في Turkish Press Review، ٢٢ أيار ١٩٩٠، على سبيل المثال، أن «الاستياء العام» برز في الصحافة التركية فور مقتل ٧ فلسطينيين على يدي قاتل إسرائيلي، ثم سبعة آخرين نتيجة الاضطرابات اللاحقة.

(٢٣) نشماني: مصدر مذكور سابقاً ص ٥٤ ـ ٥.

أن بلاده «بالغة الإمتنان» لإسرائيل، معتبراً أن هذا التعاون يعكس النضج في العلاقة الثنائية[٢٤]. وجاءت التجربة بشأن القضية الأرمنية تقنع الشخصيات الكبيرة في تركيا أن الشبكة المناصرة لإسرائيل في واشنطن تستطيع أن تحقق النتائج المرغوبة.

ج - وجود مجموعة يهودية تركية في تركيا وفي إسرائيل: يتركز اليهود في تركيا في إسطنبول[٢٥]، وعددهم يقارب ٢٤٠٠٠[٢٦]، لكن لهم نفوذاً كبيراً يتجاوز هذا العدد بسبب ثرائهم وموقعهم البارز في الحياة التجارية منذ العهد الإمبراطوري[٢٧]. والمحتمل أن تكون تركيا شديدة الحفاظ على مجموعتها اليهودية لما لها من نفوذ على الأوساط اليهودية النافذة في الولايات المتحدة، وبسبب استمرارية الحساسية بشأن القضية اليهودية في أوروبا وأميركا.

في تركيا يقدر عدد اليهود الأتراك الذين يعيشون في إسرائيل بـ ١٢٠٠٠٠[٢٨]. غالبيتهم هاجروا في الستينات والسبعينات فراراً من الفوضى الاقتصادية والعنف اللذين سادا تركيا آنذاك. ومعنى وصولهم منذ فترة حديثة هو أن هويتهم التركية لا تزال هامة لهم، ثم إنهم لا يزالون يقومون بنشاط واسع في سبيل تركيا[٢٩]. وقد سعت تركيا للحفاظ على هذه الرابطة كعنصر إيجابي في العلاقة الثنائية، بالمقارنة مع الدول العربية، من حيث أن سكانها اليهود سابقاً ينظرون إليها بكراهية.

وللمجموعة اليهودية أهميتها كذلك بسبب موقع تركيا الجغرافي وأهميته التاريخية، منذ الحرب العالمية الثانية، كممر لليهود الذين ينزحون إلى إسرائيل. منذ ذلك الوقت اختار اليهود الهاربون من إيران وبلغاريا والعراق وسوريا، تركيا كمحطة. كان أكثر من خمسمائة يهوديّ سوري يهربون من بلادهم إلى تركيا خلال السنة حتى ربيع ١٩٩٠ ومنها كان يسمح لهم بالسفر إلى إسرائيل[٣٠]. ويمكن لتركيا أن تكون أكثر أهمية في هذا المجال بالنسبة لليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي وبعض أنحاء أوروبا الشرقية، لا سيّما إذا جاؤوها لاجئين فارين من الاضطهاد. على أن المقاومة العربية الواسعة لهجرة

---

(٢٤) مقابلة مع توغاي أوزشري. ١٩ تشرين الأول ١٩٨٩.
(٢٥) عدد الجالية هناك كبير وهام إلى حد كاف حتى أن إسرائيل رأت أن ذلك يستحق فتح قنصلية هناك.
(٢٦) مقابلة مع الدكتور أزاير غاريه، ١١ تشرين الثاني، ١٩٩٠.
(٢٧) دايفيد هوثام: The Turks، لندن، جون موراي، ١٩٧٢، ص ٦٧.
(٢٨) مقابلة مع يهودا ميلّو، رئيس البعثة الاسرائيلية في أنقرة Turkish Daily News ٢٦ تموز، ١٩٩٠.
(٢٩) المصدر السابق.
(٣٠) Turkish press Rivew، ٣ أيار، ١٩٩٠.

اليهود السوفيات إلى إسرائيل، قد تدفع تركيا إلى التقليل من هذا الدور وتجنب القيام بدور محطة «ترانزيت».

د ـ الاحتمال المتنامي للروابط التجارية بين تركيا وإسرائيل: توسعت الروابط التجارية في أواخر الثمانينات برغم غياب التمثيل العالي المستوى. وفي سنة ١٩٨٨ بلغت المبادلات التجارية الثنائية ما يتراوح بين ١٢٠ و ١٣٠ مليون دولار، منها نحو نصف ذلك تجارة رسمية. أما الباقي فهو تجارة غير مباشرة عبر عدد من الشركات «الظاهرة» الموجودة في أوروبا. ويصار، بالإضافة إلى ذلك، إلى استكشاف ميادين تجارية أخرى، لا سيّما بالنسبة لشراء المياه وبيعها. وفي سنة ١٩٩٣ ينبغي للتكنولوجيا أن تكون قد بلغت الاتقان التام لنقل مقادير كبيرة تقارب ٢٠ مليون طن من المياه دفعة واحدة من أحد أنهار تركيا التي لا تستخدم حتى الآن إلى أقصى طاقتها، كنهر منافغات، مثلاً، إلى بلدان أخرى. وكانت إسرائيل أول بلد أبدت اهتماماً حقيقياً بالمخطط[٣١]. ويمكن تجاوز الصعوبات السياسية باستخدام بلد ثالث، كشمالي قبرص، كمحطة لتأمين المياه للتصدير.

وهنالك، إلى جانب ذلك، عوامل أخرى يمكن لها أن تكون ذات أهمية في المستقبل، إنما في إضعاف الروابط مع إسرائيل، وأبرزها المدى الذي يستطيع إليه الإسلاميون الأتراك أن يؤثروا على السياسة الخارجية. إن المجموعة الإسلامية الرئيسية المستقلة، أي حزب الإنعاش، هي الحزب السياسي الأساسي الوحيد الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن الحكومة في تحديد الاولويات الخارجية. وينشط حزب الإنعاش والإسلاميون الآخرون بالنسبة لثلاث قضايا: مقاومة عضوية الأسرة الأوروبية، تأييد روابط أوثق مع العالم الإسلامي، مقاومة الاتصالات الجارية حالياً مع إسرائيل. إن العلاقة مع إسرائيل هي الموضوع الأهم بين الموضوعات الثلاثة ولذلك تسهل إثارته نسبياً كقضية سياسية. يضاف إلى ذلك أن الإسلاميين يقولون ان العلاقات الوثيقة مع إسرائيل تحول دون علاقات أوثق مع العالم الإسلامي[٣٢]. ولذلك يتوقع لتزايد نفوذ الإسلاميين في السياسة التركية أن يتحول إلى قضية هامة بالنسبة لإسرائيل، أكثر من أية قضية أخرى في السياسة الخارجية.

---

(٣١) أنظر هيوغ بوب: «A200-ten Gellyfish could save the day for thisty millions» Wall street Journal، ٢٨ أيار، ١٩٩٠، للمزيد من التفاصيل.

(٣٢) هذه حجة يقدمها الإسلاميون منذ زمن. وعلى سبيل المثال، راجع تصريح أوغوزخان أصيل ترك، أمين السر العام لحزب الانقاذ الوطني في BBC/SWB/ME ١٦ تموز ١٩٨٠.

٨ ـ السياسة المائية

بالنسبة للبلاد الواقعة خارج المنطقة، ان الشرق الأوسط هام كمصدر أولي للنفط. أما داخل المنطقة فقضية المصدر الاستراتيجي ينظر إليها بصورة مختلفة. ان مشكلة تأمين المقادير الكافية من المياه للاستهلاك الشخصي، والري، وتوليد الطاقة الكهربائية أكثر إلحاحاً. وبالنسبة للعديد من بلدان المنطقة بأراضيها القاحلة وتزايد عدد سكانها، تتزايد أهمية هذه المشكلة. وبسبب هدر المياه الجوفية وتزايد ملوحة وتلوث الامدادات الحالية، تتحول المياه إلى مصدر استراتيجي في المنطقة فتتزايد الندرة والقلق يتزايد بين المعلقين من أن التوتر بين الدول سيزداد مع تناقص المتوفر من الماء في المنطقة.

حيال هذه الخلفية تجد تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي باعتبارها البلد الوحيد الذي يتمتع في الشرق الأوسط بمصادر مائية جوفية غزيرة. الأكثرية الكبيرة من أنهار المنطقة وروافدها تنبع في تركيا، مما يعطيها سيطرة فعّالة على هذه الموارد. ولكي تستثمر هذه الموارد بصورة أكثر فعالية، عزمت تركيا على تنفيذ برنامج طموح يسعى لاستخدام المياه للري والطاقة الكهربائية. وواضح أن جارات تركيا قلقة لتبنيها سياسة جديدة تؤثر على مواردها المائية. وبالتالي فإن المخططات والنشاطات التركية لا يمكن تنفيذها بدون الإشارة إلى جاراتها التي تمر فيها هذه الأنهار. وفي هذا الفصل نبحث قضية الماء والعلاقات التركية مع الدول مركزين على قضيتين: نزاع الفرات والأسئلة المرافقة. ثم مشروع الأنابيب المسالمة.

الصراع على الفرات:

الخلفية:

إن أهم الموارد المائية في الجنوب الشرقي من تركيا هما نهرا الفرات ودجلة، وكلاهما ينبع في تركيا. نحو ٩٠٪ من مياه الفرات البالغ طوله ٢٨٠٠ كلم تصب فيه من

الأراضي التركية. ومثل هذه النسبة أيضاً تصب من الأرض التركية في القسم الأعلى من نهر دجلة الذي يجري مباشرة إلى العراق عند سيزره، قبل أن تنضم إليه روافده الشرقية التي تنبع من إيران. ويمر الفرات في تركيا ليدخل سوريا عند جرابلس، ويواصل جريانه بطول ٦٨٠ كلم ليدخل العراق عند أبو كمال وفي العراق يلتقي بدجلة ويشكلان معاً شط العرب الذي يصب في الخليج العربي. وجود هذه الأطراف الثلاثة هو الذي زاد قضية الفرات تعقيداً.

مقادير المياه في النهرين غير معروفة بدقة، وهي عرضة للتقلبات، بسبب عدم انتظام الطقس والمطر في المنطقة بصورة عامة. والمعدل لا يمكن أن يحسب إلا على أساس فترة طويلة ليأتي تقدير كمية المياه دقيقاً. ثم إن الإحصاءات تختلف كذلك وفقاً للمصدر(١). وبموجب السجلات التركية على أساس المعطيات المجموعة في المجرى التركي من الحدود السورية باتجاه المنبع، للفترة الواقعة بين ١٩٣٧ ونهاية ١٩٨٠، يبلغ مقدار المياه التي تتدفق إلى سوريا من الفرات ٣٠,٧ بليون م٣ ولكن الرقم الذي تعلنه المصادر السورية هو ٢٨ بليون م٣ بالسنة(٢).

على أن اعتماد الفترة الطويلة لتحديد معدل التدفق يحمل مشاكل رئيسية. أولاً: كلما كانت المعلومات أكثر قدماً، كلما صعب تحديد الاتجاهات الحديثة في جريان المياه. ثانياً: ان استخدام معدل الجريان يخفي حقيقة هي أن مقادير المياه يمكن لها أن تختلف اختلافاً كبيراً بين سنة وأخرى. وعلى سبيل المثال، كان التدفق سنة ١٩٦٩ نحو ٨٦٪ فوق المعدل السنوي، فيما انخفض بعد أربع سنوات بنسبة ٦٢٪ عن المعدل(٣). وعلى أساس المعطيات المجمعة في سيزرة بين ١٩٤٦ ونهاية ١٩٨٥، يقدر تدفق مياه دجلة إلى العراق في السنة بـ ١٦,٨ بليون م٣، ثم إن نسبة التقلب بين سنة وأخرى يماثل نسبة تقلبات المياه في الفرات(٤).

والفرات هو أكبر نهر في سوريا. وله في سوريا ثلاثة روافد: الساجور يزوده بـ ١٢٥

---

(١) الأستاذ جي. ايه. آلان: Water Resources in the Middle East: Economic and Strategic Issues. (لندن: Arab Research Center Repont) تشرين الأول، ١٩٨٩، ص ٢.

(٢) رقم ذكره في عرض مكتوب المهندس زهير فرح أبو دود في نقاش حول طاولة مستديرة بشأن «The Euphrates Water Issue»، دعا إليه مركز البحث العربي، في لندن، ١٩ شباط ١٩٩٠.

(٣) الأستاذ الدكتور علي إحسان باجيش. The Cradle of Civilisation Regenerated، اسطنبول Gelisim publishing، ١٩٨٩، ص ٤٦.

(٤) المصدر السابق.

بليون م^{3} سنوياً، وبلغ بـ ١٠٠ بليون م^{3} والخابور بما يقارب ١,٩ بليـون م^{3}[٥]. على أن تقـديرات جـريـان ميـاه الفـرات من سـوريـا إلى العـراق تتـراوح بين ٢٠ بليـون م^{3} و ٢٩ بليون م^{3}[٦].

وكانت سوريا أولى الدول النهرية التي حاولت بصورة موسعة أن تضبط مياه الفرات. ومرد ذلك إلى ضعف مـواردها المـائية بـالنسبة للعـراق، ثم لتركيـا بصورة خـاصة. وكـان الاتحاد السوفياتي هو المسؤول عن إنشـاء سد الـطبقة أو الثـورة على الفرات على مسـافة ٤٠ كلم للجنوب من الحدود التركية: أما ملء بحيـرة الأسد بسعـة ١٤,٢ بليون م^{3}. فـبـدأ سنـة ١٩٧٦. وقد أنشيء السـد لتأمين الميـاه للزراعة ولقـطاع الطاقة. وفي محطة الـطاقة المتصلة بـه ٨ توربينـات كل منهـا ١٠٠ ميغاوات. وكـان أداؤها جيـداً، حين تعمـل دون طاقتها المصممة، إلاّ أنها لا تنتج إلا ثلث المقادير المقررة بسبب مشاكل تقنيـة وانخفاض مستوى مياه بحيرة الأسد بين فترة وأخرى[٧].

وفي أواخر السبعينات نهجت تركيا على غرار سوريا في محاولة استثمار مياه الفرات للري والطاقة الكهربائيـة. وسنة ١٩٨٠ وضـع مخطط عـام شامـل يربط عـددا من المشروعـات المائية، ممهداً السبيل بذلك إلى مشـروع جنوب شـرقي الأناضـول الكبير. وتضم المرحلة الأولى من هذا المشروع ١٣ مشـروعاً تقـام على نهري الفـرات ودجلة. وبموجب مصـادر الحكومة التركية، تبلغ كلفـة المرحلة الأولى ١٢ بليـون دولار، وتؤدي إلى ري ما يقـارب ١,٦ مليون هكتار، وتوليد ٧٥١٣ ميغـاوت من الطاقـة الكهربـائية[٨]. أمـا أول توربينـات السد الثانية فكان مقرراً له أن يبدأ إنتاج الطاقة في أيار ١٩٩١.

وأدى قلق الدولتين النهريتين الأخريتين بالنسبة لضخامـة المشروع إلى تشكيـل لجنة تكنيكية ثلاثية سنة ١٩٨٠. ودل قبول تركيا على الاشتراك في هذه المحادثات أنها لا ترى في الفرات نهراً تركياً، بل تعترف بأن لسوريا والعراق حقـاً فيه. وفي نهـاية ١٩٨٩ كـانت اللجنة قد عقدت ١٤ اجتماعاً لكنها عجزت عن التوصل إلى اتفاقية ثلاثية حول استخـدام مياه الفرات. ومع أن المحادثات ثلاثيـة، إلا أن تركيـا معارضـة لترتيب متعـدد الأطراف، باعتبار أنه لا سلطة لها على تحديد مقدار المياه التي تجـري من سوريـا إلى العراق، وأن

---

(٥) أبو دود، مصدر مذكور سابقاً.

(٦) ألان، مصدر مذكور سابقاً.

(٧) Syria Country Profile 1989- 90، لندن Economic Intelligence Unit، ١٩٩٠، ص ٣٤.

(٨) قمـران عنـان GAP, a project which creates new dimensions in the middle East في ارول مانيسالي (محرر). مصدر مذكور سابقاً، ص ١١.

ذلك ليس بالضرورة مرتبطاً بمقدار المياه التي تجري من تركيا إلى سوريا. والواقع أن محاولة التفاوض ثم تنفيذ الشق السوري العراقي من الاتفاقية الثلاثية كان لتركيا بمثابة تورط في السياسة العربية.

وفي كل حال عقدت في سنة ١٩٨٧ اتفاقية ثنائية بين سوريا وتركيا، تعهدت تركيا بموجبها بحد أدنى من الماء يبلغ ٥٠٠ م٣ بالثانية، عبر الحدود السورية. وترى دمشق أن الاتفاقية تدبير مؤقت لتغطية فترة خزان سد أتاتورك، ريثما يصار إلى اتفاقية ثلاثية. وما أن يبلغ السد حده الأقصى، حتى يعود الجريان، كما تتوقع دمشق إلى حالته العادية وهي ٦٠٠ ـ ٧٠٠ م٣ بالثانية. أما العراق فقد اعترض على هذا المعدل المنخفض وهو يخشى أن يكون هو الذي يتحمل النتائج.

الأزمـة:

إن المخاوف والشكوك التي كانت تتجمع طوال عشر سنوات حول استخدام مياه الفرات بلغت ذروتها في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠، حين بدأت السلطات التركية بملء خزان سد أتاتورك. حُوِّل مجرى النهر طيلة شهر، ليعود إلى الجريان في ١٢ شباط، ١٩٩٠. أثناء هذه الفترة كان الجريان إلى سوريا شديد الانخفاض، يجمع مياه ثلاثة روافد صغيرة، هي غوكسو وعربان، ونيزيب التي تغذي الفرات للجنوب من السد. احتجت دولتا سوريا والعراق للضرر الذي نزل باقتصادياتهما. والواقع أن الانخفاض الكبير في جريان النهر سبّب احتجاجاً واسعاً في العالم العربي كله. وفي الوقت الذي عاد جريان المياه إلى مقداره الطبيعي، كانت قضية المياه تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية(١٠).

وأهمية هذه الحادثة هي أنها تظهر نظرة تركيا إلى اثنتين من جاراتها، وهي مختلفة تماماً عن دبلوماسيتها في الشرق الأوسط طوال عشرين سنة سابقة. انها تدل على وقف لسياسة التجربة والتخوف. مثل هذه النظرة هي أكثر انطباقاً على دبلوماسيتها نحو الغرب، لاسيما الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

وأول مثل على هذه النظرة الأكثر تشدداً هو إعلان تركيا من جانب واحد قبل

---

(٩) أبو دود مصدر مذكور سابقاً.

(١٠) جاء في «The Survey of the Arab World» في الايكونوميست، ١٢ أيار، ١٩٩٠، ص ١٠، أنه «أصبح من المألوف... أن يقال ان الحرب القادمة في الشرق الأوسط يمكن أن تنشب حول الماء».

الاجتماع الرابع عشر للجنة الثلاثية التقنية أن جريان مياه النهر سيخفض مدى شهر. وخلافاً لقضية رفع العلاقات مع إسرائيل في الربيع التالي، وضعت أنقرة حساباتها على أساس المصلحة القومية. ثم عملت بحزم على متابعة تلك الأهداف. وواجهت السلطات التركية سوريا والعراق بالأمر الواقع، وبذلك حرمتهما من إمكانية استخدام الضغط لفرض تراجعها. بعد ذلك استخدمت تركيا اجتماع اللجنة التقنية كمناسبة لإعلان خطواتها وللقول بأنها أبقت جارتيها على اطلاع تام بالأمر.

والمثل الثاني وقع أثناء وقف الجريان. في بعثة فوق العادة إلى أنقرة في كانون الأول ١٩٨٩، حاول مبعوث عراقي كبير أن يقنع الأتراك بتحديد الجريان مدة أسبوعين فقط[١١]. وفي نهاية الشهر التالي وجّه العراق وسوريا دعوات متكررة لخفض مدة قطع الجريان إلى النصف[١٢]. كان الاقتراح العراقي من ناحية، مغرياً، لأنه ينطوي على اعتراف بحق تركيا لوقف جريان النهر من أجل مشروعات السد، فيما هو يمثل تسوية تنقذ ماء الوجه للأطراف الثلاثة. غير أن الحكومة التركية رفضت تقديم أية تنازلات سياسية بخصوص ما تعتبره قضية تقنية، حتى أنها رفضت اقتراح وزارة الشؤون الخارجية التركية تقصير المدة يومين أو ثلاثة أيام[١٣]. والحقيقة أن وقف جريان المياه استمر طوال ثلاثين يوماً كاملة.

مثل هذه الصلابة غير المعروفة سابقاً في المعاملات التركية مع جاراتها في الشرق الأوسط يعود بالدرجة الأولى إلى أهمية القضية في الداخل. مشروعات السدود، وأبرزها مشروع سد أتاتورك، محورية بالنسبة لبادرة الحكومة التركية لتحسين الاقتصاد القومي، لاسيما تعزيز النشاط الاقتصادي في الجنوب والشرق الريفيين، لتخفف بالتالي حدة المشكلة الكردية. يضاف إلى ذلك أن الدعاية الواسعة التي رافقت مشروع جنوبي شرقي الأناضول عنت أن سمعة أكثرية النخبة التركية السياسية بكاملها لا سمعة الحكومة وحدها، مرتبطة بانجاز وإنجاح البرنامج.

وباتخاذ المبادرة كانت تركيا تستغل الضعف النسبي لجارتيها عند المجرى الأسفل

---

(١١) نزار حمدون، أمين السر في وزارة الخارجية العراقية هو الذي ترأس البعثة. محتوى الاقتراح نقلته الاسوشييتدبرس من بغداد كمعلومات خلفية في رسالة في منتصف كانون الثاني، راجع التقرير بعنوان: «Iraqi aide to rush for talks in Turkey» في Saudi Gazette، ١٤ كانون الثاني ١٩٩٠.

(١٢) تركيا لسوريا والعراق: «نحن آسفون ولكن...» Turkish Daily News، أول شباط ١٩٩٠.

(١٣) راجع تقرير وكالة الأنبياء من أنقرة في Saudi Gazette، ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٠.

الاجتماع الرابع عشر للجنة الثلاثية التقنية أن جريان مياه النهر سيخفض مدى شهر. وخلافاً لقضية رفع العلاقات مع إسرائيل في الربيع التالي، وضعت أنقرة حساباتها على أساس المصلحة القومية. ثم عملت بحزم على متابعة تلك الأهداف. وواجهت السلطات التركية سوريا والعراق بالأمر الواقع، وبذلك حرمتهما من إمكانية استخدام الضغط لفرض تراجعها. بعد ذلك استخدمت تركيا اجتماع اللجنة التقنية كمناسبة لإعلان خطواتها وللقول بأنها أبقت جارتيها على اطلاع تام بالأمر.

والمثل الثاني وقع أثناء وقف الجريان. في بعثة فوق العادة إلى أنقرة في كانون الأول ١٩٨٩، حاول مبعوث عراقي كبير أن يقنع الأتراك بتحديد الجريان مدة أسبوعين فقط[١١]. وفي نهاية الشهر التالي وجّه العراق وسوريا دعوات متكررة لخفض مدة قطع الجريان إلى النصف[١٢]. كان الاقتراح العراقي من ناحية، مغرياً، لأنه ينطوي على اعتراف بحق تركيا لوقف جريان النهر من أجل مشروعات السد، فيما هو يمثل تسوية تنقذ ماء الوجه للأطراف الثلاثة. غير أن الحكومة التركية رفضت تقديم أية تنازلات سياسية بخصوص ما تعتبره قضية تقنية، حتى أنها رفضت اقتراح وزارة الشؤون الخارجية التركية تقصير المدة يومين أو ثلاثة أيام[١٣]. والحقيقة أن وقف جريان المياه استمر طوال ثلاثين يوماً كاملة.

مثل هذه الصلابة غير المعروفة سابقاً في المعاملات التركية مع جاراتها في الشرق الأوسط يعود بالدرجة الأولى إلى أهمية القضية في الداخل. مشروعات السدود، وأبرزها مشروع سد أتاتورك، محورية بالنسبة لبادرة الحكومة التركية لتحسين الاقتصاد القومي، لاسيما تعزيز النشاط الاقتصادي في الجنوب والشرق الريفيين، لتخفف بالتالي حدة المشكلة الكردية. يضاف إلى ذلك أن الدعاية الواسعة التي رافقت مشروع جنوبي شرقي الأناضول عنت أن سمعة أكثرية النخبة التركية السياسية بكاملها لا سمعة الحكومة وحدها، مرتبطة بانجاز وإنجاح البرنامج.

وباتخاذ المبادرة كانت تركيا تستغل الضعف النسبي لجارتيها عند المجرى الأسفل

---

(١١) نزار حمدون، أمين السر في وزارة الخارجية العراقية هو الذي ترأس البعثة. محتوى الاقتراح نقلته الاسوشييتدبرس من بغداد كمعلومات خلفية في رسالة في منتصف كانون الثاني، راجع التقرير بعنوان: «Iraqi aide to rush for talks in Turkey» في Saudi Gazette، ١٤ كانون الثاني ١٩٩٠.

(١٢) تركيا لسوريا والعراق: «نحن آسفون ولكن...»، Turkish Daily News، أول شباط ١٩٩٠.

(١٣) راجع تقرير وكالة الأنبياء من أنقرة في Saudi Gazette، ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٠.

للنهر. حسبت أنقرة أن العراق ليس في وضع للتحدث عن مواجهة عسكرية مع جارته الشمالية القوية، بخصوص قضية على مثل هذه الأهمية المركزية في نظرها لمصالحها الاستراتيجية، في عقب وقف حرب طويلة مع إيران. يضاف إلى ذلك أن أي تدهور جدي في العلاقات بين بغداد وأنقرة بخصوص قضية المياه من شأنه أن يضر بدور تركيا كسوق هامة للنفط وكطريق تموينية للعراق.

كذلك كانت سوريا منشغلة. هي دولة «المواجهة» الوحيدة ذات القدرة أو الالتزام بمقاومة اسرائيل. ثم أنها عميقة التورط في لبنان، حيث تجمدّ قسماً كبيراً من جيشها ومواردها الاستخبارية. يضاف إلى ذلك أن اقتصادها أضعف من الاقتصاد العراقي. ان القيام بأية مغامرات عسكرية جديدة لن يكون حكيماً أبداً.

على أن هذا الموقف المتشدد من قبل الحكومة التركية بخصوص نهر الفرات، لم يكن في جوهره مماثلاً لاعمالها بخصوص الشرق الأوسط في أواخر الخمسينات، حين تصرفت بموجب ما تقضيه مصالحها كما تتصورها، وأبدت استعداداً محدوداً لفهم التصورات العربية. بالنسبة لقضية الماء، عبر الاجتماعات العادية للجنة التقنية، كانت أنقرة تستطيع أن تقدر مصالح جارتيها العربيتين، وبذلك باتت قادرة على التكهن بأنهما ستتضايقان من قطع المياه. ولذلك حاولت أن تلحظ مخاوفهما المادية قبل وقف جريان النهر.

فعلت ذلك بطريقتين **أولاً**: في توقيت العملية، اختارت فترة الشتاء، حين تكون مستويات الأمطار في الشمال من الشرق الأوسط، في ذروة ارتفاعها، ولو أنها غير ثابتة، وتكون الحاجة للري منخفضة بالنسبة لبقية فصول السنة. يضاف إلى ذلك أن التبخر في الشتاء يكون في أدنى مستوياته. بذلك كان المتوقع أن يكون الأثر السيء على المزارعين في سوريا والعراق في حده الأدنى.

ثانياً: عمدت تركيا للتعويض على جارتيها في المجرى الأسفل بالسماح بتدفق الماء بمقادير أعلى من العادة من مياه الفرات إلى سوريا بين ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ إلى ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠. وقد حققت ذلك بإطلاق المياه من سديها القائمين في مجرى أعلى لديها. لري قيبان وكاراكايا.

لا حاجة بنا إلى القول ان تأثر سوريا والعراق بهذه المحاولات لتفهم مصالحهما كان محدوداً، لكنهما كانا عاجزين عن القيام بأي شيء لوقف تحويل النهر. لقد أُرغمت دمشق وبغداد على القبول بالأمر الواقع. حصرت الدولتان ردة فعلهما بشجب الخطوة وبتنظيم احتجاج واسع في العالم العربي، وهي مهمة نجحتا بها نجاحاً كبيراً. كانت ردة

الفعل العربية «غاضبة»، لاسيما في الوسائل الإعلامية. وفي تقدير تركيا أن نحو ٤٠٠ مقالة نشرت في الصحافة العربية حول القضية، وغالبيتها معارضة لتركيا. وحقق الاحتجاج العربي ما يستطيع تحقيقه إذ أن السلطات التركية ذعرت أمام مدى ردة الفعل[١٤] وبسرعة بعثت وفداً جال في المنطقة لشرح وجهة نظر تركيا للحكومات ولوسائل الأعلام معاً، ولتصحيح بعض الأخطاء في التقارير الصحفية المحلية.

وبما أن سوريا والعراق لم يكونا يملكان غير هذه الأساليب يلجآن إليها، ولم يواجها تركيا، فقد دل ذلك على ضعفهما النسبي من جهة أو على إدراكهما لأهمية المشروع الأساسية لتركيا. وجاء توليد استجابة شعبية موحدة في العالم العربي في وجه التدخل من جانب واحد في شبكات المياه يحمل معه أملاً بعيد المدى للدولتين العربيتين المعنيتين بماء النهر، على أن هذه الصرخة بالنسبة للقضية كانت امتحاناً لتحمل الحكومة التركية ولأسلوبها الدبلوماسي الجديد نحو جارتيها في المستقبل.

مخاوف سوريا والعراق:

كانت ردة فعل السوريين والعراقيين لتحويل الفرات سلبية إلى درجة حادة لثلاثة أسباب. الأول هو الضرر الذي كان يتوقع لقطع الماء أن يحدثه وأكثر من ذلك خطورة هو الثاني، أي نشوء مشاكل مستقبلية بفعل تدابير قطع متوقعة لاحقاً، ثم الاستجابة للتغيير في مقادير وطبيعة المياه الجارية. أما الثالث فهو الأعمق على الأرجح، وهو التأثير الذي يحتمل أن يكون للسيطرة على الماء في إطار العلاقات بين الدول الثلاث.

ولئن كانت تركيا قد سعت لتخفيف المصاعب التي يثيرها تحويل الماء بالنسبة إلى سوريا، فإن هنالك تأثيرات جانبية كانت محتومة. لقد زعمت دمشق أن المنطقة التي ترتوي من النهر من حدود تركيا عند جرابلس جنوباً إلى بحيرة الأسد تأثرت إلى درجة رديئة. أما الجريان الإضافي للتعويض فكان مفيداً للتخزين، لكن هذا الماء الإضافي لم يكن استعماله ممكناً على طول سبعين كلم من المسار الأعلى للنهر. وبنتيجة ذلك، كما ادعى السوريون، منيت هذه المنطقة بالأضرار، لاسيما، على ما قالوا، وقد أدّى انخفاض عمق النهر ثلاثة أمتار إلى خلق مشاكل للمزارعين الذين يحتاجون للمياه لري مزروعاتهم الشتوية. كذلك أكدت دمشق أن تدني مستوى المياه جعلها من نوعية أدنى من العادة، مما يحد بالتالي من استعمالها في المنازل[١٥]. وبعد مرور أسبوعين فقط لم يعد يعمل

---

(١٤) مقابلة مع دبلوماسي أجنبي مقيم في أنقرة، ٩ أيار، ١٩٩٠.
(١٥) أبو دود. مصدر مذكور سابقاً.

غير واحد فقط من ثمانية توربينات كل منها بمئة ميغاوات على الفرات، وأن ذلك أدى إلى قطع الطاقة وتقنين الكهرباء(١٦).

ونفت الحكومة التركية رسمياً أن تكون حدثت انقطاعات في الطاقة أو أن تكون بعض المناطق الرئيسية للزراعة السورية قد تضررت(١٧). وجاءت صرخات التضرر والمعاناة من قبل السوريين ورفض الأتراك الاعتراف بحصول أية أضرار دليلاً على الأسلوب الدبلوماسي لكل من الدولتين. ثم أن رفض كل من الجانبين أن يوفّر مجالاً ولو عبر البيانات، لأية تسوية، يمثل صعوبة الوصول إلى تفاهم عادل بينهما في القضايا ذات الأهمية الجوهرية.

كذلك شكت بغداد من عدم جدوى المياه التعويضية في مناطق في الفرات غير مجدية للسدود. عند الكلم ١٢٠ كانت للعراق منطقة أكبر من المنطقة السورية، عند أعلى المجرى، حيث لا سدود تستطيع تنظيم جريان النهر. من ناحية نظرية يمكن للمناطق الزراعية، حتى سد القادسية في حديثه، أن تكون قد تضررت، كما يمكن للضرر أن يكون كبيراً بسبب كثرة استعمال هذه المنطقة من البلاد حيث تقوم صناعة الفوسفات، والسهل الرسوبي يستثمر للزراعة. على أن الاستجابات الفعلية لتحويل النهر بالنسبة لهذا القطاع لم تكن جادة كما كان يمكن لها أن تكون لأن سوريا أطلقت على ما يبدو مقادير إضافية من المياه من بحيرة الأسد أثناء فترة التحويل كي لا تزيد المشكلة العراقية حدة وتأزماً(١٨). كانت دمشق تريد أن تنظر إليها البلدان العربية الأخرى على أنها تحاول تحسين علاقاتها مع العراق. وفي أية حال، لم تكن دمشق في هذه الفترة التي بلغ فيها عدم الاستقرار مستوىً عالياً، لأسباب ليس أقلها انخفاض المساعدة السوفياتية وتعزيز وضع الولايات المتحدة وإسرائيل، تريد أن تتدهور علاقاتها مع بغداد إلى مستوى أدنى.

وعلى النقيض من ذلك، شاء العراق التأكيد على النتائج السلبية، المتوسطة المدى والطويلة المدى، لسياسة تركيا بالنسبة لمقادير ونوعية المياه في المستقبل. العراقيون، والسوريون حقاً مذعورون من احتمالات قطع الماء في المستقبل مع استمرار تركيا في مشروع سد أتاتورك. العراق يقدر أن ملء الخزان يستغرق أربع سنوات إلى خمس، على أساس الدفق الحالي. وإذا كان مستوى النهر دون المعدل أثناء هذه الفترة، فإنه لا بد عند

---

(١٦) مذكور في Turkish Daily News 10, شباط ١٩٩٠.

(١٧) مراد سونغر، الناطق باسم وزارة الخارجية التركية في Turkish Daily News، ١٥ شباط ١٩٩٠.

(١٨) فدى نصرالله: Middle East Waters: the hydraulic imperative, M.E.I. رقم ٣٧٤، ٢٧ نيسان، ١٩٩٠، ص ١٧.

ذاك من نحو ثمانية أعوام لانجاز المشروع. المتوقع إذاً احتمال قطع المياه بصورة دورية خلال ثماني سنوات مما يؤدي إلى مزيد من المشاكل للمناطق المرتفعة التي لا سد عندها في سوريا والعراق.

يمكن لعدم انتظام دفق المياه في العقد التالي أن يؤدي إلى مشاكل جدية لسوريا بصورة خاصة، وهي تنوي دعم إنتاجها الكهربائي وامكاناتها الزراعية بتوسيع استثمار مياه الفرات. يمكن لسد تشرين، على مرتفعات بحيرة الأسد، عند اكتمال إنشائه، أن يبلغ في أقصى اتساعه بليوني م³. ثم ان محطة الطاقة المتاخمة ستتألف من ستة توربينات، كل منها ١٠٥ ميغاوات. والمتوقع لها أن تنتج نحو ١,٦ بليون كيلووات ساعة سنوياً. وفي الوقت الحاضر يبلغ ما ترويه سوريا بمياه الفرات نحو ٢٠٠٠٠٠ هكتار، ومع ارتفاع الطلب على الغذاء من السكان المتزايدين، تخطط سوريا لتوسيع المناطق المروية، ما يتراوح بين ٣ و ٤ أضعاف[١٩].

وبالنسبة للعراق، ان التوسع المكثف في استخدام المياه من قبل تركيا وسوريا يهدد بابقاء مقدار قليل جداً له من مياه الفرات. وكما بالنسبة لسوريا، ان الخطر يشمل توليد الطاقة والزراعة معاً. وهنا تشير بغداد إلى أن نحو ٤٠٪ من حاجاتها الكهربائية تتولد في حوض الفرات. ومن شأن تبديد مياه خزان سد القادسية وسعته ١٠ بلايين م³ تأتيه من الفرات، أن يقطع مثل هذا القدر من الطاقة. وبناء على مصادر السلطات العراقية هنالك نحو ٥,٥ ملايين نسمة يعملون في الزراعة في هذا الحوض، إذ أن الفرات أكثر أهمية إلى حد كبير من دجلة بالنسبة للقطاع الزراعي[٢٠]، وأكثريتهم من الشيعة من مناطق البلاد الوسطى والجنوبية. وفي السبعينات والثمانينات بذل النظام السني في بغداد جهده ونجح في رفع مستوى حياة الشيعة لتعزيز ولائهم، أو استكانتهم على الأقل. إن أي خفض أساسي في الإنتاج الزراعي في المنطقة ينسف مستوى الحياة للمجتمع الشيعي، مما قد تكون له نتائج سياسية.

وليست الزراعة العراقية مهددة بخفض مقادير المياه، بنتيجة توسيع استعمال النهر من قبل جارتيه في المجاري العليا فقط؛ إن هذا الاستعمال المكثف للمياه المتوفرة، للري بصورة خاصة، يثير مخاوف العراق بالنسبة لنوعية المياه، لملوحتها وتلوثها بالدرجة

---

(١٩) أبو دود. مصدر مذكور سابقاً.

(٢٠) المفترض أن يشير ذلك إلى الذين يعتمدون في معيشتهم، مباشرة وغير مباشرة، على الزراعة، بمن في ذلك عائلات المزارعين ومقدمي الخدمات في تلك المناطق.

الأولى. الكثير من أراضي العراق الزراعية، على غناه، متضرر من تـزايد الملوحـة. وبناء على مصادر السلطات العراقية، يمكن للملوحة المـرتفعة أن تسيء إلى ٤٠٪ من الأراضي الزراعية في حوض الفرات كما يمكن لها أن تضـرَّ إلى درجة خطيرة، بالمنشآت الصناعية وبمعامل معالجة المياه للاستعمالات المنزلية.

وللعـراقيين مخاوف أكبـر بالنسبـة للتلوث، وهم يخشون أن يؤدي اتسـاع استعمـال المياه في المجاري العليا أن تكون غير نقية حين تصلهم. انهم قلقون من احتمال ارتفـاع المحتـوى الكيميائي، لأن مستـوى المخصبات ومبيـدات الحشرات لا بـد أن يـرتفـع مـع تسرب المياه إلى الشبكة النهرية مجدداً. ان قضية زيادة التلوث وارتفاع الملوحة من شأنها أن تكون أشد الأخطار، وهي قضية لا تمكن معالجتها عبر اتفاقيات اقتسام المياه.

وبالنسبة للعراق، كما بالنسبة لسوريا، يظهر أن الحكومة التركية لا تهتم بـالمخاوف العراقية من تأثير مشروع جنوب شرقي الأناضول، وتقول ان لدى العراق نهراً آخر رئيسياً، هو دجلة، يمكنها أن تعوض بواسطته عن أي نقص بالنسبة لمياه الفرات. النهران متصلان بقنـاة، وهي في الواقـع ذات أهمية في مجـال الاستعانـة في العراق بميـاه دجلة عن ميـاه الفرات على أن دجلة لا يكفي لحل مشاكل العراق. أولاً: هنالك مشكلة خدمـة الأراضي المرتفعة، سواء عند حديثة، أو بحال إلغاء سد القادسيـة عند القناة الواصلة بين النهرين. ثانياً: ذلك لا يأخذ عامـل التلوث بصورة وافيـة، لاسيما وميـاه دجلة ستستغل في مشـروع جنوبي شرقي الأناضول أيضاً. ثالثاً: بقيام تركيا بتطوير دجلة لا ضمانة بـأن هذا النهـر لن تبدد مياهـه في مرحلة لاحقـة في المستقبل. رابعـاً: حجة تـركيا واهيـة حين تقول انـه لا ينبغي لقضيـة الفرات أن تـنـظر وحدهـا، بل ينبغي النـظر في استثماره في الإطـار المـائي الواسع. وإذا صح ذلك، فإنه يمكن القول انه ينبغي ضم إيـران في المفاوضـات لأن أحد روافد نهر دجلة ينبـع في الجمهوريـة الإسلاميـة وإذا لـم يكن للأنهـر أن ينظر في شؤونهـا بصورة فرديـة، فإن هنـالك مـا يؤيد شمـول أنهار تـركية أخـرى في المفاوضـات منها نهـر جيحان وسيحان، ولو أنهما لا يتجاوزان الحدود القومية.

أنابيب السلام:

مع هدر الموارد المائية المتوفرة في العالم العربي في وقت يتزايـد فيه الـطلب عليها تزايداً أساسياً، ترى تركيا إمكانيات تجارية في مياهها الجوفية الغزيرة. ويرى تورغوت أوزال، وهو سياسي يتمتع بمهارة رجل الأعمال في القطاع الخاص، أن المياه التركية سلعة يمكن تسويقها لـولا المشكلة الهندسيـة والاقتصاديـة: كيف يمكن نقل الميـاه إلى البلدان التي تريدها، وكيف تفعل ذلـك بكلفة أدنى من كلفـة المياه التي تعـالج في معـامل إزالـة

الملوحة المبنية منذ وقت حديث. ومثل هذه الاولـويات تعكس محـاولة للتخفيف من حـدة التحدي الأكبر، أي الجدوى السياسية لمثل هذا العمل.

واقتضى البرنامج المعد لنقل المياه إنشاء أنابيب بين المنـطقة الغـزيرة الميـاه شرقي تركيا والبلدان التي ينتظر أن تتلقاها في الخليج والمشرق. وكتأكيد على الإلتزام بالبرنـامج كلفت الحكومة التركية المستشارين الأميركيين بـراون وروت للقيام بـدراسة جـدوى بكلفة ٢,٧ مليون دولار. واعتبرت الحكومة التركية تكنولوجيا نقل وضـخ المياه مسـافات بعيـدة عملاً واضح المعالم، إذا ما قورنت بأنـابيب الغاز في الاسكـا وسيبيريـا. على أن الناحيـة الاقتصادية أقل يقيناً. وقـد اختلفت التقديـرات اختلافـات ملحوظـة حول كلفـة الأنابيب. إحـدى الدراسـات قدرت الكلفـة بمـا يقـارب ٢١ بليـون دولار[٢١]. ولا ريب أن الكلفـة سترتفع إلى أكثـر من ذلك عنـد مد الأنـابيب. على أن الحكومـة التركيـة مقتنعة في حـال استمرارية مدة الأنبوب بنحو خمسين سنة تقريباً، يمكن جذب التمويل الدولي.

ويتضمن برنامج الأنابيب استثمار نهرين تركيين من حجم متوسط في شرقي تركيا، أي نهـري جيحان وسيحـان[٢٢] اللذين ينبعا في القسم المـركزي الشـرقي من ألأنـاضـول ويتوجهان إلى البحر الأبيض المتوسط بين مرسين واسكندرون. وينقـل النهران يـومياً نحـو ٣٩ مليون م٣ تقريباً من المياه الجيدة غير الملوثـة. وفي المستقبل تخـطط تركيـا لاستثمار نحـو ٢٣ م٣ من هذا الجـريان، وهي على استعـداد لتصديـر نحو ٦ مـلايين م٣ يوميـاً إلى العالم العربي.

ووضعت الحكـومـة التـركيـة تصميماً لانبـوبين (راجـع الجـدول رقـم ١)، أولهمـا وأكبرهما معروف بالخط الغربي الذي يمتد باتجاه الجنوب عبـر سوريـا والاردن لينتهي في مكة المكرمـة. والمقرر أن يـوزع هذا الخط الميـاه لمراكـز السكان الـرئيسية على امتـداد سكني بين حلب والحجاز في المملكة العربية السعودية، سعته ٣,٥ ملايين م٣ من المـاء يومياً، ودمشق وعمان هما المدينتان الكبريان اللتان تتلقيان المياه في هذا الامتـداد. إذ أن كلاً منهما تتلقى ٦٠٠٠٠٠ م٣ من المياه. أما اسرائيل فخارجة عن هـذا المخطط رسميـاً، مع العلم أن هنالك اعتقاداً بوجود مخططات خاصة لتمديد شبكة إلى إسرائيل عبـر عمّان.

---

(٢١) Survey of the Arab World، الايكونوميست، ١٢ أيار، ١٩٩٠، ص ١٢.

(٢٢) الكثير من التفاصيل من مخططات تـركيا لأنـابيب السلام مـأخوذ عن سيفي طـاشان: Water Problems in the Middle East and how theycould be alleviated. في مـانيسـالي، (محـرر) مصـدر مذكور سابقاً.

ولا يعلن هذا المخطط الفرعي إلا بحال عقد معاهدة صلح بين إسرائيل والدول العربية، ثم انه يخدم كذلك الدولة الفلسطينية التي تضم الضفة الغربية. ويمتد الخط الثاني الأصغر، واسمه خط الخليج، إلى الكويت ثم عبر ساحل الخليج الغربي حتى مسقط في عُمَان، وبذلك يوفر المياه لخمس دول. وباستثناء الكويت التي ستتلقى ٦٠٠٠٠٠ م^{٣} يومياً، ينقل خط الخليج مقادير أقل من الخط الغربي. والمتوقع للسعودية أن تتلقى من الخطين ٢,٣ مليون م^{٣} يومياً، وهي بذلك أكبر المنتفعين.

الجدول رقم ١ - برنامج خط أنابيب السلام التركي

الموقع	الخط الغربي المياه المنقولة (م^{٣} يومياً)	الموقع	خط الخليج المياه المنقولة (م^{٣} يومياً)
تركيا	٣٠٠ ٠٠٠	الكويت	٦٠٠ ٠٠٠
سوريا/ حلب	٣٠٠ ٠٠٠	السعودية/ جبيل	٢٠٠ ٠٠٠
حماه	١٠٠ ٠٠٠	الدمام	٢٠٠ ٠٠٠
حمص	١٠٠ ٠٠٠	الخبر	٢٠٠ ٠٠٠
دمشق	٦٠٠ ٠٠٠	الهفوف	٢٠٠ ٠٠٠
	١٤٠٠ ٠٠٠		٨٠٠ ٠٠٠
		البحرين/ المنامة	٢٠٠ ٠٠٠
الاردن/ عمان	٦٠٠ ٠٠٠	قطر/ الدوحة	١٠٠ ٠٠٠
السعودية/ تبوك	١٠٠ ٠٠٠	الامارات العربية المتحدة	٢٨٠٠ ٠٠
المدينة المنورة	٣٠٠ ٠٠٠	أبو ظبي	
ينبع	١٠٠ ٠٠٠	دبي	١٦٠ ٠٠٠
جدة	٥٠٠ ٠٠٠	الشارقة/عجمان	١٢٠ ٠٠٠
مكة المكرمة	٥٠٠ ٠٠٠	أم القوين/ راس	
	١٥٠٠ ٠٠٠	الخيمة/	٤٠ ٠٠٠
		الفجيرة	٦٠٠ ٠٠٠
		عُمان/ مسقط	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع	٣٥٠٠ ٠٠٠	المجموع	٢٥٠٠ ٠٠٠

المصدر: إرول مانيسالي (محقق)، Turkey's place in the Middle East، ص ٧٠.

وزيّن الأتراك المشروع بأن أطلقوا عليه اسم «خط أنابيب السلام». والفكرة من وراء ذلك هي أنه مع نهاية القرن سيكون الضغط على الموارد المائية حاداً جداً في المنطقة بحيث أن الصراعات يمكن لها أن تنشب بين الدول وهي تعمل من أجل تأمين حاجاتها. والحجة في ذلك أن مدّ خطوط أنابيب طويلة توفر مقادير كبيرة من المياه القليلة الكلفة على أساس مضمون، بصرف النظر عن الوقت، لدول المنطقة التي تحتاج المياه، من شأنها أن تخفف الضغوط على الموارد المائية الطبيعية الموجودة حالياً، وتحول بالتالي دون أية صراعات ممكنة.

وإذا كان هذا المشروع الضخم المنمق سهلاً على ما يبدو على الورق، ومقنعاً كذلك للاتراك فإنه لم يحظ بالترحيب من قبل الدول المستفيدة. ان صانعي القرار العربي قلقون من أن مثل هذه البرامج تزيد اعتماد العرب على تركيا، من جهة؛ كما أن هنالك قلقاً، من جهة ثانية، من قبل الدول الواقعة عند نهاية الخط، أن تكون معرضة لضغوط عليها من قبل الدول الواقعة في أعلى مجرى الخط. وهو ما يقلق الأردن والسعودية العربية مثلاً من سوريا، على الخط الغربي. كما أنه يثير قلق الامارات كذلك من حيث أثر الواحدة منها على الأخرى. اللائحة بذلك طويلة، ثم الأمثلة السابقة من قبل سوريا أولاً، ثم تركيا والسعودية، في قطع أنابيب النفط العراقية سنة ١٩٨٢ وسنة ١٩٩٠ على التوالي، تبين أن مثل هذا التدخل لأسباب سياسية يمثّل إمكانية حقيقية.

وجاء الرد التركي على ذلك بأنه ما من دولة تجرؤ أن تقفل الخط وفق مشيئتها، لأنها تحرم من الماء من ناحية، ولأنها بذلك تسبب من ناحية ثانية غضب الدول الأخرى بالاضافة إلى تركيا. على أن هذه الحجة ضعيفة، إذ يمكن لدولة من الدول أن تأخذ الماء وتوقف جريانها إلى الدولة التالية. ثم ان وقف جريان الماء يمكن أن يتم من دون إقفال الخط، عبر صعوبات تقنية مختلفة بالنسبة للضخ ثم ان القيام بعمل موحد ليس بالأمر المضمون. انه يتوقف على الدول المعنية وعلى القضايا التي تفرّق بينها. ولا ضرورة لقطع الماء عن أية دولة للضغط عليها للحصول على تساهلات.

والميدان الثالث للقلق هو سهولة تعرض خطي الأنابيب، لاسيما الخط الغربي، للتخريب أو للهجوم، لاسيما من قبل إسرائيل. على أن الأتراك يعتبرون ذلك محض توهم. وهم بذلك يعبرون عن جهل بخبرة العرب مع إسرائيل وما يعانونه من صبر بالنسبة لتصرفاتها، وقد كانت سلبية دائماً طوال العقود الماضية. والهام كذلك هو أنهم لا يدركون قلق العرب العميق بأن اسرائيل تستطيع أن تفعل ما تشاء في المنطقة. وهنا يضيف الأتراك أن إسرائيل لن تعمل على إثارة عداوتهم بوقف الأنابيب وبذلك تسبب النقص بالنسبة

للخزانة التركية. وإذا كان صحيحاً أن إسرائيل تقدر علاقاتها بأنقرة، فإن ذلك لا يوفر أي أساس ثابت للأمن العربي بالنسبة للماء.

أننا نرى أن المياه تتحول إلى عنصر ضروري، كسلعة مميزة، وكرمز للقوة السياسية في الشرق الأدنى. وفي المستقبل لا بد لها أن تصبح هدفاً لتنافس متزايد، وبالتالي لتزايد الاحتكاك بين الدول. ان تركيا وحدها في المنطقة تتمتع بوفرة من المياه الصالحة النوعية التي يسهل الحصول عليها. وهي لذلك عاجزة عن إدارة ظهرها للصراع على تأمين المياه المضمونة في المنطقة، سواء سعت للعب دور فعال في نظام دول الشرق الأوسط، أو صارت أكثر اندماجاً بأية مجموعة أخرى من الدول. وإذا كانت تركيا قد أعلنت رسمياً أن الأنهار لن تستخدم كسلاح سياسي، فالواقع أنه يصعب أن نتصور أن المياه لن تستخدم بصورة خفية أو ظاهرة، كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية.

٩ ـ علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط

قبل السبعينات كان تفاعل تركيا الاقتصادي مع الشرق الأوسط ثانوياً نسبياً. وقد عنى ذلك أن هنالك ميادين قليلة في السياسة الاقتصادية كانت تعتبر مجدية للطرفين[١]. وكان اهتمام تركيا بالأمن في المنطقة هو القوة الدافعة لسياستها المتشددة بالنسبة للشرق الأوسط. وفيما كان للعلاقات الاقتصادية المزدهرة أن تسهم في إنشاء روابط شخصية ومؤسسية، مضيفة بعداً إضافياً للعلاقة الاستراتيجية المستقطبة، اتسمت الخمسينات بالريبة العميقة المتبادلة بين الأتراك والعرب. واستمر غياب الروابط الاقتصادية الواسعة طوال الستينات، مع أن العلاقات السياسية كانت أقل توتراً. التغير الحقيقي لم يحصل إلا في السبعينات.

أزمة تركيا النفطية:

بعد هزة ١٩٧٣ النفطية، قفزت فاتورة النفط التركية ثلاثة أضعاف في أربعة أعوام، لتبلغ ستة بلايين دولار سنة ١٩٧٧[٢]. وفجأة أصبح لزاماً على تركيا أن تعيد النظر في استراتيجيتها الاقتصادية للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة بفضل ارتفاع القوى الشرائية لدى الدول النفطية العربية. وكان لذلك أهميته الخاصة لأن ارتفاع ثمن النفط أدى إلى جمود في البلدان المستوردة للنفط في الغرب وفي العالم الثالث.

غير أن تركيا كانت بطيئة في الاستجابة إلى هذا الواقع الجديد. وفي سنة ١٩٧٣ كانت الصادرات التركية إلى البلاد العربية لا تتجاوز ١٦٢ مليون دولار، وفي سنة ١٩٧٧ ارتفعت قيمتها قليلاً، ولو من ناحية اسمية، إلى ١٨٥ مليون دولار فقط.

(١) مثلاً ان صميم التجارة التركية مع الدول العربية بلغ بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ٤٪ ـ ٥٪ من مجموع التجارة الخارجية. راجع: اسماعيل سويسال: مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٦٤.

(٢) وليم إم. هايل: مصدر مذكور سابقاً، ص ٢٣١.

وكجزء من حركة التصدير التركية كانت الأسواق العربية أقل أهمية في هذا الـوقت، إذ انخفضت صـادراتها من ١٢,٣٪ إلى ١٠,٦٪ خـلال فترة أربـع سنـوات. وبـالمقـابـل ارتفعت الواردات من الدول العربية بصورة متوالية ثابتة. وكان ثمن النفط هو الذي يضخم الفاتورة. في هذه الفترة زادت قيمة هذه الواردات خمسة أضعاف من ٢٠٧ مليون دولار سنة ١٩٧٣ إلى ١٠٧٨ مليون دولار سنة ١٩٧٧ . وبذلك قفز عجز الميزان التجاري الذي كان ٤٥ مليون دولار سنة ١٩٧٣ ، قابلاً للتسوية، إلى ٨٩٣ مليون دولار، بعد أربعة أعوام[٣].

ولاستجابة الاقتصاد التركي البطيئة عدد من الأسباب. من نـاحية استـراتيجية كـانت موجهة نحو الاستعاضة عن الاستيراد، وبالتالي بقي الاقتصاد التصديري غير مقدر حقَّ قدره، ضعيف المـوارد، لاسيما في قـطاع الإنتاج. والـواقع أن الاتجـاه ظل يتـدهـور حتى سنة ١٩٧٦ إذ كانت الواردات لا تزال تزيد قليلاً عن الصادرات. في منتصف السبعينات تحول الاقتصاد الخاضع للدولة إلى اقتصاد مختلط[٤]. لقد كـان يمكن للقطاع الخـاص أن يطور علاقاته التجارية مع الدول المصدرة للنفط. وبالإضافة إلى مضايقات الاقتصاد الكبيرة كـالحاجـة إلى العملة الصعبة وارتفـاع التضخم المحلي، كان رجـال الأعمال الأتـراك في وضع الضعيف في المنطقة. وبرغم قرب تركيا، كان هنالك القليل من التجارة المبـاشرة. وحين جاء دور الاتصالات التجارية، أو معرفة الإجراءات التجارية، حتى العادات الثقـافية المحلية، وجد رجال الأعمال الأتراك أنفسهم غير مستعـدين لذلـك. يضاف إلى ذلـك أن الأتراك كانوا معاقين بجهلهم للغة العربية وكتابتها.

ومع تدهور الاقتصاد التصديري، وارتفاع فاتورة النفط، لجأت تركيا إلى الاقتراض. واغتباطاً بالدولارات النفطية المدورة التي كانت تدفع لمنتجي النفط كانت الأوساط المصرفية الدولية على أتم الاستعداد لاقراض تركيا. وفي سنة ١٩٧٧ وجدت تركيا. نفسها في وضع صعب بالنسبة لتسديد ديونها، وكان لا بد من الاستعـانة بصنـدوق النقد الـدولي. على أن التـدابير الـوافية لتحقيق التسـويـة لم تتخـذ قبـل بـدايـة الثمـانينـات. وبحـدوث انقـلاب الجنرالات الذي أتى بالاستقرار السياسي المفيد، باتت تركيـا في وضع أفضـل للاستفـادة من هزّة أسعار أزمة النفط التالية سنة ١٩٨٠.

فترة التوسع:

شهد النصف الأول من الثمانينات ذروة التفاعل الاقتصادي بين تـركيا والـدول الغنية

---

(٣) الأرقام منقولة عن علي إحسان باجيش:
The beginning and the development of economic relations between Turkey and Middle Eastern Countries, Dis Politika، مجلد ١٢ العددان ١ ـ ٢ ١٩٨٥، ص ٨٨.

(٤) مينا توكسوز: مصدر مذكور سابقاً ص ١٥.

بالنفط في الشرق الأوسط. في البداية كان الازدهار مسبوقاً بزيادات إضافية كبيرة في سعر النفط على أثر ثورة إيران سنة ١٩٧٩. وفي سنة ١٩٨٠ بلغت فاتورة النفط الخام المستورد إلى تركيا ٢,٦ بليون دولار (راجع الجدول ٢). وفي سنة ١٩٨٥، وبرغم الانخفاض في السعر، كانت واردات النفط الخام لا تزال تكلف تركيا نحو ٢ ٣ بليون دولار وكانت دولتا إيران والعراق، ثم ليبيا إلى حد أدنى، هي الدول الأساسية الثلاث التي تزود تركيا بالنفط في هذه الفترة. وفي السنوات الخمس وبين ١٩٨١ و ١٩٨٥، بلغ مجموع ثمن الواردات التركية من إيران والعراق وليبيا ٥,٣ بلايين دولار، و ٦ بلايين دولار، و ٣,٨ بلايين دولار على التوالي، وفيها مثّل النفط النسبة العليا.

الجدول رقم ٢ ـ النفط الخام المستورد، العملة الأجنبية المدفوعة، وأسعار النفط

السنة	واردات النفط الخام (ملايين الأطنان)	العملة الأجنبية المدفوعة (ملايين الدولارات)	سعر النفط (دولار/الطن)
١٩٧٥	٩,٦	٧٥٤,٢	٧٨,٢٩
١٩٧٦	١١,٢	٩٧٢,٤	٨٦,٧٢
١٩٧٧	١١,٦	١١٢١,٨	٩٦,٢٢
١٩٧٨	١٠,٣	١٠١٦,٥	٩٨,١٨
١٩٧٩	٨,١	١٢٠٥,٣	١٤٧,٤٨
١٩٨٠	١٠,٤	٢٦١٠,٠	٢٤٨,٨١
١٩٨١	١١,٥	٣٢١٧,٢	٢٧٧,٨٣
١٩٨٢	١٣,٩	٣٥٣٨,١	٢٥٤,٤٤
١٩٨٣	١٤,١	٣١٣٧,٨	٢٢١,٦٧
١٩٨٤	١٥,٥	٣٣٩٧,٦	٢١٧,٩٤
١٩٨٥	١٥,٥	٣٢١٣,٧	٢٠٦,٩١
١٩٨٦	١٦,٨	١٧٩٩,٩	١٠٦,٧٥
١٩٨٧	٢٠,١	٢٧٦٢,٢	١٣٧,٤١
١٩٨٨	٢١,٧	٢٤٢٩,٩	١١١,٧٧
١٩٨٩	١٨,٥	٢٤٥٥,٥	١٣٢,١٣

المصدر: المعهد الرسمي للإحصاءات، أنقرة.

على أن الـزيادة في قيمـة التجارة لم تـظهر هـذه المـرة فقط في حسـاب الاستيـراد (راجع الجدولين ٣ و ٤). إن هذا التحول السريع في الاقتصاد التركي عند منعطف العقد عنى أن تركيا كانت تملك أكثر من مجرد السلع التجارية الأولية للتصدير. مقادير أكبر من السلع المصنعة التي تضم المزيد من القيمة المضافة بالنسبة للإنتاج الـزراعي، باتت تبـاع إلى المنطقة. وبالنتيجة بات اتجاه التصدير يتحول نحو مصـادر واردات تركيـا. لقد كـانت هنالك حوافز قوية للتخلص من العجز التجاري لدى بعض الدول. ثم ان حجم التجـارة، وقـرب السوق بـاتا عـاملين هامين. وبالنسبة لهـذه العوامـل كلها كـانت الأسواق الإيـرانيـة والعـراقية في الـطليعة. وبـاتت أنقرة حـريصة على تشجيـع التجارة مـع هاتين الـدولتين، مـدركة أن هنـالك تجـارة رابحة أثنـاء الحرب الإيـرانية العـراقية التي بـدأت سنة ١٩٨٠. يضاف إلى ذلك أن الروابط الاقتصادية المزدهـرة وفرت إمكـانية مـا على استقرار العـلاقة السياسية مع الدولتين أثناء هذه الفترة من الاضطراب الواسع.

الجدول ٣ ـ صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط (ملايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
الجزائر	٣٠,٨	١٢٥,٠	١٢٧,٤	١٢٧,٥	١٠٩,٠	١٧٧,٦	١٤١,٩	١٨٤,٧	١٠٢٣,٩
مصر	٧٢,١	١٤٥,٠	٧٠,٢	١٤٠,٨	١٤١,٠	١٤٥,٢	١٣٨,٨	١٨٨,٩	١٠٤٢,٠
إيران	٢٣٣,٧	٧٩١,١	١٠٨٧,٧	٧٥١,١	١٠٧٨,٩	٥٦٤,٤	٤٣٩,٧	٤٤٩,٣	٥٣٩٥,٩
العراق	٥٥٩,١	٦١٠,٤	٣١٩,٦	٩٣٤,٤	٩٦١,٤	٥٥٣,٣	٩٤٦,٢	١٤٥١,١	٦٣٣٥,٥
الكويت	٧١,٠	٨٦,٩	٨٧,٠	١٠٥,٤	١١٦,٠	١٢٠,٨	٢٤٧,٥	٣٠٩,٢	١١٤٣,٨
ليبيا	٤٤١,٥	٢٣٤,٦	١٨٥,٣	١٤٢,٠	٥٨,٨	١٣٥,٨	١٤٠,٧	٢٠٣,٧	١٥٤٢,٤
السعودية	١٨٧,٤	٣٥٧,٩	٣٦٤,٧	٣٧٨,٠	٤٣٠,١	٣٥٧,٦	٤٠٨,٤	٤٧٧,٦	٢٩٦١,٧
سوريا	١٢٩,٤	٦٣,٢	٥٨,٩	٦١,٧	٥٥,٨	٦٢,١	٦٠,٦	٥٦,٦	٥٤٨,٣

المصدر:

(١) صندوق النقد الدولي:

Direction of Trade Statistics, year book 1989.

(٢) SIS Foreign Trade Statistics.

الجدول ٤ ـ واردات تركيا من الشرق الأوسط (ملايين الدولارات).

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
الجزائر	٣٤,٢	٨,٧	٧٦,٨	١٠٥,٣	١٦٠,٨	٣١,٥	١٣٠,٩	٧١,٦	٦١٩,٨
مصر	٢,٨	١٣,١	٢٥,٠	٤,٤	٦,٩	١٧,٠	١٢,٥	١٤,١	٩٥,٨
إيران	٥١٤,٢	٧٤٧,٧	١٢٢٢,١	١٥٦٥,٧	١٢٦٤,٧	٢٢١,٣	٩٤٧,٩	٦٢١,٥	٧١٠٥,١
العراق	١٥٦٣,٧	١٤١٧,٦	٩٤٦,٦	٩٢٦,٤	١١٣٦,٨	٧٦٨,٧	١١٥٢,٥	١١٨٨,٧	٩١٠١,٠
الكويت	١٠٦,٧	٩٢,٤	١٦٨,٥	٩٧,٥	٩٨,٤	٢٠٩,٠	٧٣,٩	٥٢,٥	٨٩٨,٩
ليبيا	٧٨٩,٤	٨٨٩,٦	٧٩٣,٤	٦٥٨,١	٦٢٠,٨	٢٩٠,٩	٣٠٦,٢	١٠٠,٢	٤٤٤٨,٦
السعودية	٤١٠,٤	٤٩٤,٦	٢٦٨,٨	٢١٥,٧	٢٢٦,٢	١٧٥,٧	١٦٧,٣	١١٣,٧	٢٠٧٢,٤
سوريا	١٩,٠	١٤,٢	٣,٣	١٧,٨	١٦,٣	١٨,٨	٦,٢	١,٥	٩٧,١

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وكان يتوقع للعلاقة الاقتصادية المزدهرة مع الطرفين أن تكون حافزاً قوياً للطرفين لقبول حياد تركيا الإيجابي أثناء الصراع. وليس من المستغرب، إذا أن يتبين أن العراق وإيران كانتا السوق الأنشط والأكثر ازدهارا لتركيا أثناء هذه الفترة. وبين ١٩٨١ و ١٩٨٥ بلغ مجموع الصادرات التركية إلى إيران والعراق ٣,٩ بلايين دولار و ٣,٤ بلايين دولار على التوالي. والصادرات إلى إيران، بعد أن كانت قد انخفضت من ٤٤ مليون دولار سنة ١٩٧٨ إلى ١٢ مليون دولار سنة ١٩٧٩ بسبب الفوضى الاقتصادية التي سببتها الثورة، عادت فانتعشت وبلغت ٨٥ مليون دولار (٢,٩٪ من الصادرات التركية) سنة ١٩٨٠. وبحكم كون تركيا ممراً مأموناً للسلع أثناء الحرب، ارتفعت صادراتها إلى إيران إلى ٢٣٤ مليون دولار سنة ١٩٨١، و ٨٨٩ مليون دولار (أو ١٥٪) سنة ١٩٨٣، فإلى ١٠٧٩ مليون دولار سنة ١٩٨٥. والواقع أنه في سنة ١٩٨٢ و١٩٨٣ كانت إيران السوق الكبرى للصادرات التركية، متجاوزة سوق ألمانيا الغربية. وإذا كانت ألمانيا الغربية عادت إلى مكانتها الأولى، أي الذروة، في منتصف العقد، بسبب انهيار أسعار النفط، ومشاكل الدفع المتصلة بذلك من جهة إيران، فإن الصادرات إلى إيران بقيمة ٤٤٠ مليون دولار، و ٥٤٦ مليون دولار، و ٥٦١ مليون دولار في السنوات ١٩٨٧، و١٩٨٨، و ١٩٨٩ على التوالي[٥] كانت ما تزال جيدة إذا ما قورنت بقيمتها في نهاية العقد. وبذلك استطاعت

---

(٥) سلسلة Aylik Istatistik Bülteni (نشرة إحصائية شهرية) إصدار رئاسة الوزارة أنقرة.

تركيا أن تخفض عجزها التجاري مع إيران التي ظلت بعد الثورة مصدراً هاماً لواردات تركيا النفطية. والحقيقة أن تركيا استطاعت سنة ١٩٨٦، أن تحقق فائضاً تجارياً مع إيران[٦].

وهكذا فإن الشرق الأوسط كما يحدده صندوق النقد الدولي (باستثناء شمالي افريقيا غربي ليبيا، وبضم إيران وإسرائيل) بلغ القمة من حيث الصادرات التركية سنة ١٩٨٢، مستهلكاً سلعاً بقيمة ٢,٥ بليون دولار، أو ٤٤,٢٪ من مجموع الصادرات. وبلغت تجارة تركيا مع الشرق الأوسط ٨٠٪ من تجارتها مع البلدان النامية. إلا أنه برغم ارتفاع صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط إلى ما يقرب من ٢ و٣ بليون دولار سنة ١٩٨٥، فإن نسبة الصادرات التركية إلى المنطقة انخفضت إلى ٣٠,٤٪ من صادراتها العالمية لأن سوق البلدان الصناعية كانت أسرع نمواً.

وبرغم هذه الأسواق المزدهرة للصادرات فإن تركيا ظلت تعاني عجزاً تجارياً كبيراً في هذه الفترة. وبين ١٩٨١ و١٩٨٥ بلغ مجموع العجز التجاري مع إيران والعراق ١,٤ بليون دولار و٢,٦ بليون دولار على التوالي. وبالنسبة لليبيا، وهي تحتل المرتبة الثالثة من حيث تزويد تركيا بالنفط، كان العجز أعلى وقد بلغ ٢,٧ بليون دولار. إلا أنه لا صحة للقول ان تركيا كانت في هذه الفترة تتحمل عجزاً تجارياً كبيراً مع جميع شريكاتها في المنطقة. الاستثناء الملحوظ هنا هو السعودية التي كانت في مرتبة منخفضة من حيث تزويد تركيا بالنفط ومعها كان الفائض التجاري يتجاوز ١٠٢ مليون دولار في السنوات الخمس حتى منتصف العقد.

وبالنسبة لواردات تركيا النفطية السنوية لم يكن يؤمل لها أن تحقق توازناً تجارياً في القسم الأول من العقد. كان تفوق تركيا التجاري يظهر بالنسبة للدول العربية غير المصدرة للنفط، وهي التي تشوهت اقتصادياتها كنتيجة غير مباشرة للثروة النفطية لدى جاراتها. سوريا والأردن مثلان على ذلك. وفيما بلغت الصادرات السورية إلى تركيا ٧٠,٦ مليون دولار فقط خلال الفترة الممتدة من ١٩٨١ ١٩٨٥، فإن الصادرات التركية إلى سوريا بلغت ٣٦٩ مليون دولار[٧]. وفي هذه الفترة صدرت الأردن بضائع بقيمة ٦٣,٥ مليون دولار إلى تركيا مقابل استهلاك بلغ ٥٣٣,٩ مليون دولار.

---

(٦) سوها بولوكباشي: «Turkey Copes with Revolutionary Iran» Journal of South Asian and Middle Eastern Studies، مجلد ١٣ العددان ١,٢، خريف/ شتاء ١٩٨٩، ص ١٠٨.

(٧) لا تضم هذه الأرقام غير التجارة عبر القنوات الرسمية، دون التهريب والمظنون أنه كبير.

ولم ينحصر التوسع التجاري بين تركيا والشرق الأوسط بالسلع وحدها. فمن بين الوسائل الناجعة التي عززت بها تركيا تدفق النقد الأجنبي عليها، كان تصدير خدمات المقاولات، واليد التركية العاملة المرافقة لها. وهكذا انتفعت من البنية التحتية المنخفضة في البلدان المصدرة للنفط، بالحصول على الموارد الاقتصادية الكبيرة التي تستخدم لتحسينها.

وكانت كبريات شركات المقاولات التركية قد بدأت في منتصف السبعينات في البحث عن الامكانات التي تتوفر في البلدان المصدرة للنفط. وحققت نجاحاتها الأولى في ليبيا مما شجع على متابعة تطوير هذه العلاقات في المنطقة. سنة ١٩٧٨، كانت في الشرق الأوسط ٢٢ شركة مقاولات تركية[٨]، ارتفعت إلى ١١٣ سنة ١٩٨١، فإلى ٢٤٢ شركة سنة ١٩٨٢. وفي منتصف الثمانينات استقر هذا العدد على نحو ٣٠٠ شركة[٩].

مرة أخرى، في أوائل الثمانينات بدأت عمليات المقاولات تحقق أرباحاً. وقبل ١٩٨١ كانت الشركات التركية قد دخلت في تعاقدات بلغت نحو ٣,٥ بلايين دولار. وسنة ١٩٨١ وحدها ارتفع هذا المبلغ بنسبة ١٦٠٪ تقريباً، أي إلى ٩ بلايين دولار ثم زاد بما يتجاوز ٣,٥ بلايين دولار و ١,٥ بليون دولار في السنتين التاليتين، قبل أن يتضاءل في منتصف العقد. وفي سنة ١٩٨٥ كان ذلك يعني أن مجموع العقود الممنوحة لشركات المقاولات التركية توقفت عند ١٥,٥ بليون دولار. وطوال هذه الفترة كانت ليبيا هي السوق الأولى، وقد كانت عقودها تبلغ ضعف العقود التركية لدى السوق الثانية بعد ليبيا، أي السعودية. وسنة ١٩٨٥ بلغ مجموع العقود التركية في ليبيا ٨,٧ بلايين دولار بالمقارنة مع ٤,٩ بلايين دولار في السعودية و ١,٣ بليون دولار في العراق[١٠].

وأسفر هذا التوسع بتسارع الطلب من قبل شركات خدمات المقاولات على العمال الأتراك في الشرق الأوسط. طوال الثمانينات تجاوز عدد العمال الأتراك المنتقلين إلى الشرق الأوسط عدد العمال الذين كانوا يهاجرون إلى أمكنة أخرى، بما في ذلك أوروبا الغربية. وقبل الارتفاع الكبير في عدد المقاولات الممنوحة للشركات التركية سنة ١٩٨١، كانت أعداد العمال الذين يهاجرون قد أخذت تتزايد بصورة ملحوظة. وعلى سبيل المثال، كان بين ٢٨٥٠٣ مهاجرين أتراك سنة ١٩٨٠، نسبة ٧٢,٧٪ منهم أو ٢٠٧٣٣ مهاجراً قد انتقلوا

(٨) باجيش، مصدر مذكور سابقاً ص ٩٢.

(٩) أوقطاي أورهون: Turkish Contracting Sewices aboard في أرول مانيسالي (محرر) مصدر مذكور سابقاً، حتى ٨٩.

(١٠) المصدر السابق ص ٩١.

إلى البلدان العربية[١١]. وقد عنى ذلك أن ليبيا والسعودية اللتين استوعبتا موجة المهاجرين بكاملها سنة ١٩٨٠، ومنهم ٧٢,٨٪ إلى ليبيا[١٢].

وفي آخر سنة ١٩٨٠ كان عدد المهاجرين الأتراك في العالم العربي قد ارتفع إلى ٩٤ ألفاً، منهم ٤٦ ألفاً في السعودية، و ٤٠ ألفاً في ليبيا، وثمانية آلاف في العراق. وخلافاً لواقع المهاجرين الأتراك في أوروبا، كان ٩٦,٨٪ من المهاجرين إلى الدول العربية من العمال ليس بينهم غير نحو ١٤٠٠ طفل مرافق لهم، فيما كان عدد الإناث المهاجرات يعد بالعشرات فقط. أما في ألمانيا الغربية، بالمقارنة، فإن العمال كانوا نحو ٤٠٪ من مجموع المهاجرين سنة ١٩٨٠[١٣]. وهكذا فإن الكثرة الساحقة من المهاجرين الأتراك إلى البلدان العربية كانت من الرجال الذين هاجروا منفردين بلا أمل أو رغبة، في الظاهر، بالبقاء فيها إلى الأبد.

وسنة ١٩٨٥ كان توسع اليد العاملة التركية في الشرق الأوسط مستمراً، كما كان يتجاوز توسعها في المناطق الأخرى بصورة ملحوظة. وفي هذه السنة هاجر ٤٦٨٦٧ مهاجراً، أو ٩٩٪ من المجموع إلى البلاد العربية وبينها الكويت، والاردن والامارات، واليمن الشمالي. وكان الذكور الذين لم يصحبوا زوجاتهم معهم يشكلون الأكثرية. وفي نهاية ١٩٨٥ بلغ المقيمون في البلاد العربية ٢٠٧٦٩٦، ومنهم ٩٤٪ عمال. وكانت الأكثرية تقيم في السعودية، حيث بلغ عدد المستخدمين منهم ١٦٠٠٠٠ تركي. وهنالك أعداد أخرى كبيرة من المهاجرين: ٢٨٠٠٠ في ليبيا؛ ونحو ٨٤٠٠ في الأردن؛ وأكثر من ٥٣٠٠ في العراق، و ٤٢٠٠ في الكويت. وقد عنى ذلك أن عدد المهاجرين الأتراك في البلاد العربية في السنوات الست الأولى من العقد ارتفع بنسبة ٢١٠٪. إن نحو ٩,١٪ من جميع المهاجرين الأتراك كانوا في البلاد العربية؛ أما إذا حسبنا النسبة على أساس العمال الأتراك المهاجرين، ارتفعت إلى ١٨,٣٪. وفي سنة ١٩٨٥ كانت السعودية قد أصبحت البلد الثاني بعد ألمانيا الغربية في عدد الأتراك المهاجرين.

على أن انتقال المهاجرين لم يكن باتجاه واحد. كان عدد القادمين من الشرق الأوسط إلى تركيا يتزايد في الثمانينات. ١١٨٤١٣ شخصاً زاروا تركيا سنة ١٩٨١. وفي سنة ١٩٨٥ قفز هذا الرقم أكثر من ٢٥٠٪، إلى ٤١٦٦٤٨ شخصاً. وارتفع عدد السعوديين ثلاثة

---

(١١) أيفور باريسيك، Turquie, 1981، باريس OECD ، جدول ١، ص ١.
(١٢) المصدر السابق جدول ٢، ص ٢.
(١٣) المصدر السابق جدول ٦، ص ٨.
(١٤) المصدر الساق جدول ١، ص ١.

أضعاف، من ١٠٢٢٩ شخصاً سنة ١٩٨١ إلى ٣٢١٠٢ سنة ١٩٨٥. وارتفع عدد الاردنيين من ١٣١٩٥ سنة ١٩٨١ إلى ٣٢٧١٣ سنة ١٩٨٦، فيما ارتفع عدد الليبيين من نحو ٢٤٠١ سنة ١٩٨١ إلى ٢٤٨٣٢ سنة ١٩٨٥[١٥]. وخلافاً للأتراك الذين كانوا يغادرون تركيا، كان هؤلاء الزائرين يأتون لفترات قصيرة، كسائحين في الغالب. وعلى سبيل المثال، جاء ٣١١٠٢ من السعوديين سنة ١٩٨٦ وصرح نحو ثلاثة أرباعهم أن زيارتهم إلى تركيا بقصد السياحة والترفيه[١٦]. نحو ٩٦٪ منهم كانوا يبقون فترات تتراوح بين يوم واحد وثلاثين يوماً[١٧].

وكانت الزيادة الكبرى في عدد الإيرانيين. في سنة ١٩٨١ وصل إلى تركيا ١١٢٨٦ إيرانياً بموجب الإحصاءات الرسمية. وزاد هذا العدد زيادة مدهشة فبلغ ١٣٧٦٤١ سنة ١٩٨٤ و ٢١٣٧٥٣ سنة ١٩٨٥، ليعود فينخفض إلى ١٤١٦٩٤ سنة ١٩٨٦. مرة أخرى فقد قضى هؤلاء الزائرون مدداً قصيرة لأغراض سياحية في الغالب. على أن هذه الأعداد لا تشمل الإيرانيين الذين انتقلوا إلى تركيا كمقيمين وكانت هذه المجموعة تقارب الـ ٨٠٠٠٠٠، كما كانت غالبية الزائرين الإيرانيين أقارب أو أصدقاء لهؤلاء المقيمين.

كان الاتجاه صعوداً بصورة متواصلة، على أن هنالك استثناء واحداً. عدد العراقيين انخفض من ١٣٨٧٦ سنة ١٩٨١ إلى ٧٦١٧ بعد أربعة أعوام بسبب القيود المفروضة على السياحة وقد فرضت بسبب المشاكل ذات الصلة بالاقتصاد. لاسيما وجوب المحافظة على النقد الأجنبي.

توطيد العلاقة:

ولم يكن يتوقع للاقتصادات النفطية أو التي تتصل بالنفط أن تستمر في توسعها بنفس المعدل الذي عرف في أواخر السبعينات والثمانينات. في أواسط الثمانينات كان الكثير من البنية التحتية للاقتصادات العربية في مكانه فيما لم يكن من الواقع في شيء أن يبقى سعر النفط على مستواه العالي الذي بلغه بعد ١٩٧٩. ثم ان كلفة الطاقة المرتفعة أثارت العديد مما يطلق عليه اسم الآليات الذاتية للتصحيح والانضباط، مما أسهم بالتالي بخفض

---

(١٥) أرقام منقولة عن Turism Istatistikleri 1986 أنقرة، Aglik Istatistik، مصدر مذكور سابقاً، جدول ٢، ص ٥.

(١٦) المصدر السابق جدول ١٢، ص ١٤.

(١٧) المصدر السابق جدول ١٩، ص ٢٠.

الأسعار، ومنها الحفاظ على الطاقة، وتطوير آبار نفطية عالية الكلفة سابقاً ولا تخص أوبك، واستخدام مصادر طاقة جديدة بديلة. ويمكن النظر إلى الفترة التي امتدت بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ كفترة استثنائية بالنسبة لأسعار النفط. وهي بكل تأكيد لن تتكرر بمثل هذه الحالة الحادة.

وإذا كان توسع العلاقة الاقتصادية التركية الشرق أوسطية قد جرى في حالة استثنائية، فإنه كان يتوقع بالتالي بعض الانكماش في هذه العلاقة. وفى كل حال يمكن اعتبار التفاعل الاقتصادي المحدود بين تركيا والمنطقة قبل السبعينات، استثنائياً. وهو كذلك لا يحتمل له أن يتكرر. لا معنى لغياب العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان المجاورة لاسيما في إطار حجم بعض أسواق هذه البلدان. وهنالك سببان يحولان دون انزلاق الطرفين إلى الفتور الاقتصادي السابق.

أولاً: لقد حدثت تغيرات في الاقتصاد التركي، جعلته أكثر تكملة لاقتصادات الشرق الأوسط، مما كان عليه خلال العقود الخمسة السابقة من عمر الجمهورية. لم يعد يمكن وسمه بالتجارة الخاضعة للدولة، وانحصاره بتصدير السلع الزراعية فقط. في الثمانينات صارت تركيا ذات اقتصاد متزايد الثقة الذاتية، منفتح على الخارج، لديه منتوجات صناعية تستطيع المنافسة كالمنسوجات للتصدير. يضاف إلى ذلك أنه ليس لديها ما تخشاه من الصناعة في الشرق الأوسط. وباستمرار تركيا معتمدة على النفط لتأمين قسم كبير من حاجتها إلى الطاقة، كان احتمال التجارة الناشطة، ولو بدون تطرف أو تهور لا يزال قائماً.

ثانياً: بات رجال الأعمال والمسؤولون الأتراك أكثر إطِّلاعاً على التقاليد التجارية في الشرق الأوسط. وعنت الاتصالات والمشاركات التي جرت في أوائل الثمانينات أنه يمكن البدء بأعمال جديدة ذات كلفة أولية أدنى، واحتمال نجاح أكبر.

ثم ان التحول الانحداري في الاقتصادات العربية ثم التحرك الذي تلا ذلك في ميدان العلاقات الاقتصادية التركية الشرق أوسطية، حدثا بأسرع مما كان ينتظر حدوثه، بسبب انهيار سعر النفط سنة ١٩٨٦. وكان لذلك تأثير فوري على التجارة التركية مع المنطقة، وأول مظاهره إيجابي بالنسبة للاقتصاد التركي لأن فاتورة النفط إلى تركيا انخفضت بما يتجاوز ١,٥ بليون دولار (إلى ما يقرب ١,٨ بليون دولار سنة ١٩٨٦). وفي سنة ١٩٨٥ كانت فاتورة الواردات التركية من إيران والعراق وليبيا والسعودية تتجاوز ٣,٢ بليون دولار، أكثرها ثمن النفط. وبعد سنة هبطت إلى ما دون ١,٥ بليون دولار قليلاً.

وكما أن الارتفاع الحاد في واردات النفط في أعقاب الثورة الإيرانية أَمَّن الحافز على التصدير، كذلك أدى الانخفاض الحاد في مداخيل النفط إلى تدهور فوري في شراء

الصادرات من شركاء تركيا. وهكذا انخفضت قيمة الصادرات التركية سنة ١٩٨٦ إلى إيران والعراق والسعودية بنسبة ٤٨٪ و١٧٪ على التوالي. وبصورة إجمالية هبطت الصادرات التركية إلى الشرق الأوسط بقيمة ٨٦٤ مليون دولار، أو بما يقارب الربع. ولئن مثل ذلك ضربة كبيرة للمصدرين الأتراك، فإن الاقتصاد الخارجي تعزز بفعل فائض تجاري مع المنطقة. ومن عجز بلغ ٢٣٨,٤ مليون دولار سنة ١٩٨٥، أصبح لتركيا فائض يبلغ ٣٩٣,٨ مليون دولار.

وفي السنوات التي تلت ١٩٨٦ انتعش سعر النفط جزئياً لكنه لم يبلغ المستوى الذي بلغه في أوائل الثمانينات، إلا في فترة استثنائية في أوائل أزمة الخليج. وفي سنة ١٩٨٧ بلغت كلفة الواردات التركية من النفط الخام ما دون ٢,٨ بليون دولار قليلاً، وهو ما مثّل مستوى واقعياً استمرَّ لما تبقى من سنوات العقد. وأدى ذلك إلى تجارة متجددة إنما على مستوى أكثر اتزاناً. وأدت هذه العملية إلى قيام أساس أكثر جدوى بالنسبة لاقتصاد تركيا الخارجي. أثناء سنوات الازدهار النفطي، كان العجز التجاري يسجل سنة بعد سنة بصورة رتيبة. أما في أواخر الثمانينات فباتت العلاقات التجارية أكثر نفعاً لتركيا. وفي سنة ١٩٨٧، بعد انتعاش سعر النفط جزئياً، لم يعد العجز إلى مستواه الكبير السابق. في تلك السنة تمكنت تركيا من تأمين فائض بقيمة ١٣ مليون دولار مع دول الشرق الأوسط. وبتوسع قطاع التصدير التركي، ارتفع هذا الفائض إلى ١,٤ بليون دولار سنة ١٩٨٨ مع الشرق الأوسط[١٨]، وإلى ٥٩٩ مليون دولار مع الدول الإسلامية[١٩]. ولئن عرفت تركيا عجزاً تجارياً مع الدول الإسلامية سنة ١٩٨٩، فإنه كان نحو ٥٠ مليون دولار فقط، ولا يتوقع له أن يوقع ضغطاً على النقد.

ولا يزال الشرق الأوسط سوقاً تجارية هامة للصادرات التركية. طبعاً، ليس الشرق الأوسط كالأسرة الاوروبية، ولا يحتمل له أن يُقارن بها، وعدد سكانها أكبر، واقتصاداتها أكثر تنوعاً وتطوراً. الأسرة الاوروبية استهلكت ٤٥٪ من الصادرات التركية في أواخر الثمانينات، بالمقارنة مع ٣٠٪ استهلكها الشرق الأوسط. وإذا كان هذا المستوى دون ما كان عليه في أوائل العقد بـ ٢٥٪ فإنه يمثل مستوى مقبولاً من الصادرات إلى سوق قريبة جغرافياً، ولو أنها غير مضمونة.

---

(١٨) صندوق النقد الدولي: Direction of Trade Statistics Yearbook، ١٩٨٩، واشنطن، DC، ١٩٨٩.

(١٩) State Instituti of Statistics Monthly Economic Indicatois، شباط، ١٩٩٠.

جدول ٥ ـ قطاع المقاولات التركية

البلد	قيمة المقاولات التي نالتها المؤسسات التركية منذ ١٩٧٤ (ملايين الدولارات)	قيمة الأعمال الحالية/ ١٩٩٠ (ملايين الدولارات)
ليبيا	٩٩٣٥	٣٠٧٩
السعودية	٤٩٦٤	١٠٥
العراق	٢٥٠٠	١٠٦١
الكويت	٤٧٣	٥٠٦
الأردن	١٨٥	٦٧
إيران	١٧١	٢٠
الجمهورية العربية اليمنية	١١١	-
المجموع	١٨٣٣٩	٤٨٣٨

وكان للانخفاض في اقتصادات الشرق الأوسط أثره على قطاع المقاولات (راجع الجدول ٥) والواقع أنه، بعد الجمود سنة ١٩٨٦، حقق انتعاشاً أكثر تواضعاً مما حققه الاقتصاد التركي التصديري. وفي سنة ١٩٨٦ بلغ مجموع المقاولات مع دول الشرق الأوسط نحو ١٧ بليون دولار[٢٠] وفي آذار، ١٩٩٠، ارتفع هذا المبلغ بنسبة ٩٪ فقط، وظل دون ١٨,٥ بليون دولار[٢١]. ولذلك سببان رئيسيان.

أولاً: لقد سبق أن لاحظنا أن قسماً كبيراً من البنية التحتية للدول المصدرة للنفط، ولدول أخرى في المنطقة، استفادت بصورة غير مباشرة من الازدهار النفطي، كان لا يزال يراوح في مكانه.

ثانياً: عنى وجود فائض في التجارة التركية مع اقتصادات الشرق الأوسط أنه لم يعد هناك أي حافز مالي لقطاع المقاولات كي يعوّض عن انعدام التوازن التجاري. والواقع أن المدفوعات الإضافية من ليبيا، على سبيل المثال، ومن العراق، ولو إلى حد أدنى، لم تعد غير محض إضافة للدين الناشىء لتركيا.

---

(٢٠) أورهون: مصدر مذكور سابقاً، ص ٩١.

(٢١) أرقام أعطيت للمؤلف في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٠ من قبل رابطة المقاولين الأتراك.

ومن المؤكد أن تراجع قطاع المقاولات التركي في الشرق الأوسط أثر على أعداد المهاجرين الأتراك العاملين في المنطقة. إلا أن ذلك لم يحطمهم. سنة ١٩٨٧ كان عدد الأتراك في البلدان العربية ١٥١٨٦٠، بانخفاض بنسبة ٢٧٪ تقريباً عن الذروة التي بلغها قبل سنتين، وهي ٢٠٧٦٩٦. وكان الانخفاض الأكبر في السعودية حيث انخفض المجموع من ١٦٠٠٠٠ إلى ١١٢٠٠٠ في سنتين. ولكن الانخفاض في البلدان الأخرى كان أدنى من ذلك. ففي ليبيا والعراق انخفض العدد من ٢٨٠٠٠ و ٥٣١١ إلى ٢٢٠٠٠ و ٣٤٠٠ على التوالي. والغريب أن عدد الأتراك القادمين للعمل في العالم العربي ظل على مستوى مرتفع جداً يتجاوز عدد الذين يذهبون إلى أمكنة أخرى. ومرد ذلك، على الأرجح، إلى أن العمل في السوق التي جمدت إلى حد، لاسيما بالنسبة للأعمال الجديدة، بقي كبيراً إلى درجة ما.

وفي آذار ١٩٩٠ كانت قيمة العمل الجاري لا تزال تقدر بما يقرب من ٤,٩ بلايين دولار[٢٢].

وقد لوحظ من قبل أن المستوى المتدهور لمداخيل منتجي النفط، بالإضافة إلى التخلص من العجز التجاري التركي، زادا صعوبة تلبية منتجي النفط في الشرق الأوسط لإلتزاماتهم نحو تركيا في أواخر الثمانينات. وبصورة متزايدة صارت لتركيا ديون على بلدان منها العراق وليبيا، واضطرت إلى فتح الاعتمادات للحفاظ على علاقة التجارة والمقاولات. وفي نهاية ١٩٨٨ بلغ الدين العراقي لتركيا نحو ٢ بليون دولار[٢٣]. وفي الوقت نفسه أصبحت ديون المقاولين الأتراك على ليبيا نحو ٤٠٠ مليون دولار[٢٤].

وجاء تحول تركيا إلى دولة دائنة بعد أن كانت في نهاية سنة ١٩٨٨ دولة مدينة بقيمة ٣٧,٧ بليون دولار (دون الدين العسكري) سخرية باهظة الكلفة[٢٥].

والمحتمل لمستوى التفاعل الاقتصادي بين تركيا وهذه البلدان أن يعتمد على مفاوضات شاقة متطاولة، وتقديم اعتمادات إضافية، ودقة الإدارة من قبل الحكومات المعنية. وبحال حدوث ذلك، ليس هنالك، على ما يبدو، أي سبب لانعدام استمرار

---

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) BBC/SWB/ME، ١٧ كانون الثاني، ١٩٨٩.

(٢٤) فاينانشال تايمز، ١٢ كانون الأول ١٩٨٨.

(٢٥) انخفض إلى ٣٥,٢ بليون دولار في نهاية ١٩٨٩راجع Turkey on Trial، لندن Economic Intelligence Unit، ١٩٨٩، ص ٣٥.

التجارة والمقاولات على مستوى مكثف. هنالك إشارات كثيرة تدل على ذلك. لقد ألمحت ليبيا إلى أنها تستطيع في المستقبل أن تمنح المقاولين الأتراك عقوداً جديدة بقيمة ٥ بلايين دولار، على أن يدفع ذلك بالنفط[٢٦]، مع العلم أن مواقف تركيا أثناء أزمة الخليج دفعت ليبيا إلى فرض المزيد من العقوبات. لقد جرت مفاوضات مطولة استدعت الصبر في محاولة للوصول إلى تسوية العلاقات التجارية التركية العراقية بشأن خدمة الديون في ذروتها ١٩٨٩ ـ ٩١، وحققت بعض النجاح. وعلى سبيل المثال، دفع العراق سنة ١٩٨٩ مبلغ ٦٠٠ مليون دولار كخدمة ديون، لقاء الحصول على اعتمادات جديدة[٢٧]. ولا حاجة بنا إلى القول ان أزمة الخليج نسفت هذه التفاهمات التي تحققت بصعوبة، لأن العراق أعلن أنه سيتوقف عن خدمة الديون الأجنبية. وإذا كانت تركيا قد تمكنت من المحافظة على علاقات تجارية ناشطة مع النظام العراقي القاسي، حتى أثناء فترة ندرة النقد الأجنبي، فإنه لا بد أن هنالك سبباً للتفاؤل المحدود، بحال نشوء اقتصاد قادر على التسديد ونظام متعاون في المستقبل.

ثم إن الاعتمادات قد استخدمت بصورة خلّاقة بالنسبة لإيران، إحدى الشريكات الكبيرات لتركيا في التجارة الشرق أوسطية. وفي أوائل سنة ١٩٩٠، وافقت أنقرة على فتح اعتماد لإيران بقيمة ٧٠٠ مليون دولار[٢٨]، منها نحو ٣٠٠ مليون تستخدم لتمويل صادرات تركية جديدة، فيما خصص الباقي لإتاحة المجال أمام المقاولين للحصول على عقود بناء جديدة في إيران، وبذلك يؤمل أن تنفتح بلاد لم يسبق لها أن عادت إلا بمكافآت محدودة على المؤسسات التركية. وأثناء أزمة الخليج أظهرت تركيا مدى سرعتها في استثمار الاحتمالات الاقتصادية في المنطقة. لقد أمكن تلطيف أثر الحظر الاقتصادي على العراق بتحويل التجارة إلى إيران. بذلك استفادت تركيا مباشرة، لأن الطلبات الإيرانية الفعلية بنتيجة ارتفاع أسعار النفط مكنتها من زيادة وارداتها من تركيا. كذلك استفادت بصورة غير مباشرة لأن ارتفاع الطلب على نقل البضائع عبر تركيا مكّن قطاع المواصلات من إعادة تشغيل الكثير من الشاحنات بعد توقفها عن عملها السابق مع العراق.

---

(٢٦) فاينانشل تايمز، ١١آب ١٩٨٩.

(٢٧) العراق، London: Business International Global Forecasting Service, الربع الأول، ١٩٩٠، ص ٢٥.

(٢٨) Turkey Confidential، رقم ٧، آذار ١٩٩٠ ص ٥.

آفاق المستقبل:

لقد كانت العلاقات الاقتصادية التركية مع الدول الرئيسية في الشرق الأوسط متقلبة لأن أساسها كان بالدرجة الأولى مشوها بفعل ارتفاع أسعار النفط في وقت غير ملائم. منذ ١٩٨٧ فقط أخذت العلاقات الاقتصادية تستقر. ولقد أثبتت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات أن هنالك مجالاً لعلاقات اقتصادية تكاملية، وذات قيمة بين الطرفين ـ تكاملية من حيث أن تركيا تستورد الطاقة كما أن الدول المصدرة للنفط تستورد الأطعمة والسلع المصنعة. لا ريب أنه ستنشأ بعض المشاكل، بين الفترة والأخرى، لكن أسس علاقة ديناميكية قائمة بفعل استمرار تصدير نحو ثلث الصادرات التركية إلى دول الشرق الأوسط.

ثم ان هذه العلاقة قد تزداد تحسناً، بالاستناد إلى عوامل ذات طبيعة طويلة الأمد، أولاً: هنالك قضية تحديد مستقبل تركيا الاقتصادي على المدى البعيد؛ بالضبط. وقد جاء رأي الأسرة الأوروبية في كانون الأول ١٩٨٩ يقنع عدداً من الساسة ورجال الأعمال الأتراك أن الجمهورية لن تقبل عضواً كاملاً في الأسرة، وهي نظرة تعدلت بعض الشيء بفضل أهمية تركيا خلال أزمة الخليج.

وستتقدم تركيا بطلب العضوية مجدداً في سنة ١٩٩٣، لكن احتمالات القبول ضئيلة. ومع ذلك تبقى الاحتمالات التجارية الواسعة مع أوروبا، غير أن الاتحاد الجمركي المقترح أصلاً في اتفاقية المشاركة مع الأسرة الاوروبية، وتحديد جدول تنفيذ قرار الأسرة، قد يكونان غير مفيدين للصناعة التركية إذ عليها أن تواجه منافسة قوية واسعة من القطاع الخاص في الأسرة بنتيجة إنشاء السوق الاوروبية الموحدة. وحيال هذا المستقبل غير الواضح مع الأسرة، هنالك دلائل على أن رجال الأعمال الأتراك يعودون إلى استكشاف الفرص التجارية في الشرق الأوسط. وخير هذه الفرص ما يتيسر في بلدان تجمع بين سوق محلية واسعة ونقد صعب، أو جانب هيدروكربوني. مرة أخرى تأتي إيران والعراق في رأس اللائحة، بعدهما السعودية، وسوريا ودولة اليمن الموحدة حديثاً، بعد أن كادت احتمالات الاستثمارات النفطية في الدولتين الأخيرتين تتضح بجلاء. وهنا لا بد من إدخال ليبيا باعتبارها سوقاً تقليدية لتركيا.

والثاني هو التأثير المتوقع لمشروع جنوب شرقي الأناضول على إمكانات تركيا التصديرية. وبانجازه يتوقع له أن يحدث تحولاً واسعاً في الإنتاج الزراعي في الجنوب الشرقي من البلاد. إن أداءه الفعلي يتوقف على متغيرات كثيرة، ولكن التوسع الهائل في الأراضي المروية يتوقع له أن يؤدي إلى زيادة في الإنتاج وإلى إدخال نماذج جديدة من

المواسم. والمتوقع في الآونة الحاضرة حدوث زيادات كبيرة في إنتاج القطن، وشمندر السكر، والخضار، والعلف وبزر الزيت، إلى جانب قفزات واسعة في إنتاج القمح والقطن[٢٩]. وإذا عرفنا أن تركيا تكفي ذاتها بالمنتوجات الزراعية، فإن الإنتاج الجديد سيكون للتصدير. ثم إن موقع مشروع جنوب شرقي الأناضول يعني أن الشرق الأوسط سيكون الميدان المرشح لتصدير هذا الإنتاج الزراعي. يضاف إلى ذلك أن النقص الكبير في الأطعمة في غالبية دول الشرق الأوسط، بالنسبة إلى الطلب وازدياد السكان الهائل مما يجعل الوضع أكثر سوءاً، يجعلان هذه المنطقة السوق المرتقبة أولاً لمثل هذا المنتوج. على أنه لا يتوقع لهذا المشروع، لما هو عليه من حيث ضخامته، أن يحقق أي إسهام رئيسي في تجارة تركيا مع المنطقة قبل القرن القادم.

ثالثاً، هنالك اقتصاد الطاقة وكيفية تصرف منتجي الشرق الأوسط في العقد القادم. ويرى العارفون أن الطلب على نفط وغاز أوبك سيزداد في مرحلة ما مقبلة، مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة وتضاؤل إمدادات المصادر الأخرى (غير أوبك) مما يؤدي إلى أسعار أعلى. ان الاحتياطي المقدر لدى دول أوبك يعني أن دول الخليج المنتجة في هذا التجمع، السعودية وإيران والعراق والكويت، بالإضافة إلى فنزويلا سوف تصبح الدول الأساسية لإنتاج الطاقة الهيدروكربونية. وكنتيجة لذلك، ستعود الأسعار والمداخيل إلى الارتفاع من جديد. على أن مصدر القلق الرئيسي هو موعد بدء هذه العملية. تختلف الآراء وتتغير بانتظام بسبب الظروف. ويحدد البعض هذا الموعد بين ١٩٩٣ والسنوات الأولى من القرن القادم. وإذا صحت الحكمة المعروفة، فإن الطلب الفعلي في بلدان النفط المنتجة سيرتفع بارتفاع أسعار النفط. ومن شأن ذلك أن يفيد تركيا كدائنة وكمصدرة كبيرة إلى المنطقة. إنه سيفيد المقاولين الأتراك، والمصدرين كذلك، لأن منتجي النفط سيباشرون عند نهاية العقد إصلاح واستبدال البنية التحتية المتقادمة مع الزمن. سيعني ذلك بالطبع أن الجمهورية ستنفق مبالغ أكبر لقاء وارداتها للطاقة، لكن ذلك، إن لم يكن الارتفاع فجائياً أو كبيراً جداً، يجعل معالجة الجانب السلبي ممكنة، على الأقل.

وإذا ما تحقق أي واحدة من هذه الإمكانيات أو أي اثنتين منها، فإن تعزيز العلاقات الاقتصادية التركية مع المنطقة يصبح أمراً ممكناً. وإذا لم يحدث هذا على المدى القصير أو المدى المتوسط، فإنها كلها قابلة للتنفيذ إلى درجات متفاوتة، منذ حوالي ١٩٩٥. وفي هذه الحال، ان العلاقات الاقتصادية التركية الشرق أوسطية يتوقع لها أن تنمو وتتسع على الأسس الثابتة التي وضعت في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات.

---

(٢٩) راجع Newspot، ١٧ نيسان ١٩٩٠، على سبيل المثال.

١٠ ـ خلاصة

تظهر في العلاقات التركية مع الشرق الأوسط عدة تناقضات. الأول هو أن أتراك الأناضول وعرب الشرق الأوسط كانوا معاً في دولة واحدة. أما في الوقت الحاضر فإن هنالك القليل من التفاهم بين الشعبين. والثاني هو أن الأتراك والعرب والإيرانيين ينتمون إلى دين واحد، غير أن كثيرين من العرب والإيرانيين يعتبرون الأتراك مسلمين غير صالحين، فيما يرى الكثيرون من الأتراك أن الآخرين متخلفون بسبب الخلط بين الناحيتين الروحية والزمنية. والثالث هو أن نظامي دمشق وبغداد هما الأقرب إلى أنقرة من حيث علمانية الدولة ولكن علاقات تركيا بهما هي من أسوأ العلاقات التي لها بالمنطقة. رابعاً، ان تركيا والسعودية يقفان موقفاً واحداً من حيث الريبة بموسكو، ومن حيث دعم الغرب، ولكن الرياض بدعمها الإسلاميين في تركيا، فعلت أقصى ما يمكن لنسف طبيعة النظام الكمالي. خامساً، ان تركيا ظلت، برغم الكثير من المشاكل الايديولوجية والسياسية الأساسية، على علاقات اقتصادية واسعة مع إيران، والعراق، وليبيا والسعودية.

حيال مثل هذه الخلفية، ليس من المدهش أن تكون نظرة تركيا إلى الشرق الأوسط تجريبية مؤقتة. وبرغم أربعة عقود، أو أكثر، من التعايش مع هذه الدول المستقلة، لم تنشىء تركيا علاقة متينة، موثوقة، مجدية مع أية دولة من هذه الدول. ولعل أكثر ما تشترك معه من خصائص هي اسرائيل، ولكن مزالق المشكلة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي العام تحول دون نضج مثل هذا الشيء الظاهر. وبتوجهاتها السياسية الخارجية تشارك تركيا حسني مبارك المصري، غير أن العلاقات التركية المصرية الواعدة من حيث الشكل، تظهر عند التدقيق بها عن قرب أنها خالية من أي جوهر. وبذلك يقع المرء تحت الانطباع القوي بأن تركيا دولة على الأطراف بقدر ما هي عامل قلق وغير مريح بالنسبة للشرق الأوسط ولاوروبا كذلك.

والواقع أن خبرة تركيا التاريخية، حتى المعاصرة أيضاً، بالشرق الأوسط كانت في الغالب خبرة سلبية. نظرة الشعب التركي السائدة نحو جيرانه في الشرق الأوسط سلبية. التصورات المضخمة لا تزال قائمة: العرب معتبرون متخلفين، محبين للثأر، غير موثوقين والإيرانيون معتبرون غير عقلانيين، ومشاكسين. . . حتى الإسرائيليين يعتبرون موضع حقد وكره في بعض الأوساط بسبب يقينيتهم وإنجازاتهم التقنية. مثل هذه الصور السلبية مثبتة بالخبرة العملية. والقسم الكبير من علاقة تركيا بالمنطقة يلاقي العراقيل بسبب الصراعات حول النهج السياسي. وفي المناسبات القليلة التي يتصدى فيها صانعو القرار التركي إلى شؤون الشرق الأوسط، يظهر لهم أنها منطقة حبلى بالأخطار، سواء من حيث أنها مسرح ساخن للشيوعية، أو ملجأ للارهابيين القتلة، أو أرضية يتكاثر فيها الأصوليون الإسلاميون.

وليست هذه القضايا ذات الصلة بالأزمات هي القضايا الوحيدة الناشئة بين تركيا والمنطقة. لقد أفادت تركيا من علاقة اقتصادية ناجحة، هي الآن أسلم مما كانت في أي وقت مضى. السياحة عملت ولو إلى حد محدود على إزالة الغشاوة عن عيون الأتراك بالنسبة للعرب والإيرانيين. على أن مثل هذه التفاعلات الإيجابية ليست بالقضايا التي تأسر الانتباه العام أو تروِّج الصحف.

قضايا جديدة نشأت في المنطقة تعتبر أشد خطرا بالنسبة للدولة التركية. المياه وتكاثر الأسلحة الحديثة، غير التقليدية، والصواريخ ذات المدى المتوسط، تبدو كأنها ستحدد العلاقات الجديدة.

وإذا كانت تلك هي الحالة، فإن الصورة السلبية الحالية والافتقار إلى الجوهر باقيان في وقت يحتمل فيه أن يزداد تشابك العلاقات بين تركيا والشرق الأوسط. لعل تركيا تعمدت إنشاء شركاتها التصديرية الكبيرة على غرار النموذج الياباني، ولكن هذا التشبيه يقف هنا. ان أنقرة لا تستطيع الاتجار والتعامل مع الشرق الأوسط وتبقى مع ذلك بعيدة عن سياساته وتياراته الاجتماعية. ليس أمام تركيا أي خيار آخر غير أن تصبح عضواً أكثر اندماجاً بنظام دول الشرق الأوسط. تحكمها بالكثير من موارد المنطقة المائية، وتزايد تنوع ومدى أسلحة التدمير التي يملكها الآخرون يفترضان ذلك. ان تدهور الناتو وتردد الأسرة الاوروبية يتركان خياراتها محدودة.

ينبغي للمشاكل الدائمة التي ترافق علاقات تركيا بالشرق الأوسط أن تنظر في خلفية نظام دولي سريع التغير أشد تأثيراً على تركيا مما هو على الدول الأخرى، من ناحية سلبية. وبوجود القسم الأقل استقراراً من الاتحاد السوفياتي على مقربة شديدة، من الحدود، لا بد لتركيا من تحفظات بالنسبة للتغيرات في الاتحاد السوفياتي، أكثر عمقاً من

تحفظات حلفائها في الناتو. هي أكثر من أي عضو آخر في الحلف، لا بد أن تنظر بجزع إلى تناقص طابع الحلف الدفاعي.

أما بالنسبة إلى أوروبا فالمتوقع أن تكون أوضاع تركيا أكثر سوءاً. ويحتمل أن تتجاوزها في السباق إلى عضوية الأسرة الأوروبية دول كانت حتى الأمد القريب بدون أي أمل، أمثال دول إي. إف. تي. أيه. ودول أوروبا الوسطى. ستترك تركيا محصورة وحدها في الزاوية، جريحة الكبرياء القومية. ثم إن مجلس أوروبا، وهو الأصغر، وهو الذي تعلق تركيا شارة عضويته باعتزاز، في خطر من أن يصبح هامشياً حيال مجلس الأمن والتعاون في أوروبا (سي. إس. سي. إي.)، وهو الأكثر تحديداً، وهو يضم الاتحاد السوفياتي أيضاً. ان علاقة تركيا بأوروبا قد تصبح مثيلة لعلاقة الاتحاد السوڤياتي: دولة هامشية جغرافياً، مستبعدة عن الروح الجديدة الناشئة لقارة جديدة وموحدة.

وإذا ما أصبحت أوروبا واضحة المعالم من حيث اختلاط الثقافة الغربية والمسيحية في محاولة محمومة لإدراك الخصائص القليلة المشتركة التي تشدها بعضاً إلى بعض، فإن استبعاد تركيا آنذاك سيكون أكثر حدة. إن الاعتقاد بأن تركيا جزء من الشرق الأوسط يمكن بصورة ساخرة أن يزداد رسوخاً في أوروبا حتى ولو أن معاملاتها مع تلك المنطقة قلقة إلى درجة حادة.

حيال مثل هذه الأوضاع الصعبة المتزايدة سوءاً، ما هي خيارات تركيا؟ واضح أن هويتها غير المثبتة، في تراوحها بين الإسلام والعلمانية لا تسمح لها أن تسير بعيداً في أي اتجاه. انها تبقى مجمدة من حيث انحيازها دولياً ومن حيث التأكيد على هويتها الذاتية. من المؤكد أن العزلة لم توفر في الماضي أية حماية، وهي في الوقت الحاضر أشد ضعفاً من أن تحقق ذلك. أمام تركيا إطاران قابلان للحياة على أنه ليس أي إطار منهما كاملاً. الأول هو الأمة التركية. يمكن لتركيا أن تسعى لتطوير علاقاتها مع المراكز الرئيسية للشعب التركي، لاسيما في آسيا الوسطى، بصرف النظر عن درجة السيادة التي تتمتع بها تلك المراكز. الواقع أنها تفعل ذلك مع اذربيجان السوفياتية. ان قيام رابطة شعوب تركية تتطلع إلى القيادة التركية، كما كانت رابطة الشعوب البريطانية من قبل تتطلع إلى بريطانيا ليس بالوهم المستبعد التحقيق. هنالك انقسامات بين الشعب التركي، لكن الخاصة التي يشتركون بها هي الرغبة بالتطلع إلى أنقرة. وإذا ما استطاعت تركيا إبقاء العلاقة على أساس ثقافي وسياسي، وهو أمر مستبعد في كل حال، أمكن لها أن توفر على نفسها القسم الأكبر من ثمن هذه العلاقة، أي الفاتورة الكبيرة للمساعدة الاقتصادية.

وأما الخيار الثاني فهو منظمة المؤتمر الإسلامي، ولتركيا فيها مكانة عالية واحترام كبير.

لا مانع دون اشتراكها الكامل فيه. على أنها وهي الدولة العلمانية رسمياً، لا تستطيع أن تطمح إلى قيادة المنظمة، وهي بالتالي لن تستطيع أن تتحدى نفوذ دولة كالسعودية. طبعاً ان منظمة المؤتمر الإسلامي لا تعد بتقديم أية مواد خام. ان دبلوماسيتها عجزت عن أن تحول دون الحرب، بين اثنتين من أعضائها، إيران والعراق. ثم أن اقتصادات أعضائها ضعيفة وغير متنوعة بوجه عام. إلا أنها في هذا العالم المتعدد الأطراف بصورة متزايدة مجموعة ذات أهمية غير قليلة. وبانهيار العالم الثنائي القطب، فقدت حركة اللاإنحياز مبرر وجودها. وإذا ما كان لاوروبا أن تعزز هويتها ككيان مسيحي، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر شرعية منها.

وإذا ما ظهر مثل هذا الشق بين أوروبا مسيحية وحزام إسلامي للجنوب والشرق، فإن تركيا ذات الدين الإسلامي والدولة العلمانية، يمكن لها أن تجد لنفسها دوراً موثوقاً كجسر بين مجموعتين.

المحتويـات



منذ إلغاء أتاتورك للسلطنة العثمانية (1923) والخلافة الإسلامية (1924) وإطلاقه لمشروع بناء الدولة الحديثة المؤسَّسة على القطيعة مع الموروث الامبراطوري العثماني؛ سعت النخبة التركية الحاكمة بشكل محموم للاندراج في منظومة الغرب سياسياً وثقافياً بوصفه الحل الوحيد للإنفكاك عن التخلف الشرقي والدخول في عالم الحضارة والتقدم.

لكن تركيا المعاصرة التي أُسست على أيديولوجية الدولة - الأمة؛ أي النزعة القومية العلمانية؛ والتطلع نحو غرب الصناعة والعلم والحداثة سرعان ما أجبرتها وقائع التاريخ الصلبة على اكتشاف أن حلم التماثل مع الغرب عسير المنال؛ إذْ لا يكفي لتحقيقه التنكر لهوية الشعب الدينية والثقافية وفرض نظام قانوني غربي محل الشريعة الإسلامية وإلغاء التعليم الديني والأخذ بالرموز المسيحية بدلاً من الإسلامية وبالأبجدية اللاتينية عوضاً عن العربية وإحلال الزي الأوروبي مقابل اللباس المحلي... الخ من مظاهر خُيِّل لنخبة أنها تختزل جوهر الغرب ولبَّه.

وهكذا أخذت جملة المكبوتات الثقافية والدينية والعرقية في الإنفجار داخل دولة الحداثة؛ وما عودة الإسلام المدوية إلى الشارع السياسي التركي وإنفجار المسألة الكردية وظهور تعبيرات سياسية لجماعات طائفية وغياب الإجماع الشعبي حول الثوابت الضرورية لأية أمة؛ إلَّا تجليات أولية عمَّا يمكن أن ينتهي إليه مصير «الإنقلاب الكمالي» الذي مَثَّل لعدة عقود نموذجاً إحتذاه - ولو بشكل غير شعوري - الضباط الأحرار وغير الأحرار من العرب وسواهم.

أخيراً؛ إذا كان النقص في الدراسات العربية والمترجمة حول تركيا الحديثة والمعاصرة يعكس أحد جوانب القصور في الوعي السياسي العربي - رغم أن غالبية البلدان العربية ظلَّت منذ القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى داخل اطار الامبراطورية العثمانية؛ وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين تركيا والعالم العربي كما تبدَّى في السنوات الأخيرة بدءاً من الحرب الايرانية - العراقية إلى حرب الخليج مروراً بمشاكل المياه والإقتصاد وفلسطين والمسألة الكردية وتفجر المشاكل الحدودية - فإن هذه الدراسة تطمح لسدِّ ثغرة في الأدبيات السياسية وإلى إيضاح التداخل العضوي بين تركيا والعالمين العربي والإسلامي وأهمية الدور التركي في السياسات الاقليمية الشرق أوسطية.

دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث
133 Makarios Avenue, Classic House Building - Office No. 4 - Tel: (357-5) 387463 - Fax: (357-5) 387464 - Limassol - Cyprus